



الجامعة الأمريكية المفتوحة
قسم الاقتصاد

أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي وسبل تقويمها

بحث مقدم لنيل درجة التخصّص الماجستير في الاقتصاد

إعداد

أحمد رمزي رمضان

إشراف

أ.د/ عادل حميد يعقوب

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة

جامعة الأزهر

ووكيل الكلية السابق

1438 هـ - 2017 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ
سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ }

[العنكبوت: 69]

مقدمة نسخة النشر الإلكتروني

شهدت أسعار النفط تقلبات حادة بين الارتفاع والانخفاض خلال الأربعين عامًا الماضية، وتحديدًا بعد حرب أكتوبر 1973م، والتي ارتفع فيها سعر النفط من متوسط 3 دولارات، إلى أعلى متوسط له عند 112 دولاراً في عام 2012م.

وكان لهذه التقلبات آثاراً إيجابية وأخرى سلبية على مؤشرات الاقتصاد الكلي السعودي، وهو ما أثبتته الدراسة القياسية التي أجراها الباحث، من خلال دراسة حركة أسعار النفط خلال الفترة (1973 – 2016م) وأثرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي السعودي.

قدم الباحث نماذج لدول استطاعت أن تخفف من حدة أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاداتها، وأن تتجنب "نقمة الموارد"، مثل النرويج وشيلي، والإجراءات التي اتخذتها تلك الدول في مواجهة تقلبات الأسعار.

تناول الباحث بالتحليل "رؤية السعودية 2030" و"برنامج التحول الوطني 2020"، وقدم في نهاية البحث، مقترحات وتوصيات لدعم صانع القرار في تحول الاقتصاد السعودي وتجنبيه تقلبات أسعار النفط.

يسعدنا تواصل القراء مع الباحث بعد القراءة، من خلال كافة وسائل التواصل الممكنة لتقديم النصح والتوجيه، فجميع الآراء والنصائح مقبولة ومحل تقدير.

أحمد رمزي

00966 567 146 321 – 0020 111 383 7755

arramdan@yahoo.com

www.linkedin.com/in/ramzway

The American Open University
School of Islamic & Arabic Studies
Washington - USA
Master in Islamic Economy



الجامعة الأمريكية المفتوحة
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية
الماجستير في الاقتصاد الإسلامي

The Board of the American Open University hereby confers upon

Ahmed Ramzy Ramadan Abdellatif

The degree of

Master in Islamic Economy

Accumulative scores are 90.0, with GPA 3.6

This degree was awarded on, March 01st, 2018.

Date of issue: March 04th, 2018

وافق مجلس الجامعة الأمريكية المفتوحة على منح الطالب:

أحمد رمزي رمضان عبداللطيف

درجة

الماجستير في الاقتصاد الإسلامي

بتقدير "ممتاز" ومعدل تراكمي 90.0 (3.6)

بتاريخ: 1 / مارس / 2018م

تاريخ الإصدار: 04 / مارس / 2018م

رئيس الجامعة
President

أ.د. أنور حسن حجاج
Anwar H. Hajjaj, Ph.D.



شئون الطلاب
Student affairs



شهادة تصويب

تقر اللجنة الموقعة على هذه الشهادة أن الباحث/ احمد رمزي رمضان قد قام بتصحيح الأخطاء الواردة في الرسالة العلمية التي بعنوان:
"أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي وسبل تقويمها"
وقد قام الباحث بتصويب الأخطاء التي رأتها اللجنة في الرسالة المقدمة لنيل درجة التخصص "الماجستير" في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية المفتوحة.
والله ولي التوفيق،

أعضاء اللجنة:

مشرفاً

1. أ.د/ عادل حميد يعقوب

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة الأزهر والوكيل السابق لكلية
تجارة.

مناقشاً

2. أ.د/ نعمت عبداللطيف مشهور

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة الأزهر

مناقشاً

3. أ.د/ محمد عيد حسونة

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة الأزهر وعميد المعهد العالي
للعلوم الإدارية بجناكليس - بحيرة

مجموع عدد الساعات المعتمدة (60)

المعدل التراكمي العام : 90.0 (3.6)

The result:

Total of credit hours (60)

accumulative scores are 90.0, with GPA 3.6

The student has awarded Master in Islamic economy.

النتيجة: اجتاز الطالب المواد التمهيديّة بـماجستير "الاقتصاد الإسلامي" بتقدير عام: "ممتاز".

وقد ناقش الباحث المذكور الرسالة المقدمة منه لنيل درجة التخصص "الماجستير".

وموضوعها " أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي وسبل تقويمها".

وقررت اللجنة منح الباحث درجة التخصص "الماجستير" قسم "الاقتصاد الإسلامي" بتقدير "ممتاز".

تاريخ المنح الأكاديمي 2018/03/01

President


Anwar Hajjaj, Ph.D.

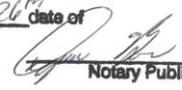
Academic Affairs

District of Columbia: SS

Subscribed & Sworn to before me this 26th date of

June, 20 18

My Commission Expires: 1-1-2021


Notary Public



This is an accurate and authentic document

4212 King Street, Alexandria, VA 22302, USA

Tel: (703) 671-2115 FAX: (703) 671-2377 e-mail: info@aou.edu web: www.aou.edu

إهداء

إلى أمي وأبي..

أصحاب الفضل فيما وصلت إليه ، اللذين تعبوا وبذلا كل ما يملكان في سبيل دعمي وسعادتي.

إلى زوجتي..

صاحبة الابتسامة البريئة التي تمدني بقدر كبير على العطاء.

إلى ابنتي وابني..

خديجة وحمزة ، النور الذي يضيء في قلبي.

إلى رفقاء دربي..

الذين أعطوا بلا حساب وأحبوا بلا رياء وكانت أحلامنا معا هي الإلهام والأمل.

إلى وطني الغالي مصر..

الذي من أجله أتعلم وأبحث.

إلى بلدي الثاني السعودية..

التي وجدت فيها نعم الإخوان والأخلاء.

إلى كل هؤلاء جميعا..

أهدي هذا العمل المتواضع ، داعيا الله- عز وجل- أن يكون علما ينتفع به.

شكر وتقدير

"الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ"

يسجد الباحث لله شكراً و عرفاناً عظيم فضله، أن أنعم عليه ومنحه القدرة على إتمام هذ البحث، الذي ما كان له أن يبدأ أو يكتمل على هذا النحو دون عناية الله وتوفيقه.

واقضاء بحديث النبي المصطفى (صلى الله عليه وسلم) والذي رواه الإمام أحمد والبخاري في الأدب المفرد وأبو داود وابن حبان والطيالسي عن أبي هريرة مرفوعاً: "لا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ".

يسر الباحث أن يتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ عادل حميد يعقوب ، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر. فقد كان سيادته مشرفاً فاضلاً، وخبيراً أفاض على البحث والباحث من علمه ، وكان لتشجيع سيادته وآرائه المؤثرة ، عظيم الأثر في إخراج البحث بصورته الحالية ، فجزاه الله عن الباحث خير الجزاء.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ نعمت عبداللطيف مشهور ، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر ، على قبول سيادتها الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على البحث ، فسيادتها قامة من قامات الاقتصاد في مصر ، تعلم الباحث من كتبها وأبحاثها العميقة والتي قلما يوجد مثلها في الوقت الحالي.

كما يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير والامتنان للأستاذ الدكتور/ محمد عيد حسونة ، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر ، وعميد المعهد العالي للعلوم الإدارية بجناكليس - بحيرة ، على تفضله بالاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على البحث ، وإتاحة الفرصة للاستفادة من علم سيادته الغزير وتوجيهاته السديدة ، على الرغم من ضيق وقته وكثرة مسؤولياته ، فجزاه الله عن الباحث خير الجزاء.

كما يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير والامتنان للأخ الأكبر والصديق العزيز الدكتور/ أحمد حسن النجار ، على ما قدمه من نصح وتوجيه وتشجيع منذ التقديم بالجامعة حتى الآن.

والشكر موصول أيضاً إلى جميع أمناء المكتبات في مصر والسعودية على إتاحتهم الفرصة للباحث في تحصيل المعلومات اللازمة لإعداد هذا البحث ، فجزى الله الجميع عن الباحث خير الجزاء.

فهرس المحتويات

أولا: فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	المحتوى
أ	تقديم
ب	أولا: مقدمة البحث
ث	ثانياً: مشكلة البحث وتساولاته
ج	ثالثاً: هدف البحث
ج	رابعاً: أهمية البحث
ح	خامساً: حدود البحث
ح	سادساً: فروض البحث
خ	سابعاً: الأساليب والأدوات
خ	ثامناً: الدراسات السابقة
ط	تاسعاً: خطة البحث
ظ	عاشراً: أهم المصطلحات المستخدمة في البحث
54-1	الفصل الأول تطور سعر النفط ومحدداته
2	مقدمة:
3	المبحث الأول: النفط ومحددات تسعيره
3	أولاً: نبذة عن تاريخ النفط عالمياً ولدى العرب
4	ثانياً: نشأة منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك"
5	ثالثاً: مفهوم النفط
6	رابعاً: منتجات النفط
7	خامساً: مقاييس الوحدة البترولية
7	سادساً: الصناعة النفطية
12	سابعاً: الوظائف الاقتصادية للنفط
13	ثامناً: سعر النفط وأنواعه
15	تاسعاً: العرض والطلب كمحددات لقواعد التسعير
18	عاشراً: عوامل أخرى تؤثر في العرض والطلب وتنعكس على الأسعار
25	المبحث الثاني: تحليل تطور أسعار النفط خلال فترة (1970 - 2016)
25	أولاً: مفهوم الأزمات السعرية في صناعة النفط
26	ثانياً: تطور أسعار النفط 1971 - 1973
27	ثالثاً: الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 وأثرها

31	رابعاً: الأزمة النفطية الثانية 1979 - 1980
34	خامساً: الأزمة النفطية المعاكسة
35	سادساً: حرب الخليج الثانية
37	سابعاً: الأزمة الاقتصادية للنمور الآسيوية
38	ثامناً: الأزمة المالية العالمية 2008
39	تاسعاً: أزمة يونيو 2014
42	المبحث الثالث: التحديات التي تواجه صناعة النفط
42	أولاً: واقع صناعة النفط الحالي
43	ثانياً: تحديات من جانب الطلب على النفط
46	ثالثاً: تحديات من جانب عرض النفط
107 - 55	الفصل الثاني الاقتصاد السعودي وعلاقة أسعار النفط بمؤشراته الكلية
56	مقدمة:
56	المبحث الأول: تحليل أداء الاقتصاد السعودي
57	أولاً: تحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي
66	ثانياً: تحليل السياسة المالية للسعودية
76	ثالثاً: السياسة النقدية للسعودية
83	المبحث الثاني: أثر تغير أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي السعودي
83	أولاً: العلاقة بين سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
85	ثانياً: العلاقة بين سعر النفط وفائض/عجز الميزانية
86	ثالثاً: العلاقة بين سعر النفط والمصروفات الجارية
88	رابعاً: العلاقة بين سعر النفط والمصروفات الرأسمالية
90	خامساً: العلاقة بين سعر النفط وحجم الدين العام
92	سادساً: العلاقة بين سعر النفط والميزان التجاري
94	سابعاً: العلاقة بين سعر النفط والصادرات السلعية غير النفطية
95	ثامناً: العلاقة بين سعر النفط والرقم القياسي لتكلفة المعيشة
96	تاسعاً: العلاقة بين سعر النفط والمؤشر العام لسوق الأسهم السعودية
98	عاشراً: العلاقة بين سعر النفط والقاعدة النقدية
100	حادي عشر: العلاقة بين سعر النفط والائتمان المصرفي الممنوح
102	ثاني عشر: العلاقة بين سعر النفط وأعداد المتعطلين
103	ثالث عشر: العلاقة بين سعر النفط وأعداد العاملين بالدولة
105	رابع عشر: العلاقة بين سعر النفط ومعدل الفائدة بين البنوك السعودية

166 - 108	الفصل الثالث سبل تقويم أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد السعودي
109	مقدمة:
110	المبحث الأول: تجارب إدارة بعض الدول لمواردها الطبيعية
110	أولاً: نقمة الموارد
113	ثانياً: أمثلة لدول متقدمة في إدارة مواردها الطبيعية
127	المبحث الثاني: تحليل رؤية السعودية للتحوّل الوطني
127	أولاً: دوافع التغيير
128	ثانياً: رؤية المملكة العربية السعودية 2030
132	ثالثاً: برنامج التحوّل الوطني 2020
140	رابعاً: رؤية نقدية لبرامج التحوّل الاقتصادي للمملكة
146	المبحث الثالث: سبل تقويم الاقتصاد السعودي
146	أولاً: التنويع واجب وطني
147	ثانياً: إصلاحات المالية العامة
153	ثالثاً: إصلاح السياسة النقدية
155	رابعاً: إصلاح التنمية البشرية
159	خامساً: علاج الفساد الإداري
162	سادساً: التوجه نحو التصنيع
163	سابعاً: تنمية الصادرات غير النفطية
170 - 167	الخاتمة
168	أولاً: الخلاصة
168	ثانياً: النتائج
169	ثانياً: التوصيات
182 - 171	قائمة المراجع
172	أولاً: المراجع باللغة العربية:
180	ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:
211 - 183	الملاحق

ثانياً: فهرس الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
6	أنواع المنتجات النفطية	1-1
9	تطور إنتاج النفط الخام والتكرير في بعض دول الأوبك فيما بين (1982-2015)	2-1
10	نسبة التكرير إلى الإنتاج في بعض الدول المتقدمة صناعياً فيما بين (1982-2015)	3-1
24	تأثير تغير بعض العوامل الهامة على أسعار النفط	4-1
30	العوائد النفطية لأعضاء منظمة الأوبك لفترة 1972 - 1975	5-1
30	الإيرادات المالية للشركات النفطية للفترة 1973 - 1974	6-1
33	الاحتياطات النفطية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE	7-1
39	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي % خلال الفترة (2007-2009)	8-1
41	رصيد الميزانية لأكثر 5 دول مصدرة للنفط في العالم	9-1
58	الناتج المحلي الإجمالي السعودي حسب حصص القطاعات التنظيمية (1970 - 2016)	1-2
61	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي خلال الفترة (1970-2016) %	2-2
66	تطور قيمة مبيعات نقاط البيع في السعودية	3-2
67	الفائض أو العجز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	4-2
69	الإنفاق بالميزانية السعودية خلال الفترة (1970 - 1981)	5-2
70	حصة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات الميزانية السعودية (1982 - 2002)	6-2
72	الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1982 - 2002)	7-2
74	تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1982 - 2002)	8-2
83	معامل ارتباط بيرسون لعلاقة بين سعر النفط وحجم الناتج الإجمالي (1970-2016)	9-2
84	نموذج انحدار حجم الناتج الإجمالي على سعر النفط	10-2
85	معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط وفائض/ عجز الميزانية (1970-2016)	11-2
86	معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط والمصروفات الجارية (1970-2016)	12-2

87	نموذج انحدار المصروفات الجارية على سعر النفط	13-2
88	معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط والمصروفات الرأسمالية (1970-2016)	14-2
89	نموذج انحدار المصروفات الرأسمالية على سعر النفط	15-2
90	معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط وحجم الدين العام خلال الفترة (2005-2016)	16-2
91	نموذج انحدار حجم الدين العام على سعر النفط	17-2
92	معامل ارتباط بيرسون لعلاقة بين سعر النفط والميزان التجاري خلال الفترة (1970-2016)	18-2
93	نموذج انحدار الميزان التجاري على سعر النفط	19-2
94	معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط والصادرات غير نفطية (2005-2016)	20-2
95	نموذج انحدار صادرات السلع الغير نفطية على سعر النفط	21-2
95	معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط والرقم القياسي لتكلفة المعيشة (1980-2016)	22-2
96	معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط ومؤشر سوق الاسهم (1985-2016)	23-2
98	نموذج انحدار لمؤشر العام لسوق أسهم السعودية على سعر النفط	24-2
98	معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط والقاعدة النقدية خلال الفترة (1994-2016)	25-2
99	نموذج انحدار القاعدة النقدية على سعر النفط	26-2
100	معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط والائتمان المصرفي الممنوح (1988-2016)	27-2
101	نموذج انحدار الائتمان المصرفي الممنوح على سعر الصرف	28-2
102	معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط وعدد العاطلين في الدولة (1999-2016)	29-2
103	نموذج انحدار عدد العاطلين في الدولة على سعر النفط	30-2
103	معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط وعدد العاملين في الدولة (1970-2016)	31-2
104	نموذج انحدار عدد العاملين في الدولة على سعر النفط خلال الفترة (1970-2016)	32-2
105	معامل بيرسون لعلاقة سعر النفط ومعدل الفائدة بين البنوك السعودية (1987-2016)	33-2
106	نموذج انحدار معدل الفائدة بين البنوك السعودية وسعر النفط	34-2

114	أفضل دول العالم في حوكمة مواردها الطبيعية	1-3
133	ميزانية برنامج التحول الوطني 2020	2-3
136	ملخص الأهداف الرئيسية لبرنامج التحول الوطني	3-3

ثالثاً: فهرس الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
17	تطور حجم الإنتاج النفطي العالمي	1-1
18	تطور الطلب على النفط خلال الفترة (1999-2015م)	2-1
20	تطور الاحتياطات المؤكدة في العالم خلال سنوات مختارة	3-1
22	العلاقة بين أداء مؤشر الدولار وخام برنت (2013-2016)	4-1
48	تطور الاستثمارات في الطاقة حول العالم	5-1
49	تطور منصات التنقيب عن النفط حول العالم	6-1
52	توقعات أسطول المركبات الخفيفة العالمي	7-1
62	متوسط حصص قطاعات الإنفاق على الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (2011-2016)	1-2
63	معدل نمو أنواع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2011-2016)%	2-2
68	حصة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات الميزانية السعودية خلال الفترة (1970 - 1981)	3-2
73	حصة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال الفترة (2003-2013)	4-2
75	حصة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات الميزانية السعودية (2013-2016)	5-2
77	المقارنة بين أسعار الفائدة في الولايات المتحدة والسعودية خلال الفترة (1997 - 2016)	6-2
79	قيمة استثمارات البنوك في السندات الحكومية مقارنة بأسعار النفط	7-2
80	نسبة القروض إلى الودائع	8-2
81	تطور حجم الودائع المصرفية	9-2
82	تطور القاعدة النقدية	10-2
84	العلاقة بين سعر النفط وحجم الناتج الإجمالي خلال الفترة (1970 -)	11-2

	(2016)	
86	العلاقة بين سعر النفط وفائض/عجز الميزانية خلال الفترة (1970-2016)	12-2
87	العلاقة بين سعر النفط والمصروفات الجارية خلال الفترة (1970-2016)	13-2
89	العلاقة بين سعر النفط والمصروفات الرأسمالية خلال الفترة (1970-2016)	14-2
91	العلاقة بين سعر النفط وحجم الدين العام خلال الفترة (2005-2016)	15-2
93	العلاقة بين سعر النفط والميزان التجاري خلال الفترة (1970-2016)	16-2
94	العلاقة بين سعر النفط والصادرات غير النفطية خلال الفترة (2005-2016)	17-2
96	العلاقة بين سعر النفط والرقم القياسي لتكلفة المعيشة (1980-2016)	18-2
97	العلاقة بين سعر النفط والمؤشر العام لسوق الاسهم السعودية (1985-2016)	19-2
99	العلاقة بين سعر النفط والقاعدة النقدية خلال الفترة (1994-2016)	20-2
101	العلاقة بين سعر النفط والانتماء المصرفي الممنوح (1988-2016)	21-2
102	العلاقة بين سعر النفط وأعداد العاطلين في الدولة خلال الفترة (1999-2016)	22-2
104	العلاقة بين سعر النفط وأعداد العاملين في الدولة	23-2
106	العلاقة بين سعر النفط ومعدل الفائدة بين البنوك السعودية (1987-2016)	24-2
118	مدى الانحراف المعياري بين تكلفة المشروع النهائية وميزانية المشروع	1-3
148	مقارنة بين الإنفاق الفعلي والمخطط خلال الفترة (1970 - 2016)	2-3
160	نتائج مؤشر مدركات الفساد	3-3

تَقْدِيم

أولاً: مقدمة البحث:

شهدت أسعار النفط عدة تقلبات حادة بين الارتفاع الشديد والهبوط الشديد خلال الأربعين عامًا الماضية؛ فتاريخياً لم تشهد الفترة السابقة لحرب أكتوبر 1973 أية تقلبات كبيرة على مستويات الأسعار، إلا أن تلك الحرب وما تبعها من توقف الإمدادات النفطية الواردة من الدول العربية للدول الغربية قد أثرت بشكل مباشر على مستويات الأسعار، التي شهدت ارتفاعاً قياسياً من متوسط 3 دولارات للبرميل في عام 1973، لتصل إلى قمتها في عام 1980 عند مستوى متوسط 38 دولاراً للبرميل.

إلا أن الركود العالمي الذي ضرب الدول الصناعية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، والذي كان مصحوباً بارتفاعات شديدة في مستويات الأسعار فيما عُرف وقتها بظاهرة الركود التضخمي^(*)، انعكس بشكل مباشر على أسعار النفط، وأدى إلى انهيار الأسعار لتعود إلى ما دون الـ20 دولاراً خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

ثم استقرت الأسعار نسبياً حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي؛ لتشهد انهياراً جديداً في عام 1996، مع ظهور أزمة النمرور الآسيوية وانخفاض الطلب الآسيوي على النفط، لتعود بعدها مستويات الأسعار للتعافي مع تعافي الطلب الآسيوي بدايةً من الألفية الثالثة.

ما لبث أن مرت سبع سنوات من بداية الألفية الثالثة؛ حتى ضربت الأزمة المالية العالمية الطلب العالمي على النفط لتنتهار الأسعار مجدداً. وإن كان هذا الانهيار الذي حدث لم يستمر طويلاً حيث عاودت الأسعار الارتفاع، ثم حدث الانهيار الأخير في الأسعار مع منتصف عام 2014 وحتى نهاية الفترة محل البحث، والذي شهد انخفاض الأسعار من 115 دولاراً للبرميل في يونيو 2014 إلى 43 دولاراً للبرميل في إبريل 2016.

هذه التقلبات الحادة في أسعار النفط -صعوداً وهبوطاً- أثرت ولا زالت تؤثر تأثيراً مباشراً على الاقتصادات النفطية، والتي تعتمد بشكل شبه كامل على موارد بيع النفط في تنفيذ خططها التنموية.

(*) هو توقف النمو المصحوب بارتفاع معدل التضخم Stagflation مما يسبب ضرراً بالاقتصاد، حيث جرى اقترانه أو حتى تعريفه على كونه مصحوباً بارتفاع معدل البطالة وهي عائق دائماً لحسابات واضعي السياسات لتداعياتها السلبية على الاقتصاد، خصوصاً بسبب تضرر الإنفاق ودفع الطلب نحو التراجع. بتوقف النمو أو بطئه الحاد مع ارتفاع الأسعار يعني ركوداً تضخيمياً، وهو ما شهدته الدول المتقدمة في منتصف سبعينيات القرن الماضي نتيجة الصعود الحاد لأسعار النفط، يمكن الرجوع إلى: علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2012

وفي ظل تطورات الاقتصاد العالمي، قام خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام 2013 بدراسة عن آفاق الاقتصاد العالمي، ومنها خلصوا إلى أن عمليات النمو وجهود التنمية تتأثر سلباً بتقلبات أسعار النفط أيًا كانت أسبابها، وستتعرثر برامج ومشاريع التنمية في الدول النامية إذا لم تتم معالجة قضايا الطاقة وأسعار النفط، بعبارة أخرى؛ فإن تقلب أسعار النفط العالمي -صعودًا وهبوطًا يظل هاجسًا يراود دول العالم قاطبةً - غنيةً كانت أم فقيرة - نظرًا لتأثير سعر النفط على الاقتصاد العالمي، وبالتالي على الأسواق العالمية والإنتاج وعرض السلع، ومن ثمَّ على حياة الناس ومعيشتهم.

ولعل الاقتصاد السعودي يعتبر مثالاً واضحاً لهذه الاقتصادات؛ فالقطاع النفطي يمثل ما نسبته 44% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي السعودي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2010-2016)، كما يمثل 80% من الإيرادات العامة في موازنة المملكة (*).

ونتيجةً لهذه المساهمة الكبيرة التي يمثلها القطاع النفطي في الموازنة العامة السعودية أو في الناتج المحلي الإجمالي؛ لوحظ أن الاقتصاد السعودي أصبح مرهونًا بتقلبات أسعار النفط، ومن ثمَّ لن تتحقق التنمية المستدامة للاقتصاد السعودي في ظل تلك التقلبات.

لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة؛ يجب أن تزداد مساهمة القطاعات غير النفطية في دعم الاقتصاد القومي، فبدون صادرات مرتفعة ومتنوعة لا يمكن دعم الاقتصاد، كما أنه دون ارتفاع وتيرة التوظيف وانخفاض البطالة بدعم من القطاعات غير النفطية والقادرة على تحقيق معدلات توظيف أعلى من القطاعات النفطية لن يتم دعم الاقتصاد، ودون الوصول بالأسعار إلى مرحلة استقرار لن يشهد الاقتصاد أي تطور.

كما أن الانخفاضات الحادة في أسعار النفط يترتب عليها وبشكل مباشر ظهور عجز كبير في موازنات الدول النفطية؛ وما يترتب على ذلك من توقف شبه تام لكل مشروعات البنية الأساسية اللازمة والداعمة للنمو الاقتصادي.

من أجل ذلك؛ بادرت عدة دول نفطية داخل دول مجلس التعاون الخليجي بتبني برامج تحول وطني هدفه الرئيس الوصول لاقتصاد متنوع غير مرتهن بتقلبات أسعار النفط يتصف بالديمومة والاستقرار، وفي نفس الوقت يكون مؤهلاً لمواجهة حقبة ما بعد النفط، ومن دعم هذه القطاعات غير النفطية يمكن وضع الاقتصاد القومي على الطريق الصحيح لنمو مستقر ومستدام.

(*) ستزداد نسبة مساهمة القطاع النفطي لما يتجاوز الـ 50% من الناتج المحلي الإجمالي إذا ما أضيفت

مساهمة الصناعات المعتمدة على النفط مثل صناعة البتروكيماويات

وهذا ما تطمح إليه المملكة العربية السعودية؛ بصفتها صاحبة أكبر احتياطي نفطي بالعالم والعضو المؤثر في منظمة الأوبك.

ثانياً: مشكلة البحث وتساؤلاتها:

أوضحت العديد من الدراسات التي أعدّها خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وخبراء النفط أن تقلب أسعار النفط -ارتفاعاً وانخفاضاً- نجم عنه آثاراً وتداعيات اقتصادية بالنسبة للاقتصاد العالمي وللبلدان المصدرة والمستوردة للنفط، وهو ما انعكس على الأداء الاقتصادي وعملية التنمية المستدامة، ومن ثم تشكل قضايا الطاقة وأسعار النفط تحدياً كبيراً يواجه مختلف الدول، وبما أن النفط يعد أحد أهم السلع المحورية التي تنعكس إيجاباً أو سلباً على أسعار باقي السلع في الأسواق الدولية والمحلية، لذلك تشغل أسواق النفط وتقلباتها اهتمام العالم أجمع لتأثيرها المباشر على استمرارية وتكلفة الإنتاج. وما ينجم عنها من تقلبات في أسعار السلع والخدمات، كما تفسر هذه التقلبات الجديدة ضعف الاستثمارات الجديدة في الأسواق النفطية وتوجهها إلى أسواق أخرى أكثر استقراراً.

من هنا تأتي أهمية إيجاد أسلوب فعال لمواجهة التقلبات في أسعار النفط، من خلال دراسة أسباب هذه التقلبات وتقديم رؤية استراتيجية جديدة تأخذ في الاعتبار العوامل والمتغيرات، التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على سوق النفط العالمي وأسعاره، ومن ثمّ بيان أهمية استقرار أسعار البترول بالنسبة للاقتصاد المملكة العربية السعودية؛ لما تتمتع به هذه السلعة من مكانة استراتيجية هامة في الاقتصاد السعودي؛ حيث ارتبط اقتصاد المملكة بالنفط، بل وارتبطت استراتيجيات تنويع القاعدة الاقتصادية بالنفط إيراداً من خلال توجهها العام، أو كقطاع من خلال ارتباطاته بالقطاعات الصناعية والخدمية الأخرى، ومساهمته في توليد الدخل وفرص العمل وتمويل المشروعات التنموية.

في ضوء ما سبق؛ برزت أهمية دراسة وتحليل علاقة الارتباط بين تطورات أسعار النفط ومؤشرات الاقتصاد الكلي، ومن ثمّ بيان الآثار السلبية لهذا الارتباط؛ وبالتالي اقتراح ماهية الأسس التي يمكن من خلالها تحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع غير معتمد على القطاع النفطي فقط، محققاً لمعدلات نمو دائمة ومستدامة.

ومن ثمّ فإن تساؤلات البحث هي:-

ما طبيعة العوامل المؤدية إلى تقلبات أسعار النفط؟ وما أثر تغير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي؟ وما سبل تجنب تلك التغيرات؟

ينبثق عن التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:-

- 1- ما واقع سوق النفط والعوامل الأكثر تأثيرًا على أسعار النفط إقليميًا ودوليًا؟
- 2- ما هيكل الاقتصاد السعودي؟
- 3- ما أثر تقلبات السوق النفطية على مؤشرات الاقتصاد الكلي؟
- 4- ما الآليات التي يمكن أن تساعد في تحقيق الاستقرار النسبي لأسعار النفط؟
- 5- ما الرؤية التي يمكن أن تسهم في تعزيز مؤشرات الاقتصاد الكلي السعودي؟

ثالثًا: هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السعودية، ويتفرع من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

- 1- دراسة العوامل المؤثرة على سعر النفط وأهم التقلبات التي شهدتها في تاريخه.
- 2- بيان مكانة قطاع النفط في الاقتصاد السعودي ومدى تأثيره فيه.
- 3- دراسة أثر تغير أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي السعودي.
- 4- التعرف على الآليات التي يمكن أن تساعد في تحقيق الاستقرار النسبي للاقتصاد السعودي.
- 5- اقتراح آليات تحول الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد غير قائم على النفط.
- 6- توضيح الرؤية الاستراتيجية الأنسب لتعزيز النمو الاقتصادي في المملكة في ضوء تقلبات أسعار النفط.

رابعًا: أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للاقتصاد السعودي دون التأثير بتقلبات أسعار النفط، والاستفادة من القطاعات غير النفطية في دعم التحول لاقتصاد غير قائم على النفط. وتكمن أهمية البحث من الناحية العلمية والعملية في الآتي:

1- الأهمية العلمية:

تتبع الأهمية العلمية لهذا البحث من حيوية الموضوع الذي تتناوله وهو تقلبات أسعار النفط وما يترتب عليها من آثار على مؤشرات الاقتصاد الكلي السعودي، وذلك عن طريق دراسة وتحليل العوامل والمتغيرات المختلفة التي تسبب هذه التقلبات، وما ينجم عنها من آثار على الاقتصاد العالمي عامة والمملكة العربية السعودية خاصة، كما تكمن هذه الأهمية في إسهامها

بوضع رؤية استراتيجية لضمان الاستقرار النسبي لهذه المؤشرات، وهو ما يمكن أن يثري الجانب المعرفي في مجال الدراسات النفطية.

2- الأهمية العملية:

تبرز الأهمية العملية لهذا البحث في إسهامه في تقييم الآليات التي تتفاعل في التأثير على أسعار النفط، وأيضاً ما قد تسفر عنه من نتائج وتوصيات تفيد راسمي السياسات ومنتخذي القرارات فيما يتعلق بسلعة النفط الاستراتيجية ودورها في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

خامساً: حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

1- الحدود الموضوعية:

يتمحور موضوع البحث حول ظاهرة تقلبات أسعار النفط وأسبابها، وما ينجم عنها من آثار على مسيرة التنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية من منظور استراتيجي.

2- الحدود المكانية:

ستقتصر الحدود المكانية للبحث على المملكة العربية السعودية.

3- الحدود الزمنية:

يغطي هذا البحث أسواق النفط وأسعاره ومؤشرات الاقتصاد الكلي السعودي خلال الفترة (1970م - 2016م).

سادساً: فروض البحث:

في ضوء طبيعة المشكلة وما هو مستهدف من دراستها؛ يضع الباحث الفروض التالية:

1- وجود علاقة ارتباط بين أسعار النفط وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية بالسعودية.

2- هيكل الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل رئيس على القطاع النفطي، وانخفاض مساهمة القطاع غير النفطي.

3- لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد السعودي دون تنوع القطاعات المساهمة في الاقتصاد.

سابعا: الأساليب والأدوات:

تحقيقاً لهدف البحث، وفي ضوء طبيعتها وأهميتها ومفاهيمها وفروضها وحدودها، وحتى يمكن الإجابة عن أسئلة البحث والإلمام بمختلف جوانبها في ضوء ما يتوفر لدينا من بيانات. مستخدمين في ذلك بعض أدوات البحث العلمي المناسبة لموضوع البحث، والتي تشمل الأدوات الإحصائية الوصفية والتحليل الإحصائي للبيانات من خلال بعض البرامج الإحصائية مثل spss و Eview؛ بهدف الوصول إلى آثار تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي للمملكة العربية السعودية.

ومنه؛ سيتم التركيز في هذا البحث على:

1- الطريقة الاستقرائية: وتتم عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال صناعة النفط وتحقيق التوازن في مواجهة تقلبات الأسعار؛ وذلك لخدمة هدف البحث بغية توضيح مفهومها وأهدافها وخصائصها ودورها في تحقيق التوازن في مصالح المملكة العربية السعودية.

2- الطريقة الوصفية الإحصائية: حيث يقوم الباحث من خلالها بوصف بدايات التذبذب بأسعار البترول -هبوطاً وصعوداً-، إلى تفاعلها وعلاقتها بالطلب في الدول المستهلكة، بإعطاء الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالمرحل الزمنية المختلفة، وتحليلها لاستخلاص النتائج، ثم دراسة قياسية لتبيان الأثر الفعلي لصالح المملكة العربية السعودية؛ بصفتها صاحبة أكبر احتياطي ونفوذ في صناعة البترول في العالم.

3- التحليلي الإحصائي: المبني على دراسة البيانات التاريخية للعلاقات والمتغيرات الاقتصادية، من خلال جمع وتوصيف تلك البيانات بغية الكشف عن العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات؛ لمعرفة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي والقطاعات الاقتصادية الرئيسية الداعمة للنمو.

ثامنا: الدراسات السابقة:

سيركز منظور هذا البحث على تقلبات أسعار النفط، والعوامل والمتغيرات المسببة لها، وآثارها على مؤشرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية خاصة.

وللوصول لذلك تم الإطلاع على الأدبيات العلمية؛ من مقالات، وكتب، ودراسات، وبحوث سابقة تنطرق لمجال البحث؛ لوضع الرؤية والتصورات التي تتشكّل لدى الباحث حول موضوع البحث.

أ- الدراسات باللغة العربية:

فيما يلي عرض لبعض الدراسات والجهود السابقة والمتعلقة بموضوع البحث:

1- طارق بن محمد السلوم، تنويع قاعدة الاقتصاد السعودي: (رؤية مستقبلية)، ورقة عمل

مقدمة ضمن فعاليات ندوة "الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي"، الرياض، 2002

هدف الدراسة هو تحديد الرؤية المستقبلية لتنويع قاعدة الاقتصاد العربي السعودي خلال عشرين عاماً (1420-1440هـ) الموافق (2000-2020م). وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة؛ تم استخدام المنهج الوصفي والتحليل الاقتصادي.

وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من التطور الذي شهده القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال قليلة مقارنةً بالدور المأمول من هذا القطاع.

كما أنه رافق نمو وتطور القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية بعض السلبيات والمتمثلة في استنزاف المخزون المائي نتيجة للتركيز على المحاصيل الزراعية التي تحتاج إلى كميات وافرة من المياه وخاصة القمح. وقد أدى ذلك مؤخراً إلى تغيير سياسات الدولة الزراعية للتعامل مع هذه السلبيات، ولكن الأمر لا يزال يحتاج إلى تفعيل دور هذا القطاع من خلال التركيز على النشاطات الزراعية ذات الميزة النسبية والتي لا تحتاج إلى موارد مائية كبيرة.

2- ريم العجمي، أثر سياسات الحد من ظاهرة التغير المناخي على الطلب على النفط المملكة العربية السعودية نموذجاً، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، 2003

ملخص الدراسة:

تتناول الدراسة أثر سياسات الحد من ظاهرة التغير المناخي على الطلب العالمي من نفط المملكة العربية السعودية، وهي: فرض ضرائب على النفط للحد من استهلاكه، أو الاستعاضة عنه بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، أو زيادة كفاءة استخدام الطاقة، بالإضافة إلى أدونات التلويث القابلة للتبادل.

وقد خلُصت إلى أن أي سياسة جديدة تؤثر على الطلب العالمي من النفط ومشتقاته؛ لابد أن تؤثر على اقتصاد المملكة العربية السعودية.

الفرق بينها وبين هذا البحث:

استخدمت الدراسة المنهج القياسي لتحديد أثر ضريبة الكربون على الصادرات السعودية من قبل دول الاتحاد الأوروبي؛ حيث تم اختيار ست دول هي (بريطانيا - فرنسا - ألمانيا - إيطاليا - إسبانيا - هولندا)، وذلك من خلال استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتقدير دالة الطلب لكل دولة من الدول الأوروبية الست على نفط المملكة العربية السعودية.

وقد تم تقدير دالة الطلب لكل من الدول المذكورة قبل وبعد إضافة ضريبة الكربون على سعر النفط؛ لقياس أثر الضريبة على تلك الواردات، ولمعرفة نسبة الانخفاض في واردات الدول الأوروبية؛ تم أخذ الفرق بين الصادرات قبل وبعد فرض الضريبة.

ويتضح من ذلك أن الدراسة ركزت على جانب واحد فقط وهو التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية، فيما سيجادل الباحث قياس أثر النفط على العديد من المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي.

- 3- مشدن وهيبية، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973 - 2003)، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004 - 2005.

ملخص الدراسة:

عرضت الدراسة التقلبات السعرية للسوق النفطية مع الصدمات المختلفة لها، وانعكاس تلك الصدمات على الاقتصادات العربية، والتحديات التي تواجه النفط العربي في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد، مستشرفةً رهانات منظمة أوبك بعد العدوان الأمريكي على العراق.

وخلصت الدراسة إلى إثبات تأثير الأزمات النفطية على ضعف الاقتصادات العربية، وقابلية الدول العربية للتأثر بالصدمات الخارجية.

كما أثبتت فشل دول "أوبك" في التوصل لنظام للتحكم في الطاقة الإنتاجية، وتوجه المستثمرين العرب للاستثمار في دولهم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بالإضافة إلى سعي الولايات المتحدة للاستفادة من النفط العراقي.

الفرق بينها وبين هذا البحث:

أثبتت تلك الدراسة التأثير السلبي للصدمات في السوق النفطية على الاقتصادات العربية، وتناولت هذه الدراسة بشكل عام هذا الأثر على معدلات النمو الاقتصادي فقط مع التركيز على تلك الصدمات ومحاولة تحليلها، بينما سيقوم هذا البحث بالتعمق في دراسة

المؤشرات الكلية للسعودية وليس معدل النمو الاقتصادي فقط، ومدى تأثير التقلبات في السوق النفطية على تلك المؤشرات.

4- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986 - 2008)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، الجزائر، 2008-2009.

ملخص الدراسة:

عرضت هذه الدراسة آليات تسعير النفط وتطورات الأسعار خلال الفترة محل البحث، ووسائل تمويل التنمية في الدول العربية، وتطور العوائد النفطية ودورها في تمويل التنمية.

وقد خلصت الدراسة إلى اتخاذ عائدات النفط العربية نفس سلوك أسعار النفط، وتأثر الدول العربية النفطية أكثر من نظيرتها غير النفطية بتقلبات أسعار النفط في تمويل تنميتها.

كما أثبتت ميل الدول العربية غير النفطية لمصادر تمويل خارجية كالديون الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، بالإضافة إلى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحققت بصورة أكبر في الدول العربية النفطية مما هي عليه في الدول العربية غير النفطية.

الفرق بينها وبين هذا البحث:

ركزت هذه الدراسة على أهمية تمويل التنمية عن طريق العوائد النفطية مما ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي، وهي بذلك تختلف عن الجانب الذي سيدرسه الباحث وهو أثر تقلبات اسعار النفط على مؤشر الاقتصاد الكلي وليس على تمويل التنمية فقط.

5- محمد خليل والزاندي فياض، خالد علي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام، دراسة مقدمة للندوة العلمية الثالثة حول: الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة المنعقدة بطرابلس، 20 يناير 2009.

ملخص الدراسة:

تعرضت هذه الدراسة إلى أثر الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط، بدراسة الأزمات المالية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، وتحليل تغيرات أسعار النفط الخام، وتحليل قوى التوازن في السوق العالمي للنفط.

وقد خلّصت إلى - تبني منظمة "أوبك" - باعتبارها مصدرًا للعرض - بالتنسيق مع الدول الصناعية الكبرى - باعتبارها مصدرًا للطلب - سياسة تضمن التوازن في المدى الطويل.

وخلصت أيضا إلى ضرورة استقرار أسعار النفط بما يضمن للدول المنتجة إيرادات مالية مستقرة لا تؤثر على تنفيذ برامجها التنموية.

الفرق بينها وبين هذا البحث:

ركزت هذه الدراسة على بحث أثر الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط، وهو ما يختلف عن ما سيتم دراسته من أثر أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي السعودي، والتي لم تتطرق لها تلك الدراسة.

6- بن زيدان حاج، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبدالحميد بن باديس، الجزائر، يوليو 2011.

ملخص الدراسة:

يعتبر البترول محركًا أساسيًا للنمو في الجزائر، ومكونا رئيسيا للاقتصاد وتناولت هذه الدراسة أثر النفط على مستوى الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2000 - 2010).

وقد خلّصت الدراسة إلى زيادة معدلات النمو في الجزائر تبعًا لزيادة أسعار النفط، بالإضافة لتحسن موازين المدفوعات نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

الفرق بينها وبين هذا البحث:

أثبتت تلك الدراسة أن معدلات النمو في الجزائر تتأثر بتقلبات أسعار النفط، ولكنها لم تلتفت لتأثير تلك التقلبات على بقية مؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى، مثل التضخم والبطالة وغيرها من المؤشرات الهامة.

7- عبدالله علي البراهيم، تمويل الاستثمارات المتوقعة في قطاع النفط والغاز في المنطقة العربية خلال الفترة (2006 - 2010)، مؤتمر الطاقة العربي الثامن، الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوروب)، 2011.

ملخص الدراسة:

قامت هذه الدراسة بإجراء بحث واسع لاستثمارات قطاع النفط والغاز في العالم العربي لفترة الخمس سنوات (2006-2010).

وقد خلصت إلى تزايد الاحتياجات الاستثمارية في قطاع النفط والغاز والصناعات اللاحقة في المنطقة العربية، والتي تُقدَّر بحوالي 220 مليار دولار، وذلك خلال السنوات (2006-2010).

وأثبتت أن شركات النفط الوطنية والعالمية والتي قد ترتبط بعلاقة شراكة، لن تكون بحاجة ماسّة للاقتراض لغرض النهوض بمشروعات الصناعة للنفط. أما مشروعات الصناعات اللاحقة للنفط والغاز شاملة توليد الطاقة الكهربائية؛ فستظل تعتمد على الاقتراض من البنوك التجارية وبالمعدلات المتعارف عليها، أي بنسبة 70% من إجمالي حجم التمويل المطلوب.

الفرق بينها وبين هذا البحث:

ركزت هذه الدراسة على فرص الاستثمار في قطاع النفط، إلا أنها لم تتعرض لأثر الاستثمارات النفطية على التغيير في الأسعار الذي بدوره يؤثر على مؤشرات الاقتصاد الكلي السعودي (محل دراسة الباحث). إلا أن الباحث سيستفيد منها في معرفة أثر الاستثمارات على النفط، والذي بدوره سيؤدي لمعرفة أثر تغير أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

8- محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 27، العدد الأول، 2011.

ملخص الدراسة:

استخدم الباحث في الدراسة النموذج القياسي الحديث لحدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع؛ لتحديد مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية خلال المدة الزمنية (1970-2007).

تتمحور مشكلة الدراسة حول الآثار السلبية المتوقعة للتضخم على خطط دول مجلس التعاون، نحو سعيها لتحقيق وحدة نقدية؛ الأمر الذي يفرض تحديات على المشروع النقدي أمام صناعات السياسة المالية والنقدية للإبقاء على معدلات التضخم ضمن الحدود التي تم الاتفاق عليها.

خلصت الدراسة إلى أن أسباب التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة المذكورة تعود إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب الكلي على المواد النفطية. الفرق بينها وبين هذا البحث:

ركزت الدراسة على البحث في مؤشر التضخم كأحد المؤشرات الكلية ومدى تأثره بالعوامل الداخلية والخارجية، دون التعرض لأسعار النفط ومدى أثرها على بقية مؤشرات الاقتصاد الكلي السعودي.

سيستفيد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على الأسباب المؤثرة على التضخم كأحد المؤشرات الكلية الهامة للاقتصاد السعودي.

9- نبيل مهدي الجنابي، وكريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger) جامعة القادسية، العراق، 2011

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في تحليل أداء المتغيرين وتطورهما خلال المدة المحددة بالدراسة، كما اتبعت أساليب كمية حديثة في قياس العلاقة بينهما.

هدف الدراسة هو بحث العلاقة بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط الخام باستخدام الأساليب القياسية الحديثة، وذلك باستخدام التطورات الحديثة كاختبارات استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وسببية (Granger) ؛ وبذلك يهدف البحث إلى الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرين أعلاه.

خلصت الدراسة إلى ان اختبارات الاستقرار باستخدام جذور الوحدة على أن المتغيرين غير مستقرين في المستوى العام، إلا أنهما يكونان مستقرين في الفروق الأولى، وأن كلاً من أسعار النفط ومعدل صرف الدولار متكاملان تكاملاً مشتركاً، وتم التوصل إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما؛ مما يعني أنهما لا يبتعدان عن بعضهما البعض كثيراً بحيث يظهران سلوكاً متشابهاً.

10- عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013.

تمثلت إشكالية الدراسة بعدة تساؤلات: ما العوامل التي أثرت على تحديد أسعار النفط؟ وما تداعيات ارتفاع هذه الأسعار؟ الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار بالسوق النفطي.

وللإجابة على تساؤلات الدراسة؛ استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن لبيانات الأرقام المتعلقة بالنفط من حيث العرض والطلب أو معدلات الأسعار.

خُصَّ الباحث إلى أن هناك العديد من العوامل مجتمعة أثرت على تحديد أسعار النفط العالمي منها عوامل اقتصادية، وعوامل جيوسياسية، وعوامل مناخية، وعوامل نفسية، وعوامل فنية، وعوامل نقدية، وعامل الندرة؛ حيث إن جميع هذه العوامل مجتمعة لعبت دورًا كبيرًا في تحديد سعر النفط العالمي، كما ترتب على ارتفاع أسعار النفط مجموعة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ب- الدراسات باللغة الإنجليزية:

1- Hakan Berument, The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Selected MENA Countries, Economic Colleague, Bilkent University, Turkey, 2010

1- هاكن بيرومنت، تأثير صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لدول مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كلية الاقتصاد، جامعة بيلكنت، تركيا، 2010
ملخص الدراسة:

عرض البحث لآثار صدمات أسعار النفط على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي لدول مختارة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل الجزائر وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر وسوريا والإمارات والبحرين وجيبوتي ومصر وإسرائيل والأردن والمغرب وتونس.

لقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي الحقيقي لبعض من دول الشرق الأوسط المختارة نتيجة تغير أسعار النفط بحدّة.
الفرق بينها وبين هذا البحث:

أثبتت تلك الدراسة علاقة الارتباط الطردية بين تغير أسعار النفط والنمو الاقتصادي الحقيقي، بينما لم تقدم توضيحًا لأثر تغير أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل عام، وهو ما سيجاول الباحث تقديمه من خلال الدراسة.

2- Aanchal Kapoor, The Economic Impact of Oil Price Shocks on Emerging Markets, Senior Thesis, Claremont College, USA, 2011

2- أنشال كابور، الأثر الاقتصادي لصددمات أسعار النفط على الأسواق الناشئة، رسالة ماجستير، جامعة كليرمونت، الولايات المتحدة الأمريكية، 2011

ملخص الدراسة:

تعرضت الدراسة للتأثيرات على اقتصادات الأسواق الناشئة نتيجة التغير في أسعار النفط، وانعكاس هذا التغير على النشاط الاقتصادي بشكل عام في الأسواق الناشئة. وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود نتائج متكاملة لتأثير تغيرات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي؛ نظراً لتغير الهيكل الاقتصادي في دول الأسواق الناشئة بآسيا.

الفرق بينها وبين هذا البحث:

حاولت تلك الدراسة معرفة أثر تغير أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي فقط، دون تتبع أثر هذا التغير في بقية مؤشرات الاقتصاد الكلي.

3- Ali Baghirov, Direct and Indirect Effects of Oil Price Shocks on Economic Growth: Case of Lithuania, Master Thesis, ISM University of Management and Economics, Lithuania, 2014

3- علي باغبيروف، الآثار المباشرة وغير المباشرة لصددمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي: حالة ليتوانيا، رسالة ماجستير، جامعة إيسم للإدارة والاقتصاد، ليتوانيا، 2014

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة لصددمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لدولة "ليتوانيا"، مع الأخذ بعين الاعتبار الروابط التجارية مع شركائها الرئيسيين.

وقد خلصت الدراسة إلى قدرة العلاقات الاقتصادية بين ليتوانيا والدول النفطية على تجاوز الآثار السلبية المباشرة لارتفاع أسعار النفط.

الفرق بينها وبين هذا البحث:

ركزت هذه الدراسة على دراسة تأثير زيادة أسعار النفط على الدول النفطية وانعكاس ذلك من خلال الروابط التجارية على دولة ليتوانيا، وهو ما يختلف عما سيقدمه الباحث من تأثير أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي للمملكة العربية السعودية.

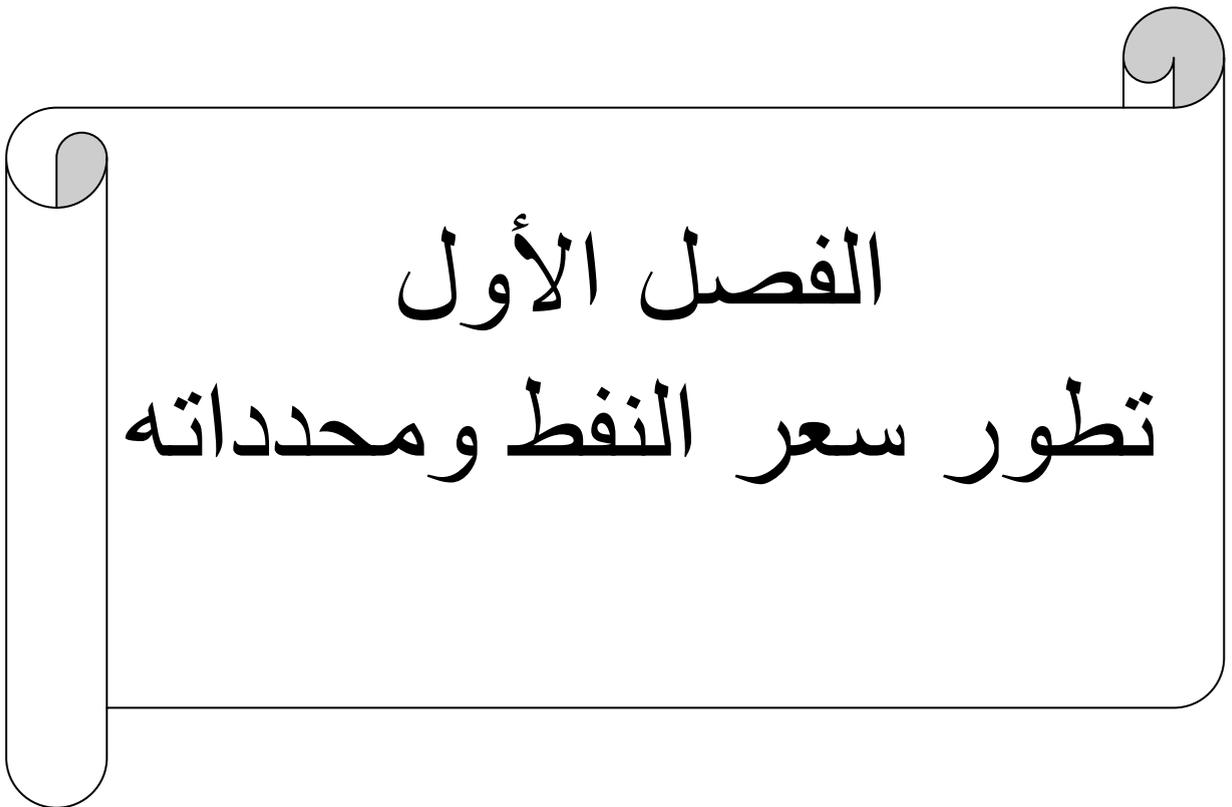
تاسعا: خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على تقديم وثلاثة فصول وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

- **تقديم**
- **الفصل الأول: تطور سعر النفط ومحدداته.**
المبحث الأول: النفط ومحددات تسعيره.
المبحث الثاني: تحليل تطور أسعار النفط خلال فترة (1970 - 2016).
المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الصناعة النفطية.
- **الفصل الثاني: الاقتصاد السعودي وعلاقة أسعار النفط بمؤشراته الكلية.**
المبحث الأول: تحليل أداء الاقتصاد السعودي.
المبحث الثاني: أثر تغير أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- **الفصل الثالث: سبل تقويم أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد السعودي.**
المبحث الأول: تجارب إدارة بعض الدول لمواردها الطبيعية.
المبحث الثاني: تحليل رؤية السعودية للتحول الاقتصادي.
المبحث الثالث: سبل تقويم الاقتصاد السعودي.
- **الخاتمة**

عاشرا: أهم المصطلحات المستخدمة في البحث:

م	المصطلح	التعريف
1	منظمة الأوبك	Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC)، هي منظمة عالمية تضم اثنتي عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها. (بالإنجليزية: Organization of the Petroleum Exporting Countries)
2	منظمة الأوابك	Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC)، هي منظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي. أسست بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في العاصمة اللبنانية بيروت في 9 يناير، 1968. بين كل من دولة الكويت، المملكة العربية السعودية والمملكة الليبية، وتم الاتفاق على أن تكون دولة الكويت مقراً رئيسياً للمنظمة، ويبلغ عدد أعضائها إحدى عشرة دولة.
3	منصة التنقيب	هيكل ضخم لحفر الآبار، مزود بمرافق تستخدم في استخراج النفط والغاز الطبيعي ومعالجتهما، ويستخدم في التخزين المؤقت للمنتجات إلى أن يتم نقله إلى الساحل ليخضع لعملية التكرير والتسويق.
4	المرض الهولندي	هي العلاقة الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية (أو الزراعية)، وهو اسم لحالة من الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي خلال الفترة (1900 - 1950)، بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال.
5	حوكمة الموارد	قدرة الدول حول العالم على استخدام وإدارة مواردها الطبيعية (وتحديدا النفط والغاز والمعادن) من أجل التنمية.
6	مزادات الطاقة المتجددة	عملية شراء العطاءات التنافسية للكهرباء من الطاقة المتجددة.



الفصل الأول

تطور سعر النفط ومحدداته

مقدمة:

يمثل النفط أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ القدم، فلم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضاً مصدراً لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم⁽¹⁾. كما لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية. حتى أنه يقال إن البشرية مرت بست ثورات للطاقة آخرها وأهمها "الثورة النفطية"، وهذه الثورات هي "اكتشاف النار، وتحولات الزراعة أو الاستفادة من طاقة المنتجات الزراعية كغذاء، وصهر المعادن، واكتشاف البارود، وطاقة البخار، وأخيراً النفط. والعالم الآن على مشارف ثورة سابعة هي ثورة الذرة"⁽²⁾.

بناءً على ما سبق؛ يستعرض البحث في فصله الأول الإطار النظري الذي سيتم البناء عليه لتحليل الاقتصاد السعودي ومدى تأثر البيئة الكلية له بتغيرات أسعار النفط. حيث سيقدم الفصل الأول نظرة كلية عن تاريخ النفط، ومحددات تغير الأسعار، وكيف تطورت تلك الأسعار على مدار الزمن، وكيف تتغير.

ومن ثم، سيتم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: النفط ومحددات تسعيره.

المبحث الثاني: تحليل لتطورات أسعار النفط خلال فترة (1970 - 2016).

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه صناعة النفط.

(1) حافظ برجاس ومحمد المجذوب، "الصراع الدولي على النفط العربي"، بيسان للنشر والتوزيع الإعلامي،

الطبعة الأولى، لبنان، 2000، ص19

(2) أبو الحسن بني صدر، النفط والسيطرة، ترجمة فاضل رسول، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1980، ص 124

المبحث الأول

النفط ومحددات تسعيره

يتناول هذا المبحث، نبذة تاريخية عن النفط عالميا ولدى العرب، ونشأة منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك"، ثم تعريفا للنفط وأهم منتجاته وكيفية قياسه، ويعرض المبحث للصناعات النفطية، والوظائف الاقتصادية للنفط، ثم محددات قواعد التسعير، والعوامل التي تؤثر في العرض والطلب وانعكاساتها على الأسعار.

أولاً: نبذة عن تاريخ النفط عالمياً وعربياً:

يعود تاريخ حفر أول بئر نفطية إلى القرن الرابع الميلادي أو قبل ذلك في بوجار (*)، وكان يتم إحراق النفط لتبخير الماء المالح لإنتاج الملح، وبحلول القرن العاشر تم استخدام أنابيب الخيزران لتوصيل الأنابيب لمنابع المياه المالحة. في القرن الثامن الميلادي، كان يتم رصف الطرق الجديدة في بغداد باستخدام القار، الذي كان يتم إحضاره من ترشحات النفط، وفي القرن التاسع الميلادي بدأت حقول النفط في باكو بأذربيجان بإنتاج النفط بطريقة اقتصادية لأول مرة، وكان يتم حفر هذه الحقول للحصول على النفط، وتم وصف ذلك بمعرفة الجغرافي ماسودي في القرن العاشر الميلادي، وأيضاً ماركو بولو في القرن الثالث عشر الميلادي، الذي وصف النفط الخارج من هذه الآبار بقوله إنها مثل حمولة مئات السفن⁽¹⁾.

بعد اكتشاف النفط في الولايات المتحدة وروسيا، بدأت شركات النفط العالمية تتجه إلى أمريكا اللاتينية، ثم إلى الشرق الأوسط، وكانت "عقود الامتيازات" هي التي تحكم العلاقات، حيث كانت تتصف بحصول الشركات النفطية على الجزء الأكبر من الربح النفطي، بينما كانت الدولة المنتجة تتسلم مبلغاً مقطوعاً يتفاوت من دولة إلى أخرى عن كل كمية نفط يتم تصديرها، وكانت هذه العقود تعطي لشركة النفط الحق في ملكية الثروات النفطية في باطن الأرض، وتغطي مساحات شاسعة، كما أن هذه الشركات لم تكن تلتزم بتدريب الطاقات المحلية وتشغيلها أو إنشاء المصافي في الدول المستهلكة، كما كانت لا تخضع لقوانين الدول المنتجة، وفي بعض الدول كالدول الخليجية، مارست الحكومة البريطانية كافة أشكال الضغوط على الحكام لإعطاء هذه العقود للمجففة لشركات تابعة لها، وغير ذلك من صور الظلم التي جعلت العلاقة بين الطرفين غير مستقرة عبر سنوات هذه العقود⁽²⁾.

(*) مدينة سياحية من أبرز مدن ولاية الطارف في الجزائر

(1) نصري ذياب خاطر، جغرافيا الطاقة، الجندارية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 42

(2) يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطورات، مركز دراسات الوحدة العربية،

كانت البداية عربيا في العراق، حيث عُرف البترول في العراق القديم باسم "ميزوبوتيميا"⁽¹⁾ وذلك قبل الميلاد بآلاف السنين، كما عُرف في مصر أيام الفراعنة الذين استخدموه في مواد التحنيط، واستخدم الإنسان رواسبه أو ما يخرج منه من خلال شقوق الأرض في التدفئة، والإضاءة، ورصف الطرق، والبناء، والتطبيب، وما زالت آثار بابل في العراق تدل على استعمالات الإنسان للإسفلت^(*) في البناء، كذلك داخل الأهرامات المصرية⁽²⁾.

أما في السعودية؛ فقد بدأت الرحلة النفطية للسعودية مع توقيع الملك عبدالعزيز الامتياز مع شركة سوكال الأمريكية في 29 مايو 1932، وتنازلت شركة سوكال عن 50% من امتيازها في السعودية عام 1934، إلى أن تم اكتشاف النفط في السعودية في عام 1938⁽³⁾.

ثانيا: نشأة منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك":

أمام هذه الهيمنة من قبل الشركات الغربية عن طريق عقود الامتياز، واستغلال الدول الكبرى لنفط الدول المنتجة، كان رد فعل هذه الأخيرة أن أنشأت كتل منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" في 10 سبتمبر 1960.

وبالبداهة كانت منذ عام 1950 وبعض الدول العربية المصدرة للنفط في منطقة الخليج العربي وفنزويلا تجري اتصالات فيما بينها، على أمل الوصول إلى اتفاق على السياسة النفطية التي يجب اتباعها في كلٍّ منها حيال شركات النفط التي تعمل على أراضيها. وقامت فنزويلا خلال تلك الفترة بإرسال بعثة مكونة من رجال النفط إلى الشرق الأوسط وتحديداً إلى العراق، حيث شرحت لرجال الحكومة العراقية الطرق المتبعة لإنتاج النفط في فنزويلا، كما حثتها على ضرورة تنسيق السياسة النفطية بين البلاد المنتجة في المشرق العربي، وبين المنتجين والمصدرين في منطقة البحر الكاريبي (فنزويلا، كولومبيا، ترينيداد)⁽⁴⁾.

نظمت حكومة فنزويلا بعد ذلك في صيف 1951 مؤتمراً للنفط الأهلي الفنزويلي، دعت إليه بعض رجال النفط العرب والإيرانيين، ونظمت بعد ذلك جامعة الدول العربية مؤتمراً عُقد

(1) حسن سيد أبو العينين، الموارد الاقتصادية، بيروت، 1979، ص 471

* الإسفلت: الحالة الصلبة للنفط المتواجد في الطبيعة

(2) ينظر إلى: منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، التتقيب عن البترول في الوطن العربي، الطبعة 3، سوريا، 1996

(3) *The New York Times*, 8/8/1939

نقلا عن يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفط، ص 109

(4) شكاكطة عبدالكريم، النفط في العلاقات الدولية (دراسة حالة منظمة الأوبك) وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2007، ص 33

بالقاهرة في شهر إبريل من عام 1959 حضره وفد فنزويلي، وتم عقد اجتماع غير رسمي لضم مندوبين عن بعض البلاد العربية وإيران وفنزويلا وكذلك مندوبين عن الجامعة العربية، وتم إعداد مذكرة ليأخذها كل مندوب إلى حكومته، حيث أيدَّ المجتمعون في هذه المذكرة فكرة تكوين منظمة للدول المصدرة للنفط تحافظ على مصالحها ويمكن عن طريقها تبادل المعلومات والتعاون لدراسة التطورات في الأسواق العالمية (1).

اجتمعت بعد ذلك ما بين 10 إلى 14 سبتمبر 1960 كل من دول السعودية والعراق والكويت وإيران وفنزويلا في العراق، وتم الإعلان في نهاية المؤتمر عن قيام منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، واتفقت الأطراف على المركز الرئيس في مدينة "فيينا" النمساوية؛ لقرب الموقع من أهم الأسواق العالمية للنفط (غرب أوروبا)، ولكونها متوسطة بين فنزويلا والشرق الأوسط.

بعد اجتماع تلك الدول بدأت المنظمة في وضع قواعد تتحرك بها؛ فحددت منظمة الأوبك أهدافها التي يلتزم بها الأعضاء على النحو الآتي (2):

- 1- المحافظة على الأسعار الثابتة للنفط بعيدة عن كل تذبذب لا ضرورة له.
- 2- تحديد الإنتاج للمحافظة على مصالح الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.
- 3- اتخاذ موقف جماعي حيال الشركات المنتجة للنفط، وذلك من خلال تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء؛ وذلك بغية توفير أفضل السبل لحماية مصالحها مجتمعة أو بصفة انفرادية.
- 4- اتباع إستراتيجية تمكّن من الاستفادة بعائدات النفط في تنمية اقتصاديات الدول المنظمة.

ثالثاً: تعريف النفط:

النفط كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني "بيترا"، والذي يعني صخرًا و"أوليوم" والتي تعني زيتًا، ويطلق عليه أيضًا الزيت الخام، كما أن له اسم دارج "الذهب الأسود"، وهو عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال بني غامق أو بني مخضر، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية (3).

(1) المرجع السابق، ص 34

(2) مانع سعيد العتيبة، الأوبك والصناعة البترولية، ط2، لبنان، 1974، ص 76

(3) نصري ذياب خاطر، مرجع سابق، ص 41

أما من الناحية التقنية فالبتترول عبارة عن مزيج مؤلف من سوائل وغازات وهيدروكربونات صلبة وتكون منحلة كلياً أو جزئياً في السائل البترولي، وقد يضم المزيج البترولي عدداً كبيراً من الهيدروكربون تتطلب مهارة حتى يمكن تمييزها أو الفصل بينها (1).

رابعاً: منتجات النفط:

يتضمن ويُستخلص من النفط العديد من المنتجات النفطية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالها؛ فمنها المنتجات النفطية الرئيسية أو الثانوية ومنها الخفيفة أو الثقيلة أو المتوسطة. ويمكن سرد هذه المنتجات النفطية بحسب قيمتها (2)، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1-1)

أنواع المنتجات النفطية

المنتجات الخفيفة	المنتجات المتوسطة	المنتجات الثقيلة:
Natural Gas - الغاز الطبيعي	Gas Oil زيت الغاز	Bunker/ Fuel Oil زيت الوقود
Aviation Gasoline بنزين الطائرات	Diesel Oil زيت الديزل	Bitumen الإسفلت
Motor Gasoline بنزين السيارات	Lubricants زيت التشحيم	Wax الشمع
Kerosine كيروسين		

المصدر: أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2014/2013، ص10

للتفريق بين أنواع المنتجات النفطية المختلفة؛ يُستخدم في صناعة النفط درجة الكثافة النوعية وذلك باستخدام المقياس الذي وضعه معهد البترول الأمريكي، ويُستعمل مختصر (API) للتدليل على درجة الكثافة النوعية لمعهد البترول الأمريكي.

مصطلح درجة الكثافة النوعية هو عبارة عن مؤشر لمعرفة نوعية وجودة النفط؛ فدرجة الكثافة النوعية تتراوح بين 1 و60 درجة. فكلما كانت درجة الكثافة النوعية عالية، دلت على كون النفط كذلك من نوعية جيدة (أي نطف خفيف)، وهذا ما يؤدي لزيادة سعره. وكلما كانت درجة الكثافة منخفضة؛ كان النفط من نوعية منخفضة أو غير جيدة أي كونه نطفًا ثقيلًا؛ مما يجعل سعره منخفضاً.

(1) أنور عبدالعني العقاد، محمدعبدالحميد الحمادي، الجغرافيا الاقتصادية، دار المريح، الرياض، 1980، ص 118

(2) أمينة مخلفي، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية - حالة مجمع بركين، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2005/2004، ص10

فالزيت الخام الذي تبلغ كثافته النوعية 0.855 يعادل درجة API 34، والزيت الذي تبلغ كثافته النوعية 0.8539 يعادل API 34.4 وهكذا. ويمكن التفريق بين الأنواع المختلفة للنفط بحسب درجة الكثافة كالتالي⁽¹⁾:

1- الدرجات العالية: رمز النفط الخفيف الذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة تكون من 35 درجة فما فوق (البنزين، الكيروسين).

2- الدرجات المنخفضة: رمز البترول الثقيل الذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون من 28 درجة وما دون (المازوت).

3- الدرجات الوسطى: رمز البترول المتوسط مثل زيت الغاز، وزيت الديزل والتشحيم، تكون بين 28 و35 درجة.

خامسا: مقاييس الوحدة البترولية:

أي من المواد التي أكتشفها واستعملها الإنسان وضع لها مقياساً معيناً؛ بهدف تحديد تلك الوحدة أو الوحدات، وتتوعدت تلك المقاييس بمرور الزمن، إلا أنها أصبحت أكثر ثباتاً وشيوعاً في الاستعمال على النطاق العالمي في العصر الحاضر.

كما تكونت مؤسسات رسمية متخصصة في تحديد المقاييس، وتم وضع مقاييس للثروة النفطية، بحيث أصبحت معروفة ومستخدمة عالمياً، وتكون هذه المقاييس بموجب الوزن أو الحجم، والحجم هو الأكثر شيوعاً في الاستخدام، وأنواعه هي⁽²⁾:

- وحدة القياس الأمريكية: وهي الوحدة الأكثر استعمالاً، وهي البرميل Barrel الذي يعادل 159 لتراً.

- وحدة قياس المتر المكعب ويعادل 6.28 برميل، وهذا المعيار يُستعمل في بعض البلدان مثل أوروبا الغربية (فرنسا، ألمانيا).

سادسا: الصناعة النفطية:

بعد استخراج النفط بشكله الخام، تبدأ الدول المصدرة والمستوردة له في إجراء العديد من العمليات على ذلك المنتج الخام؛ للاستفادة منه بأشكال متعددة كل على حسب حاجته. حيث يرى الخبراء أن الصناعة النفطية هي مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية

(1) مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة

الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004-2005، ص 20

(2) محمد احمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص

المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواءً بإيجادها خامًا وتحويله إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قِبَل الإنسان (1).

لقد أصبح شائعًا لدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية النفطية التمييز والتفريق بين نشاطات الصناعات النفطية المختلفة، وبصورة خاصة بين نشاطات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، والتي يمكن تعريفها فيما يلي (2):

أ- نشاط اقتصادي صناعي استخراجي (الصناعة الاستخراجية): تهدف إلى استخراج مورد النفط من باطن الأرض وتسويقه بعد إجراء ما يستلزمه هذا التسويق من تركيز أو تنقية أو تعبئة.. إلخ في المركبات. وتدرج هذه الصناعة ضمن مرحلة المنبع (Upstream) من نشاط الصناعة النفطية.

إن هذه المرحلة رغم كونها مجازًا مرحلة واحدة، إلا أنها فعليًا تتضمن ثلاث مراحل أساسية أو أنشطة (مرحلة البحث والاستكشاف، مرحلة الحفر والتنقيب، مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي)، ورغم التباين فيما بينها والاختلاف بين كلٍّ منها، فهي متداخلة ومتكاملة فيما بينها. وإن هدفها واحد وهو المعرفة بتواجد النفط مكانيًا وطبيعة ذلك التواجد، وتحديد خصائصه ومميزاته الممهدة للاستغلال الاقتصادي له نظريًا وعمليًا.

ب- نشاط اقتصادي صناعي تحويلي (الصناعة التحويلية): فهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى أشكال أخرى تزيد من مجالات استخراجها لخدمة المزيد من الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية. حيث تدرج الصناعة التحويلية ضمن مرحلة المصب من النشاط الصناعة النفطية.

تأتي مرحلة المصب (Downstream) مباشرة بعد مرحلة المنبع، وتدعى كذلك بالمرحلة الدنيا؛ حيث تعني مجموعة الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تقوم باستغلال مادة النفط بعد استخراجها. وترتكز هذه المرحلة على الجانب الاقتصادي والصناعي أكثر مما هو على الجانب النظري والمعرفي.

تقوم تلك المراحل على مجموعة من مراحل أخرى متسلسلة ومتراطة ومتكاملة عموديًا فيما بينها، وتتجسد في مرحلة النقل، مرحلة التكرير أو التصفية النفطية، مرحلة التسويق والتوزيع، مرحلة التصنيع البتروكيمياوي.

(1) المرجع السابق، 1983

(2) أمينة مخلفي، محاضرات حول "مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)"، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2014/2013، ص19

رغم أهمية الصناعة النفطية كصناعة استخراجية وتحويلية في آنٍ واحد؛ إلا أن التباين كبير بين دول العالم في القيام بتلك المهمتين بشكل كامل، ويظهر هذا التباين في البلدان النامية عنه في الأسواق المتقدمة؛ فعلى سبيل المثال دولة نفطية مثل الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية أو إنجلترا في أوروبا يوجد بها صناعة نفطية متكاملة (إنتاج للخام وتكريره وكذلك البتروكيماويات)، أما البلدان النفطية النامية أو المتخلفة تتواجد فيها على الأغلب صناعة استخراجية للنفط الخام وبنسبة قليلة لتكرير النفط، وكذلك للبتروكيماويات، وهناك بلدان غير نفطية ولكن يتواجد فيها صناعة نفطية تكريرية أو بتروكيماوية أو الاثنين معاً مثل اليابان وإيطاليا، ويوضح الجدول رقم (2-1) ورقم (3-1) هذا الفرق.

الجدول رقم (2-1)

تطور إنتاج النفط الخام والتكرير في بعض دول الأوبك فيما بين (1982-2015)

الفترة	الإنتاج التكرير	التكرير/الإنتاج %	حصة دول أوبك %	
			من الإنتاج العالمي	من التكرير العالمي
1982	19.06	4.04	21%	36%
1985	15.43	5.25	34%	30%
1988	19.59	6.37	32%	34%
1991	23.06	5.25	23%	39%
1994	25.53	6.24	24%	43%
1997	26.53	6.84	26%	42%
2000	28.87	7.27	25%	44%
2003	28.19	7.54	27%	42%
2006	32.45	8.27	25%	45%
2009	29.75	9.00	30%	43%
2012	33.19	9.14	28%	46%
2015	32.32	9.69	30%	43%

المصدر: بيانات منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك" لعام 2015، حسابات الباحث

يمكن استخلاص من الجدول (2-1)، الملاحظات الآتية:

أ- منظمة أوبك بما تمثله من البلدان العربية والبلدان النامية المنتجة للنفط تصل حصتها من الإنتاج العالمي 43% بنهاية عام 2015، فيما تصل حصتها من التكرير 12% فقط، ورغم تسارع نمو التكرير عن الإنتاج، إلا أنه لم يكن بنفس سرعة نمو التكرير بالدول المتقدمة.

ب- لا يمثل التكرير في دول منظمة أوبك سوى نسبة 30% من حجم الإنتاج بنهاية عام 2015، مقارنةً مع 21% في عام 1980، وهو ما يمثل نسبة ضعيفة إذا ما قُورنت بالدول المتقدمة.

فيما يوضح الجدول التالي جدول رقم (1-3) تركيز صناعتي (الاستخراج والتحويل) أي (المنبع والمصب) في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وألمانيا، أو الصين، حيث تميل كفاءة الصناعة إلى الصناعة التحويلية مما هي عن الاستخراجية.

الجدول رقم (1-3)

نسبة التكرير إلى الإنتاج في بعض الدول المتقدمة صناعيا فيما بين (1982-2015)

نسبة التكرير للإنتاج % خلال 35 سنة				
الفترة	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	ألمانيا	الصين
1982	146%	67%	2221%	77%
1985	134%	56%	1992%	72%
1988	163%	69%	2476%	77%
1991	179%	92%	2788%	83%
1994	208%	73%	3828%	91%
1997	227%	73%	3789%	102%
2000	260%	69%	3540%	126%
2003	270%	77%	3068%	143%
2006	300%	105%	3424%	173%
2009	269%	112%	3767%	206%
2012	231%	158%	3804%	227%
2015	171%	130%	3971%	249%

المصدر: إحصاءات منظمة "أوبك" لعام 2015، حسابات الباحث

يظهر جدول رقم (1-3) نمو التكرير إلى الإنتاج بقوة في بعض الدول المنتجة الكبرى خارج دول الشرق الأوسط، وهما المملكة المتحدة كدولة متقدمة، والصين كدولة ناشئة.

يظهر هذا النمو جلياً في ارتفاعه من 67% في مطلع الثمانينات من القرن العشرين إلى 130% بنهاية عام 2015 في المملكة المتحدة، وارتفاعه من 77% إلى 249% في الصين.

بينما في دول غير منتجة مثل ألمانيا تتركز صناعة التكرير بشكل كبير فيها، حيث تتفوق على الإنتاج بشكل مبالغ؛ نظراً للتطور التكنولوجي الذي تعتمد ألمانيا وتقوم عليه.

أما في الولايات المتحدة فقد واصل التكرير نموه إلى الإنتاج من 146% في مطلع الثمانينات من القرن العشرين إلى 300% في عام 2006، إلا أنه عاد للانخفاض ليصل إلى

171% في عام 2015، وذلك يعود إلى القفزة التي قفزها الإنتاج الأمريكي في عام 2015، حيث ارتفع الإنتاج من 5.09 مليون برميل يوميًا في عام 2006 إلى 9.43 مليون برميل يوميًا في عام 2015.

يرجع هذا التباين الكبير بين الدول المتقدمة والدول النامية إلى الخصائص والميزات التي تتميز بها الصناعة النفطية، وما تتطلبه من تقدم تقني ورأس مال كبير ينقل النفط من صورته الخام إلى صور متعددة يمكن الاستفادة منها.

فإذا كان النشاط الصناعي النفطي متعددًا في مراحله ومتنوعًا في مجالاته وبصورة واسعة ومتراصة؛ فإن هذه الصناعة عمومًا لها من السمات أو الخصائص ما تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى. ومن أهم هذه الصفات والخصائص الأتي⁽¹⁾:

1- تتطلب الصناعة النفطية توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة بل وضخمة جدًا من أجل استغلال الثروة النفطية، بسبب تعدد وتنوع المراحل الصناعية وطبيعة الثروة النفطية. حيث بلغت في سنة 1976 نسبة رأس المال الثابت من أدوات ومكانم وإنشاءات في هيكل رأس المال المستثمر في الصناعة النفطية (من بينها دول أعضاء الأوبك مثل الكويت)، في حدود 70 - 80 % من المجموع الكلي للاستثمارات النفطية، وهي تمثل نسبة عالية مقارنة بنسبة رأس المال المتغير المنخفضة والقليلة نسبيًا والتي تكون بحدود 20 - 30 %⁽²⁾.

2- تتطلب الصناعة النفطية وتقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومنقدمة فنيًا وتكنولوجيًا؛ إلا أن هذه الأخيرة تتسم بسرعة تغير استخدامها؛ مما يعني تغير عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج الكميات المختلفة. بسبب ارتفاع اهتلاك الآلات لطول فترة الإنتاج أو بسبب التقدم التقني في وسائل الإنتاج؛ مما يعني تغير حجم النفقات بتغير وقت بدء الإنتاج.

3- تتميز الصناعة النفطية بالتكامل الرأسي، حيث تتداخل مراحل إنتاج النفط بصورة يصعب معها أحيانًا الفصل بين نفقات بعض المراحل وبعضها الآخر.

4- تتسم الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطرة في معظم المراحل الإنتاجية، وخاصة في المرحلة الخاصة بالبحث والتنقيب؛ وذلك بسبب القيام بإنفاق استثماري عالٍ وكبير

(1) محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 7 - 8.

(2) المرجع السابق، ص 24.

ولفترات زمنية ليست بالقصيرة من دون التحقق من وجود الثروة النفطية أم لا، وهل هي بكميات كبيرة ونوعيات جيدة مما يبرر استغلالها اقتصادياً.

5- تتوقف الصناعة النفطية على مدى تطور نسبة تقديرات الاحتياطي النفطي؛ نظراً لأن المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة هي مادة ناضبة وغير متجددة.

6- تتميز الصناعة النفطية بطول فترات الإنتاج، مما يزيد من أثار سرعة تغير التكنولوجيا وتغير طبيعة سوق كل عنصر من عناصر الإنتاج، وتغير طبيعة سوق النفط واختلاف هوية الملكية أو الاحتكارات، وتغير الساعات الإنتاجية، وصعوبة حساب تغيرات أسعار صرف العملات المستخدمة في حساب النفقات.

7- تتميز الصناعة النفطية باتساع نطاق نشاطها، الذي يمتد ليشمل السوق الدولية، مما يعني تباين النفقات في المراحل المختلفة، حسب أسعار عناصر الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة وأسعار الصرف.

سابعاً: الوظائف الاقتصادية للنفط:

مع ظهور النفط منذ القدم، بدأ الإنسان في الاستفادة منه دون معرفة كنهه، فكما ذكرنا سابقاً استخدمه الإنسان البدائي، ثم بدأ في الاستفادة من منتجاته تدريجياً مع مرور الزمن. وتنعكس تلك الاستفادة على حياة الأفراد والدول التي استطاعت أن تستفيد من هذا المصدر المهم تدريجياً، ومن تلك الوظائف:

1- النفط مصدر رئيسي للطاقة:

أصبحت الطاقة مظهرًا ومؤشرًا عامًا، لمعرفة وقياس مدى تقدم وتطور مستوى المجتمع الإنساني، مع تحديد نوع ذلك التطور والتقدم. فإذا كانت الكميات المستهلكة من الطاقة بمقادير كبيرة ومن أنواع حديثة، عكست وأعطت المؤشر الإيجابي عن المستوى التطوري العالي والكبير لذلك البلد أو المنطقة وعكس ذلك يكون تمامًا.

2- النفط مادة أولية وأساسية لنشاط صناعي متنوع:

يُستخدم النفط كمادة أساسية في عدد من المجالات الصناعية المتنوعة، وغير الصناعية أيضاً؛ فيبرز دوره في حقل النقل، حيث قامت صناعة نقل منظمة تبنت في وجود شركات منفصلة عن شركات استخراج البترول، وقد شملت إنشاء وإدارة خطوط الأنابيب والستيرات (الخرانات) وناقلات الزيت.. إلخ⁽¹⁾.

(1) أنور عبدالعني العقاد، مرجع سابق، ص 117

كما تسهم الصناعات البتروكيمياوية بفعالية كبيرة ومؤثرة في عملية التطوير والتقدم الاقتصادي، خاصة وأن منتجاتها السلعية أصبحت أساسية في مختلف النشاطات الاقتصادية وملبية لحاجات الإنسان الإنتاجية والاستهلاكية وفي مختلف جوانب حياته في مأكله وملبسه ومسكنه على حدٍ سواء. بالإضافة إلى ذلك؛ فإن هذه الصناعات البتروكيمياوية تتوسع بصورة عالية وكبيرة وتتطور قيمة السلع الصناعية المنتجة من مجموع الإنتاج الصناعي بصورة خاصة أو في مجموع الإنتاج القومي بصورة عامة أو بمقدار ما تساهم به في الدخل القومي.

3- النفط مصدراً لتمويل الاقتصاد:

تساهم الصناعة النفطية في الأقطار العربية النفطية (المنتجة والمصدرة) بحوالي (60 - 90%) من مجموع الإنتاج والدخل القومي لهذه الأقطار، وهذا ما تشكله هذه الصناعة فقط، مما يبرز أهميتها الكبرى لتلك الدول. وظهرت أهمية النفط كداعم رئيسي لاقتصادات دول العالم، حينما شهد الانخفاض الأخير في عام 2014، حيث تراجعت الاقتصادات القائمة على التصدير بشكل كبير؛ نظراً لما تمثله الصادرات النفطية من أهمية كبرى لميزانيتها العمومية.

ثامناً: سعر النفط وأنواعه:

سعر النفط هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 جالوناً، معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، على سبيل المثال 100 دولار لكل برميل⁽¹⁾.

يتراوح سعر النفط الخام من الناحية النظرية بين حدين أدنى وأقصى. ويتقرر الحد الأدنى النظري على أساس نفقات الإنتاج مضافاً إليها قدرًا من الربح لرأس المال المستثمر. أما الحد الأقصى النظري فهو يتحدد على ضوء الطلب على منتجات النفط المكررة. والسعر التوازني أو سعر السوق هو السعر الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من النفط الخام⁽²⁾.

هناك أربعة أنواع لأسعار النفط:

(1) سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق، دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013، ص5
2 محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية، جامعة الكويت، ط1، 1986، ص

1. السعر المعلن (Posted Prices): من الناحية النظرية هو السعر الذي يجب أن يدفعه أي مشترٍ لأي خام في مكان البيع. ولكن هذا السعر ظل في الواقع سعراً نظرياً لا يتفق والحقيقة، وكان يتم على أساسه احتساب عوائد الدول المنتجة للنفط من إتاوات وضرائب على الأرباح، وذلك قبل سيطرة الدول المنتجة على صناعة النفط.
2. سعر السوق أو السعر الحقيقي (Market Prices): هو السعر التجاري الذي يتفق عليه بين وكيلين اقتصاديين كلٌّ منهما مستقل عن الآخر، وكانت الأسعار الحقيقية تقدر بمقدار 15 - 20% عن الأسعار المعلنة التي يتم على أساسها احتساب عائدات الدول المصدرة (1).
3. سعر التحويل (Transfer price): هو السعر الذي يتفق عليه عند بيع الخام من شركة إلى شركة أخرى في نفس المجموعة، ومثال ذلك: أن تبيع "اسو ليبيا" (*) الخام لـ"اسو للنقل" التي تبيعه بدورها إلى "اسو فرنسا". وفي تحديد أثمان التحويل هذه تدخل عوامل شتى في الاعتبار منها العوامل السوقية وقوانين الضرائب في البلاد التي تنتمي إليها الشركات الأم والبلاد التي تزاول عملياتها فيها (2).
4. السعر الأدنى للحماية أو الأسعار الأرضية Floor Price: وقد دعت إليه أمريكا في نطاق الوكالة الدولية للطاقة التي أنشأت بمبادرتها في أعقاب قرارات المقاطعة التي صدرت عن وزراء النفط العربي بالكويت في 17 أكتوبر 1973. وهو عبارة عن السعر الذي تلتزم به الدول التي تقبل بعدم إدخال نفط في أراضيها دونه أو يقل عنه. ويستهدف هذا السعر تشجيع الاستثمارات المكلفة التي تقوم بها بعض الدول الأعضاء في الوكالة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية سواءً في مجال تطوير مصادر جديدة للطاقة (الطاقة النووية) أو التوصل إلى احتياطات نفطية جديدة (خاصةً في ألاسكا وبحر الشمال) (3).

(1) Denis Bouchard : Le jeu mondial des pétroliers. Paris, Seuil collection société.

نقلا عن شكاكطة عبدالكريم، مرجع سابق، ص 45. 1970, P 118.

(*) اسو: هي اختصار لشركة "ستاندر أوليل" إحدى الشركات العملاقة لإنتاج ونقل وتكرير وتسويق النفط تأسست في الولايات المتحدة وسيطرت على 90% من إجمالي تصفية النفط هناك، واستمرت حتى عام 1911 حينما أصدرت المحكمة العليا الأمريكية قراراً بتفكيك الشركة إلى 34 شركة، تأسست شركة "إكسون موبيل" من اندماج شركتين منهم.

(2) ساهر محمد يحيى، أسس تسعير النفط الخام، مجلة نفط العرب، العدد 7، (د.م.ن)، 1973، ص 19

(3) محمد يوسف علوان، مرجع سابق، ص 169

تاسعا: العرض والطلب كمحددات لقواعد التسعير:

تراقب جميع دول العالم ومؤسساته الاقتصادية أسعار النفط، سواءً في الدول المنتجة أو المستهلكة للنفط؛ لما لها من دلالات مهمة حول مستقبل التكاليف والأسعار والنمو في جميع أنحاء العالم. وينشأ التغيير في أسعار النفط عالمياً، إما من زيادة العرض العالمي أو الطلب العالمي⁽¹⁾. لذا تبدو أهمية دراسة العرض والطلب العالميين كمحددتين رئيسيين في حركة الأسعار سواءً هبوطاً أو صعوداً:

1- المعروض العالمي كمحدد رئيسي لسعر النفط:

أ- تعريف العرض النفطي:

يتمثل العرض النفطي في الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها من النفط الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية معينة؛ وذلك لتلبية احتياجات المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق. ويتمثل العرض النفطي في كل النفط المنتج أو معظمه، وقد يضاف له جزء من الاحتياطي استعداداً لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب، أو حدوث اختلال في الإمدادات النفطية، كما أن طبيعة النفط تجعل إنتاجه وعرضه في المدى القصير محدوداً، وذلك في ظل العقبات التالية⁽²⁾:

- عقبات فنية متعلقة بطاقة الإنتاج القصوى والفعالية والتخزين والنقل.
- عقبات اقتصادية متعلقة بتعذر زيادة الإستثمارات النفطية في المدى القصير؛ لأنها تدوم فترة أطول وتتطلب إمكانيات مالية ومادية كبيرة جداً.
- محاولة الإبقاء على استقرار سعر النفط من خلال الإبقاء على مستوى العرض النفطي السائد في تلك الفترة.

كما أن مرونة العرض النفطي في المدى القصير تكون شبه معدومة؛ لأنه يصعب على العرض النفطي مواكبة تغيير الأسعار، وكل تغيير في الأسعار يؤدي إلى تغيير في العرض أقل منه، وذلك للعقبات السالفة الذكر.

(1) موريس أويستفالد وآخرون، أسعار النفط والاقتصاد العالمي: علاقة معقدة، منتدى صندوق النقد الدولي، 25

مارس 2016

(2) محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص 12

ويتركز إنتاج النفط وعرضه لدى الدول النامية خاصة، من خلال إنتاج منظمة أوبك بالإضافة إلى الدول المنتجة من خارج أوبك، مما يجعلها مؤثرة على السوق النفطية العالمية في جانب العرض.

إن عرض النفط يختلف عن عرض بقية المواد الأولية الأخرى، حيث تتميز النفقات في صناعة النفط بمميزات خاصة. بالإضافة إلى أن قرارات الإنتاج في هذه الصناعة مرتبطة بعوامل غير اقتصادية في كثير من الأحيان، مما يجعل التنبؤ بعرض النفط صعباً⁽¹⁾.

ب- التطور التاريخي لعرض النفط:

بقيت الولايات المتحدة الأمريكية المنتج الوحيد للنفط في العالم حتى عام 1862، ثم اكتُشف وجوده في روسيا القيصرية، والتي أصبحت المنتج الثاني للنفط في العالم⁽²⁾. وظلت الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط في العالم حتى 1974 م، تليها روسيا، ثم فنزويلا، ثم إيران بنسب 22% و 14% و 9% على التوالي.

وفي عام 1975 احتلت روسيا المركز الأول بدلاً من الولايات المتحدة، حيث بلغ إنتاجها 8.80 مليون برميل، فيما بلغ إنتاج الولايات المتحدة 8.38 مليون برميل.

كما ظهر في تلك الفترة السعودية التي جاءت في المركز الثالث بدلاً من إيران، وفي عام 1992 احتلت السعودية المركز الأول بإجمالي إنتاج قدرها 8.33 مليون برميل، بما يمثل 14% من الإنتاج العالمي، تلتها روسيا، ثم الولايات المتحدة، ثم إيران، بنسب 13% و 12% و 6%.

وظلت المنافسة محتدمة بين السعودية وروسيا على المركز الأول خلال الفترة من (2011 - 2015) مع دخول الولايات المتحدة للمنافسة في بعض الأحيان على المركز الثاني، ومع العقوبات التي فُرضت على إيران خلال السنوات الماضية دخلت الصين كرايع أكبر منتج عالمي للنفط، حيث بلغ متوسط إنتاجها خلال الفترة (2008 - 2015) 4.09 مليون برميل، واحتلت فيها المركز الرابع بدلاً من إيران.

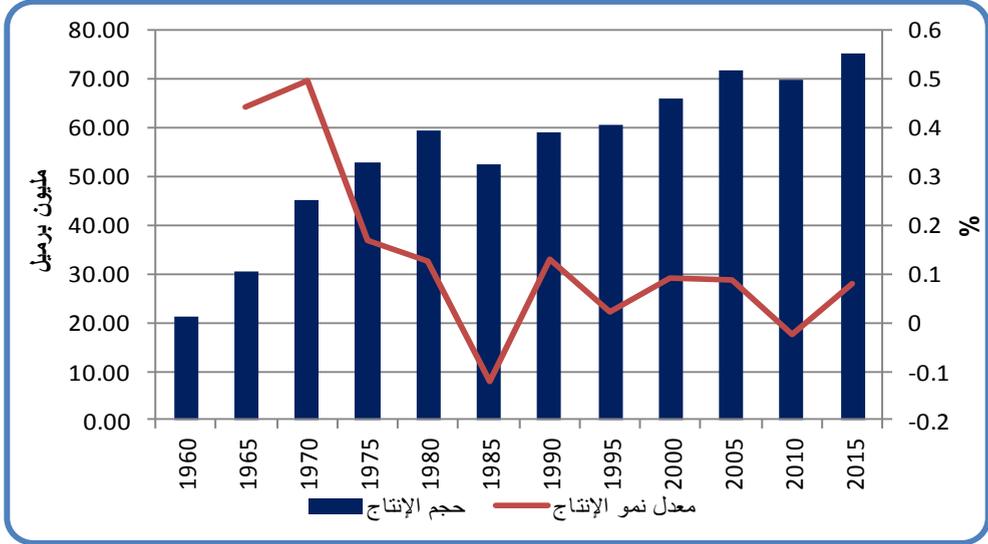
(1) المرجع السابق، ص 13.

(2) نبيل جعفر عبدالرضا، اقتصاد الطاقة، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، 2017، ص 108

وكما يوضح الرسم البياني التالي (1-1) تطور الإنتاج العالمي وارتفاعه بنسبة 8% خلال الفترة (2011 – 2015)، بعد أن انخفض خلال الفترة من (2005 – 2010) بنسبة 3%.

رسم بياني رقم (1 - 1)

تطور حجم الإنتاج النفطي العالمي فيما بين (2015-1960)



المصدر: بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط لعام 2015

وتعود هذه الزيادة الكبيرة بالإنتاج والتي بلغت 8% إلى 75.08 مليون برميل يوميًا بنهاية عام 2015، مقارنة بـ69.63 مليون برميل يوميًا بنهاية عام 2010، إلى ارتفاع الإنتاج السعودي، والذي بلغ 10.19 مليون برميل بما يمثل 14% من الإنتاج العالمي، تلتها روسيا بإنتاج قدره 10.11 مليون برميل، ثم الولايات المتحدة بإنتاج قدره 9.43 مليون برميل.

2- الطلب العالمي كمحدد لأسعار النفط:

يُعرف الطلب على النفط على أنه مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلعة النفطية، سواءً في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية مكررة، وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف تلبية تلك الحاجة الإنسانية، سواءً كانت لغرض استهلاكي مثل البنزين أو الكيروسين، أو لغرض إنتاجي كالمنتجات النفطية التي تدخل في الصناعة⁽¹⁾. تتميز مرونة الطلب على النفط في المدى القصير بالانخفاض؛ وهذا لأن أي زيادة في السعر لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص الطلب في المدى القصير؛ لأن المستهلك يكون مرتبطاً بإشباع حاجته الضرورية من النفط ولا يكون في إمكانه تقليص الطلب عليه في فترة قصيرة، أما

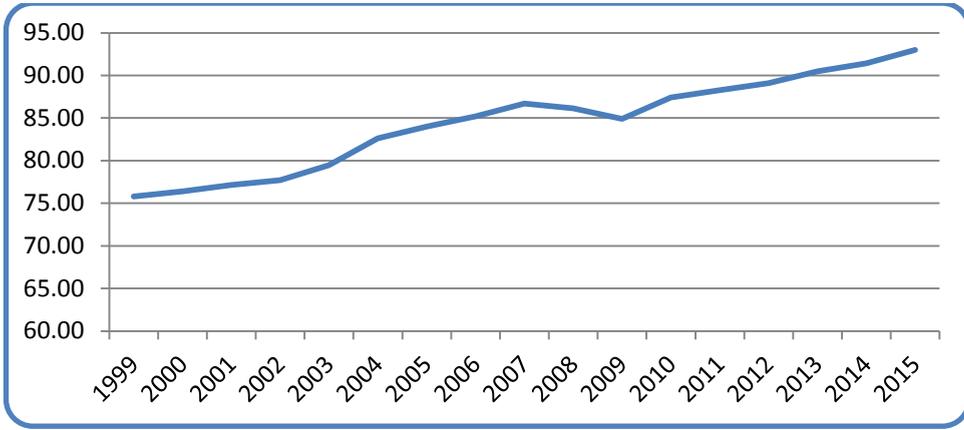
(1) محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 147

في حالة انخفاض السعر فإن المستهلك يحاول زيادة طلبه على النفط، لكن ذلك يبقى محدودًا بالنظر إلى الطاقة التخزينية وارتفاع تكلفتها (1).

وتزايدت وتيرة الطلب على النفط خلال السنوات الستة عشر الأخيرة، حيث ارتفع الطلب على النفط من 75.81 مليون برميل في عام 1999 إلى 92.8 مليون برميل في عام 2015، كما يظهر الرسم البياني رقم (2-1).

رسم بياني رقم (2-1)

تطور الطلب على النفط خلال الفترة (1999-2015م)



المصدر: بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"

خلال السنوات (2011 - 2015)، كان معدل نمو الطلب يتراوح بين 1% و 1.7%، وكان أكبر معدل نمو للطلب خلال السنوات العشرة الأخيرة في عام 2010 بنسبة 3%، حيث تعود تلك الانتعاشة في الطلب إلى التعافي بعد الأزمة المالية العالمية التي طالت معظم الاقتصادات حول العالم، والتي ألقت بظلالها على الطلب على النفط.

عاشراً: عوامل أخرى تؤثر في العرض والطلب وتنعكس على الأسعار:

تتحدد أسعار النفط بعوامل تؤثر على معدلات العرض والطلب، وهي إما عوامل خارجية تتعلق معظمها بالنمو في الاقتصاديات وما يترتب عليه من زيادة الطلب، أو عوامل ترتبط بالعرض مثل عدم قدرة نمو الاستثمارات على مواكبة نسق نمو الطلب على النفط.

(1) حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986:

2008، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي،

الجزائر، 2009/2008، ص68

إضافةً إلى ما سبق توجد أسباب غير اقتصادية ذات طبيعة جيوسياسية وأمنية كالأعمال التخريبية أو حتى تصرفات إحتكارية للشركات العاملة.

ويمكن عرض العوامل الأخرى التي تؤثر على حركة الأسعار في النقاط التالية (1):

1- حجم الاحتياطي النفطي:

يمكن تحديد مدى ندرة النفط الخام في ضوء الاحتياطي المؤكد للنفط الخام، عندما يزيد الجيولوجيون من تقديرتهم لحجم الاحتياطي فإن ندرة المورد النفطي سوف تقل مما يدفع المنتجين إلى إعادة النظر بكلفة المستخدم باتجاه تخفيضها فينخفض سعر النفط الخام، أما إذا اقتنع المنتجون بأن الاحتياطي أقل من السابق فإن أسعار النفط الخام سوف ترتفع إلى أن تتغير التوقعات مرة أخرى.

والاحتياطي النفطي هو أحد أساسيات الاقتصاد النفطي؛ فهو يعبر عن القدرة على زيادة المعروض من الانتاج بشكل متطور، وهو يندرج ضمن مرحلة المنبع، وتمثل الاحتياطات بصفة عامة مجموعة الموارد المتاحة لتلبية متطلبات الحاضر والمستقبل للمجتمعات. ويمكن تعريفه بأنه ذلك الجزء من كمية النفط المخزونة والموجودة في باطن الأرض سواء في البر أو البحر، والذي يمكن استخلائه بالوسائل التقنية المختلفة (2).

أ- أنواع الاحتياطي النفطي: يتنوع الاحتياطي النفطي مع مرور الزمن وحسب ظروف التقنية السائدة وكمية الاستنزاف له، ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- الاحتياطي الثابت أو المؤكد الوجود (Proved reserves) (3):

هو الكميات النفطية الكامنة في باطن الأرض، والتي قُدرت على أساس علمي وعرف تواجدها عن طريق حفر الآبار النفطية والممكن استخراجها بوسائل ومعدات الإنتاج المتبعة والمتوفرة وبصورة اقتصادية، حيث تصل نسبة الاحتمال إلى 90%.

- الاحتياطي المرجح Probable Reserves (4) :

هي الكميات التي يمكن الحصول عليها من المكامن المجاورة لمكامن تم تطويرها، ويشير هذا النوع من الاحتياطي، إلى كونه ثابت الوجود ومعروفًا من الناحية الفنية، إلا أنه غير

(1) نبيل جعفر عبدالرضا، مرجع سابق، ص 182

(2) محمد رضا أبو معاش، اقتصاديات نقل النفط مع التطبيق على صناعة نقل النفط العراقي خلال الثمانينات والتسعينات، رسالة ماجستير في تكنولوجيا النقل البحري، الإسكندرية، 2000، ص 26

(3) حسين عبدالله، البترول العربي - دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 41

(4) سالم عبدالحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس، دار الكتب الوطنية، 1990، ص 58

معروف من ناحية تكاليف إنتاجه، وتتقصه بعض المعلومات الجيولوجية التي تجعله في مصاف الاحتياطات المؤكدة ويقدر احتمالاه بـ 50%.

- الاحتياطي المحتمل أو المتوقع Possible Reserves :

وهي كميات النفط المتوقع استخلاصها من المكامن التي لم يجر تطويرها، فهذا النوع يقضي بوجود النفط، إلا أنه غير معروف من الناحية الكمية ولا من الناحية الاقتصادية. وبذلك يوصف بكونه احتياطياً غير دقيق، حيث يقدر احتمالاه بـ 10%.

ب- تطورات الاحتياطات النفطية العالمية:

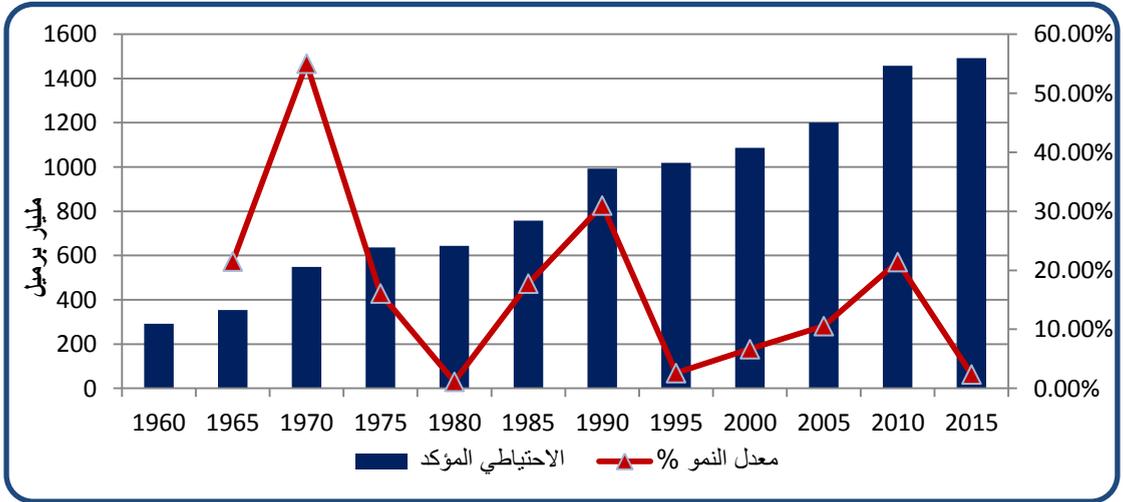
قفزت الاحتياطات النفطية المؤكدة في العالم خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2016 عند 1086.39 مليار برميل إلى 1458.26 مليار برميل، بنسبة نمو قدرها 34% حيث شهدت طفرة في طرق الكشف والتنقيب.

وكانت أكثر الفترات انتعاشاً هي الفترة من عام 1965 إلى عام 1970، حيث شهد الاحتياطي المؤكد نمواً بنسبة 55%.

ويأتي هذا النمو خلال تلك الفترة، بالتزامن مع تأسيس منظمة الدول العربية المصدرة للنفط "أوبك" في عام 1960. وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي رقم (1-3):

رسم بياني رقم (1 - 3)

تطور الاحتياطات المؤكدة في العالم فيما بين (1960-2015)



المصدر: البيانات الإحصائية لمنظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"

إلا أن تلك الاحتياطات تباطأت بشكل كبير خلال السنوات الخمس الأخيرة (2010 - 2015)، حيث بلغت نسبة النمو 2% فقط. وهو ما يعود إلى تباطؤ اكتشاف الاحتياطي المؤكد في فنزويلا أكبر دول العالم من حيث الاحتياطات، حيث يمثل الاحتياطي النفطي المؤكد لديها نسبة 20% من إجمالي الاحتياطات العالمية. وتباطأ معدل نمو اكتشاف الاحتياطي النفطي

المؤكد في (2010-2015) ليصل إلى 1% مقارنةً مع نمو قدره 271% في الفترة من (2005 - 2010).

2- معدل النمو الاقتصادي:

يعد معدل النمو الاقتصادي أحد المحددات الأساسية لحجم الاستهلاك العالمي من النفط الخام؛ فإذا كانت توقعات المنتجين تشير إلى ارتفاع معدلات استهلاك النفط نتيجة لارتفاع معدل النمو الاقتصادي، فإن كلفة المستخدم ستكون مرتفعة. فالتوقع بارتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط الخام مما يدفع بالسعر نحو الارتفاع. ويحدث العكس في حالة التوقع بانخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي يدفع بمعدلات الطلب، ومن ثم استهلاك النفط نحو الانخفاض مما يدفع بمسار أسعار النفط الخام نحو الانخفاض.

3- تأثير سعر صرف الدولار على أسعار النفط الخام:

يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال أثر مباشر وأثر غير مباشر، يتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط، كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار، يصبح رخيصاً مقارنةً بالاستثمارات الأخرى مقدرة بالعملة الأجنبية؛ لذلك يقبل عليها المستثمرون⁽¹⁾.

ويتمثل الأثر غير المباشر أو بعيد الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية في تغيير أساسيات السوق، عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط. فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة، والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية. هذا يعني انخفاض المعروض مقارنة بالطلب، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط. الأمر نفسه ينطبق على شركات النفط العالمية التي تتسلم عوائدها بالدولار، ولكنها تدفع تكاليفها بعملة مختلفة.

فشركات النفط في بحر الشمال مثلا تدفع أجور عمالها باليورو في الوقت الذي تتسلم فيه عائدتها بالدولار. هذا يعني ارتفاع التكاليف مقارنة بالعائدات، الأمر الذي يمنعها من زيادة الاستثمار في طاقة إضافية، رغم ارتفاع أسعار النفط. هذا أيضاً يخفض المعروض، ويرفع أسعار النفط.

(1) نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (GRANGER)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، سوريا، 2011، ص7

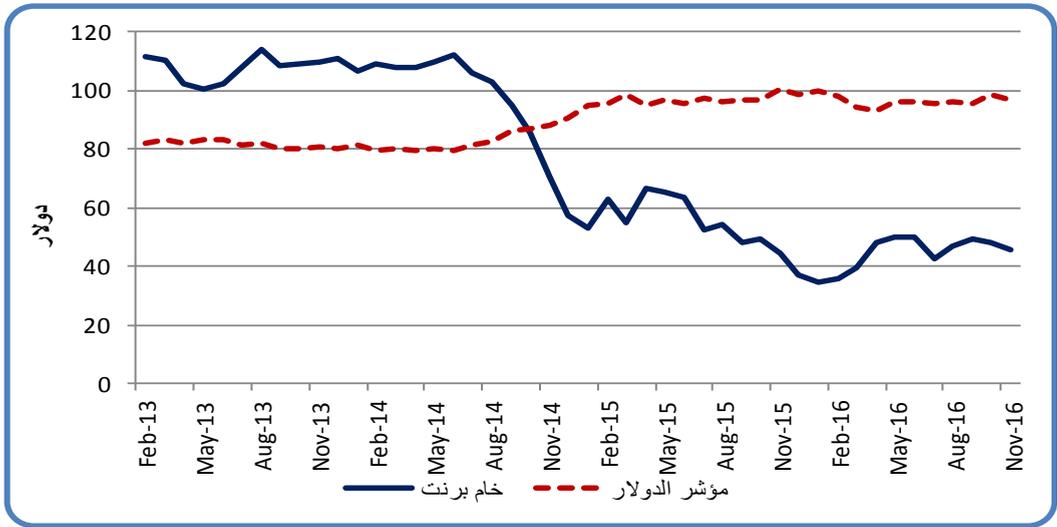
بالدراسة الإحصائية لأداء مؤشر الدولار* مقارنةً بأسعار النفط، يتضح أن مؤشر الدولار بلغ في ديسمبر 2015 أعلى مستوى له منذ عام 2003 عند 100.60 نقطة، مدعومًا بقرارات الفيدرالي الأمريكي بشأن رفع معدل الفائدة التي تنعكس على أدائه بشكل إيجابي. وارتفاع الدولار لهذا المستوى سيؤدي لخفض الاستهلاك من النفط بالدول المستهلكة الكبرى كالهند والصين واليابان، فالمستهلك في تلك الدول يدفع أكثر مما يدفعه المستهلك الأمريكي للمنتجات النفطية نظرًا لانخفاض عملته أمام الدولار.

ورفع الفائدة الأمريكية سيدفع المستثمرين من شتى بقاع العالم للاستثمار في الولايات المتحدة، وهو ما يدفع الدولار للصعود، ويجعله أعلى سعرًا في نظر المستثمرين الأجانب الراغبين في شراء السلع المقومة بالدولار.

وبدراسة معامل الارتباط بين مؤشر الدولار وأسعار النفط خلال الثلاثة أعوام السابقة 2013 - 2015 يتضح أن الارتباط بينها ارتباطًا عكسيًا قويًا (-0.97) بما يؤكد أن أي ارتفاع في الدولار سيقابله انخفاض في أسعار النفط. والرسم البياني التالي يوضح أداء مؤشر الدولار أما أداء خام برنت خلال الفترة 2013 - 2016، وهو يوضح العلاقة العكسية بينهما.

رسم بياني رقم (1-4)

العلاقة بين أداء مؤشر الدولار وخام برنت (2013-2016)



المصدر: بيانات الدول المصدرة للنفط "أوبك"، موقع Investing.com

(* مؤشر الدولار هو مقياس أداء العملة الأمريكية مقابل سلة من العملات الأجنبية وهي اليورو بنسبة 58% من قيمة المؤشر والين الياباني 13% والجنيه الاسترليني 12% والدولار الكندي 9% والكورون السويدي 4% والفرنك السويسري 4%.

4- المضاربة على النفط:

تعد المضاربة أحد الظواهر الجديدة التي تتعرض لها صناعة النفط حالياً، حيث تكونت صناديق للمضاربة في النفط، وهو ما جعله أحد سلع المضاربة، وتقوم عمليات المضاربة في النفط على أساس التوقعات المستقبلية للأسعار والتي تركز إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وكذلك السياسية والمناخية، وعندما تشير هذه التوقعات حول المتغيرات المؤثرة في النفط إلى احتمال ارتفاع الأسعار يبدأ المضاربون في شراء النفط فترتفع أسعاره بصورة أكبر، وعندما تنعكس تلك التوقعات تبدأ عمليات بيع النفط فتتخفف أسعاره بصورة أكبر، وهو ما يؤدي إلى زيادة نطاق التقلبات السعرية في النفط بفعل اتجاهات المضاربة.

5- العوامل الأمنية:

أخذ المستهلكون الكبار في السنوات الأخيرة يطرحون فكرة أمن الطاقة وتأمين منابع النفط، خاصةً مع وصول تيارات أو أحزاب سياسية معادية لمصالحها إلى سدة الحكم، وعدم استقرار بعض البلدان النفطية، ودخول بعضها في حالة حروب، فحالة اللأمن وعدم الاستقرار تفسر إلى حد ما الارتفاع المستمر لأسعار النفط في مدخل الألفية السابقة⁽¹⁾.

6- التقلبات في المناخ:

بما أن النفط هو المدخل الرئيس في عمليات توليد الطاقة؛ فإن التغيرات العنيفة في درجات الحرارة من حيث ارتفاعها أو انخفاضها يترتب عليه ارتفاع أو انخفاض الطلب على الطاقة لأغراض التدفئة بالذات، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر في أسعار النفط الخام.

7- سعر بدائل النفط:

تعد بدائل النفط من العوامل المؤثرة على الطلب على النفط، ففي حال تعذر منافسة هذه البدائل للنفط فإن الطلب على النفط لا ينخفض لكون أسعارها مرتفعة جداً عن سعر النفط، لكن كلما عرفت أسعار النفط ارتفاعاً إلا ولجأت الدول المستهلكة إلى تقليص استهلاكها من النفط وتعويضه ببدائله وعلى رأسها الغاز الطبيعي والفحم، والتي تكون أسعارها أقل مقارنةً بأسعار النفط المرتفعة.

يوضح الجدول التالي رقم (1-4) أهم المتغيرات التي تؤثر على سعر النفط، وأثر التغيير على محددات الأسعار وتأثيره فيها، سواءً بالارتفاع أو الانخفاض وفقاً للشرح السابق.

(1) عبدالمالك مباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2008، ص 82

جدول رقم (1-4)

تأثير تغير بعض العوامل الهامة على أسعار النفط

العلاقة	التغير في السعر	تغير المحدد	المحددات
طردية	زيادة	زيادة	حجم الطلب على النفط
طردية	زيادة	زيادة	معدل النمو الاقتصادي
طردية	زيادة	زيادة	ارتفاع توقعات صناديق المضاربة
طردية	زيادة	زيادة	العامل الأمني والمخاطر الجيوسياسية
عكسية	انخفاض	زيادة	ارتفاع درجات الحرارة
عكسية	انخفاض	زيادة	حجم الاحتياطي النفطي
عكسية	انخفاض	زيادة	حجم النفط الخام الاصطناعي
عكسية	انخفاض	زيادة	حجم المعروض النفطي
عكسية	انخفاض	زيادة	سعر الدولار
عكسية	انخفاض	زيادة	المخزون النفطي

المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الثاني

تحليل تطور أسعار النفط خلال الفترة (1970-2016)

شهد سوق النفط عدة أزمات ألقت بظلالها على الأسعار، مثل أزمة الطاقة الأولى والثانية والصدمة العكسية، وأزمة الأسعار عام 1991، وأزمته 1998 و2008، وآخرها أزمة 2014.

إن دراسة تطور أسعار النفط في ظل تلك الأزمات السعريّة يتطلب البحث في تطور الأسعار التاريخية، والمفهوم الاقتصادي للأزمات السعريّة، والآثار الاقتصادية التي تتركها هذه الأزمات على الاقتصاديات بمختلف أصنافها المتقدمة والنامية والمتخلفة.

أولاً: مفهوم الأزمات السعريّة في صناعة النفط:

في ظل تطورات السوق النفطية وبداية مرحلة جديدة من التسعير في عام 1973م، أثر على الأسعار عدد كبير من الأزمات، اختلفت في درجة تأثيرها ما بين تأثير أدى لارتفاع الأسعار وآخر أدى لانتهيارها. حيث تعرضت الأسواق النفطية لتقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبياً؛ حيث شهد سوق النفط منذ سنة 1970 حتى 2010 على الأقل خمس أزمات سعريّة، على غرار ما حدث سنة 1973، 1979، 1986، 1997 ثم 2008، وأخيراً عام 2014، حيث ارتفعت أسعار النفط إلى مستوى غير مسبوق وصل إلى حاجز 150 دولارًا للبرميل.

قبل التعرف على الأزمات المختلفة التي أثرت على أسعار النفط، من الأهمية التعرف بدايةً على مفهوم الأزمة السعريّة، وهي اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة. حيث تقع نتيجة تأثير محددات العرض أو الطلب أو كليهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة، مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن 1970 - 1979 إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى. كما يمكن أن يكون مردّه عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة، مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية⁽¹⁾.

(1) محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 27.

ويمكن فهم الأزمة السعرية في صناعة النفط كأزمة مشتقة من نتائج أزمة مالية تضرب الاقتصاد وتنعكس على أسعار النفط تبعاً.

والأزمة المالية Financial Crises هي الأحداث والظروف والتغيرات التي تحدث فجأة، وتصاحبها تهديدات للأوضاع المستقرة، مع عدم وجود وقتٍ كافٍ لتجنبها أو التعامل مع الأوضاع الجديدة⁽¹⁾.

ثانياً: تطور أسعار النفط خلال الفترة (1971 - 1973):

وقَّعت دول منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" اتفاقية طهران في فبراير 1971 بطرابلس شرق البحر المتوسط، لاغوس، وأسفر عن التوقيع على هذه الاتفاقية ما يلي⁽²⁾:

1. رفع الأسعار المعلنة لجميع الخامات بمبالغ تراوحت بين 35 سنناً و52 سنناً للبرميل الواحد.
2. رفع نسبة الضريبة على أرباح الشركات من 50% إلى 55%.
3. زيادة الأسعار المعلنة 2.5% سنوياً لمواجهة التضخم المالي في الدول الصناعية، مضافة إليها زيادة قدرها 5 سننات للبرميل للتعويض عن الزيادة في أسعار المنتجات البترولية.
4. زيادة الفروق الموجودة في الأسعار المعلنة بين الدول الأعضاء، واعتماد نظام جديد في تقييم درجات كثافة البترول.
5. جعل الحد الأدنى لنسبة المشاركة 25% عن كل امتياز في منطقة الخليج إلى أن تزيد هذه النسبة مستقبلاً.

إن التوقيع على اتفاقيات المشاركة وتنفيذها أدخل أسعار النفط مرحلة جديدة، حيث أصبحت عوائد الحكومات موضع اتفاق الدول المنتجة مع شركات النفط، ولم تعد حكراً على هذه الأخيرة فقط، ورغم هذا النجاح إلا أن مستويات أسعار النفط الخام هي مستويات متدنية أصلاً؛

(1) عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبوظبي للطباعة والنشر، أبوظبي، 2002، ص 47.

(2) مشدن وهيبة، مرجع سابق، ص 60.

فالزيادات في الأسعار المعلنة وكذا نسبة التعويض عن التضخم 2.5% لم تحقق العدالة المنشودة بين أسعار النفط الخام ودخول الدول العربية التي تتعرض ثرواتها للاستنزاف وبين الأرباح الضخمة التي تحققت الشركات النفطية.

ثالثاً: الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 وأثرها:

لعل التوقيع على الاتفاقية السابقة كان تمهيداً جيداً لأحداث السبعينيات من القرن العشرين، والتي كانت بدايتها مع حرب أكتوبر، حيث جاءت حرب أكتوبر 1973 لتلقي بظلالها على السوق النفطية، ليختفي من السوق جزء كبير من بترول العراق والسعودية المصدر من موانئ شرق البحر المتوسط؛ لكونها واقعة ضمن منطقة العمليات العسكرية وعمت سوق النفط حالة من الذعر والترقب، في ظل هذه الظروف اجتمع في الكويت ممثلو ست دول هي العراق، السعودية، إيران، الكويت، قطر، والإمارات وقرروا زيادة أسعار النفط الخام من جانب واحد بنسبة 70% عن الأسعار التي كانت سائدة في 15 أكتوبر 1973، ليرتفع السعر المعلن عن البترول العربي الخفيف من 3.011 دولار إلى 5.119 دولار في أكتوبر 1973، على أن تكون الزيادة سارية المفعول في أول يناير 1974⁽¹⁾.

1- أسباب الأزمة:

قبل القرار الأخير لهذه الدول، عرفت منطقة الشرق الأوسط هذه الفترة عدة صراعات بين العرب وإسرائيل؛ فبعد حرب 1967 بين الطرفين والتي كُلت بإنشاء منظمة الدول العربية المصدرة للنفط "أوابك" في 1968 كرد فعل ضد الدول التي ساندت إسرائيل، اندلع التوتر من جديد في المنطقة، وهذه المرة بقيام حرب أكتوبر بين العرب وإسرائيل سنة 1973.

واجتمعت الدول العربية المصدرة للنفط "أوابك" في الكويت في 17 أكتوبر 1973، وأصدرت بعد ذلك قرارها التاريخي الذي يقضي بتخفيض الإنتاج العربي بنسبة شهرية لا تقل عن 5%، إلى أن يتم خروج القوات الإسرائيلية عن الأقاليم التي احتلت عام 1967 ويستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه⁽²⁾.

(1) سهيل ناصر، النفط في الاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان، الكويت، 1977، ص31.

(2) محمد طلعت الغنيمي، البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1974، ص 94.

استجابت الدول العربية لهذا القرار؛ فراحت كثير منها تخفض إنتاجها إلى أكثر من الحد الأدنى المقرر، فقد خفضت السعودية إنتاجها بنسبة 10%، وتبعتها كثير من الدول العربية حتى وصل التخفيض في بعضها إلى ما يقارب 30%. كما شمل الحظر كلاً من أمريكا وهولندا والدول الأخرى التي ساندت إسرائيل في الحرب.

إن زيادة السعر الحقيقي بـ 17% بموجب قرار الحظر أدى إلى زيادة دخل الحكومة من البرميل الواحد إلى 2.939 دولار مقابل 1.715 دولار قبل ذلك؛ فمثلاً السعر المعلن للبرميل الواحد من النفط الخام السعودي الخفيف وصل إلى 5.19 دولار، كما استمرت الأسعار في الارتفاع؛ وذلك نتيجة لتخفيض الإنتاج العربي بموجب قرار وزراء النفط العرب في الكويت في 4 نوفمبر 1973 حيث تم تحديد التخفيض بـ 25%⁽¹⁾.

قد تبدو الأسباب السياسية السابقة هي العوامل الوحيدة التي أدت لهذه الأزمة السعرية، إلا أن هناك عدة عوامل أخرى اقتصادية⁽²⁾ وهي:

1- زيادة حدة الطلب على النفط بسبب دخول الولايات المتحدة الأمريكية كمستورد رئيسي، وتنافس الشركات الأوروبية واليابانية على شراء النفط الخام مما أثر على ارتفاع الأسعار.

2- اختلال هيكل الأسعار وقاعدة تقسيم الأرباح: حيث كانت الشركات النفطية تسيطر على السوق النفطية، وتسعى للمحافظة على ذلك من خلال احتكار تحديد الأسعار دون رد الاعتبار للمنتجين والمستهلكين على حدٍ سواء، مع إهمالها لقوى السوق (العرض والطلب)، ولهذا وجدت الدول المنتجة تناقضاً في قاعدة تقاسم الأرباح (50% للدولة صاحبة الأرض، و50% للدول أو الشركات المستثمرة صاحبة الامتياز). الأمر الذي دفع بدول الأوبك إلى إبرام اتفاقيات مشاركة مكنتها من امتلاك جزء من الإنتاج (60%) وتسويقه بشكل مستقل عن شركات النفط الأجنبية.

3- ظاهرة التضخم: فعندما أقدمت الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض قيمة الدولار، مقارنةً بالعملة الألمانية واليابانية وغيرها من العملات انخفضت مع ذلك

(1) نجلاء الأهواني، النفط العربي ونمط استخدام عائداته في الدول العربية، النموذج الكويتي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1979، ص 14.

(2) شكاكطة عبدالكريم، مرجع سابق، ص 62.

القيمة الشرائية لعائدات النفط للدول المصدرة، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار السلع والخدمات المصدرة من قبل الدول الصناعية بنسبة 116%⁽¹⁾، ولتعويض هذا العجز قررت منظمة الأوبك رفع أسعار النفط، لا سيما بعد حرب أكتوبر.

2- نتائج الأزمة:

أدت جميع الأسباب السابقة لارتفاع أسعار النفط الذي انعكس على نسبة استيراد النفط بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) التي يشكل أعضاؤها أكبر مستهلك للنفط في العالم، حيث تراجع الاستهلاك بين عامي 1974 و1978 فأصبح 2.5% من مجموع الواردات بعد أن كان 3.2%، كما أدى الارتفاع في أسعار النفط بالدول العربية إلى تقديم مساعدات مالية للدول النامية المستهلكة للنفط بشكل مباشر أو عن طريق إنشاء صناديق تنمية؛ حيث تم إنشاء البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا عام 1973، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية، وبنك التنمية الإسلامي، والصندوق الإفريقي للمساعدة النفطية، والصندوق الخاص للدول العربية غير المصدرة للنفط سنة 1974، وعدد آخر من الصناديق والمبادرات، وبلغ رأس مال سبعة صناديق عربية رئيسة منها 21 مليار دولار⁽²⁾.

وأدت الزيادة في أسعار النفط إلى تدوير جزء لا بأس به من الربح النفطي إلى خزائن الدول المنتجة، فقد ارتفعت دخول هذه الدول من حوالي 23 مليار دولار عام 1972 إلى حوالي 140 مليار دولار عام 1977⁽³⁾.

لقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تحقيق زيادة في المداخيل النفطية للدول المنتجة والشركات النفطية على حدٍ سواء، فبعد تمكن الأوبك من تثبيت الأسعار، أصبحت الأسعار الجديدة تفوق أسعار تكلفة الإنتاج في مكامن بحر الشمال وألاسكا؛ إذ وصلت سنة 1973 إلى 5.119 دولار للبرميل، وفي عام 1974 إلى 11.65 دولار للبرميل واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 41 دولارًا للبرميل سنة 1980. وأصبحت الدول المصدرة تدعو "الأوبك"

(1) أندريكان، الأوبك في الاقتصاد العالمي، ترجمة هدى القاسم، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985، ص 35.

(2) محمد يوسف علوان، مرجع سابق، ص 228.

(3) Petroleum Intelligence Weekly, Special Supplement (12 September 1988), p. 2.

وأعضاءها لإجراء حوار بين المستهلكين والمنتجين لإيجاد سبل التفاوض، ويتبين من الجدولين الآتيين مدى ارتفاع دخل الدول المنتجة والشركات العالمية الكبرى:

جدول رقم (1-5)

العوائد النفطية لأعضاء منظمة الأوبك خلال الفترة (1972 - 1975) "مليار دولار"

الدولة / السنة	السعودية	الكويت	إيران	العراق	الإمارات	قطر	ليبيا	الجزائر	نيجريا	فنزويلا	إندونيسيا
1972	3.11	1.66	2.88	0.58	0.55	0.26	0.16	0.70	1.17	1.95	0.43
1973	4.34	1.90	4.10	1.84	0.90	0.41	0.23	0.30	2.20	2.67	0.95
1974	22.57	7.00	17.5	5.70	5.54	1.60	0.60	3.70	8.90	8.70	3.30
1975	22.68	7.50	18.5	7.50	6.00	1.70	0.51	3.38	6.57	7.53	3.85

المصدر: عبدالقادر سيد أحمد، أوبك بين الماضي وأفاق الحاضر، فرنسا، 1980 ص 139 نقلا عن شكاطة عبدالكريم، مرجع سابق، ص 64.

يوضح الجدول رقم (1-5) القفزة الكبيرة في العوائد النفطية للدول المنتجة والتي جاءت مضاعفة في عام 1974 مقارنة مع عام 1973.

كما استفادت الشركات العاملة في الحقل النفطي أيضاً بهذه التغيرات، حيث ارتفعت إيرادات أغلبها بشكل كبير، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط، وذلك كما يوضح الجدول التالي رقم (1-6):

جدول رقم (1-6)

الإيرادات المالية للشركات النفطية للفترة 1973 - 1974 (مليون دولار)

السنوات / الشركة	1973	1974	معدل التغير %
شل Shell	730	1161	+ 59 %
بريتش بتروليوم Bp	329	487	+ 48 %
قولف Gulf	800	1065	+ 33 %
إكسون Exxon	2443	3142	+ 29 %
تكساكو Texaco	1292	1586	+ 23 %
موبيل Mobil	849	1047	+ 23 %
سوكال Socal	844	970	+ 15 %

المصدر: مجلة الاقتصاد النفطي، المجلد 32، 1975، ص 183.

ويوضح الجدول رقم (1-6) نمو إيرادات أغلب الشركات النفطية، تصدرتها شركة "شل" بنسبة 59% ثم "بريتش بتروليوم" بنسبة 48%.

رابعاً: الأزمة النفطية الثانية 1979 - 1980:

عرفت العلاقات النفطية العالمية في الخمس سنوات التي تلت مؤتمر الأوبك في الجزائر إلى عام 1980، عدة أحداث كان آخرها الثورة الداخلية ضد شاه إيران، والتوقف شبه الكامل لإيران عن الإنتاج. بالإضافة إلى الحرب الإيرانية العراقية في 1980؛ مما عجل بظهور أزمة نفطية ثانية.

1- أسباب الأزمة:

ترجع الأزمة للأسباب التالية:

أ- قيام الثورة الإيرانية بزعامة آية الله الخميني ضد نظام شاه إيران، الذي كانت علاقته وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ففرضت هذه الأخيرة حصاراً على إيران، وكانت البداية بغلق سفارتها في إيران في فبراير 1979، وقابلت إيران ذلك باستبدال الدولار بالمارك الألماني لتقييم صادراتها النفطية وهو ما أحدث مشكلة مع البنوك.

كما قام عمال قطاع النفط في ظل نظام شاه إيران بإضراب، وهو ما أدى إلى خفض إنتاج إيران إلى النصف، وذلك بعد أن كان قبل ذلك يصل إلى حوالي ستة ملايين برميل يوميا، كما أدى ذلك إلى زيادة أسعار السوق الفورية في روتردام، بحيث وصل سعر بعض النفط فيها إلى 40 دولاراً للبرميل⁽¹⁾.

كما استمر أيضاً انخفاض الإنتاج الإيراني، وتوقفت صادرات النفط، ثم رفع الإنتاج ليستقر نهاية 1979 عند معدل 3.168 برميل يومياً.

ب- اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية في يوليو 1980؛ مما أدى إلى انخفاض إنتاج البلدين. فقررت المنظمة عدم تعويض حصة البلدين، فارتفعت الأسعار بموجب اجتماع كاراكاس يومي 15 - 16 ديسمبر 1980 إلى 41 دولاراً للبرميل، بعدما كانت 32 دولاراً للبرميل.

(1) حمدي صالح عبدالله، السعر الحقيقي للنفط الخام وتطوير مصادر الطاقة البديلة، نقلاً عن النفط والتعاون العربي، المجلد 5، العدد 3، 1979، ص 107.

ت- تدهور قيمة الدولار الأمريكي: فبعد إلغاء اتفاقية "بروتن وودز" في 1975، وانهيار نظام قاعدة الصرف بالذهب، انخفضت القوة الشرائية لإيرادات الأوبك أمام زيادة تآكل الدولار تجاه العملات المنافسة، وانخفض مع ذلك سعر النفط، ولهذا قررت منظمة الأوبك من خلال اجتماع جنيف ما بين 26 إلى 28 يوليو 1979، الانتقال إلى سلّة من العملات كوسيلة للتعويض عن الخسائر الناجمة في حالة استمرار التآكل للدولار⁽¹⁾.

ث- استغلال الشركات الكبرى للفارق الكبير الموجود آنذاك بين السعر السائد في السوق المفتوح، وسعر البيع الرسمي للأوبك. وسعيًا منها لوضع حد لهذا الريح الفاحش عمدت الأوبك إلى تعديل السعر بداية من أول أبريل 1979، إذ وصل إلى 14.54 دولار للبرميل، ثم تم رفعه إلى 23.5 دولار للبرميل كسعر أقصى لا يمكن تجاوزه، بدافع النوعية والموقع أو علاوات السوق.

2- نتائج الأزمة النفطية الثانية:

أ- ارتفاع أسعار النفط بسبب انخفاض حصتي إيران والعراق، مما أدى إلى ارتفاع دخول دول الأوبك لاسيما العربية. لكن دول منظمة الأوبك لا تستفيد 100% من هذه الدخول، فبصفة عامة لا تستخدم في اقتصادياتها الوطنية إلا 45% من دخولها النفطية تقريباً، أما النسبة المتبقية وهي 55% فإنها تستخدم لتوظيفات متعددة في الخارج، إذ تتجه معظم هذه التوظيفات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، أن نسبة ما ينفق على الاقتصاد الوطني أقل مما ينفق في التوظيفات الاستثمارية الخارجية⁽²⁾.

ب- أدت زيادة العائدات النفطية إلى انتشار وهيمنة البنوك الأجنبية وفروعها على السوق المصرفية في الأقطار النفطية ما بين 1974 - 1984 وهذا لتحميل الفوائد إلى الخارج، حيث بلغ عدد هذه البنوك الأجنبية نحو 768 بنكا ومؤسسة مالية، مقابل أقل من 90 مصرفاً وبنكاً عربياً في المنطقة⁽³⁾.

(1) المرجع السابق، ص 171.

(2) عبد الحميد إبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 1980، ص 353.

(3) إبراهيم خليل برعي، الشركات متعددة الجنسية وعابرة القومية العاملة في المجال المصرفي في الوطن العربي، مجلة المنار، العدد 14/13، باريس، 1986، ص 81.

ت- خفض استهلاك الطاقة والنفط في الدول الرأسمالية الكبرى، فقد استهدفت خطط الوكالة الدولية للطاقة تخفيض استهلاك الطاقة عند ارتفاع الأسعار، بالضغط على الأوبك لتخفيضها مرة أخرى. ففي اجتماع مجلس السوق الأوروبية المنعقد في يوليو 1979، تم تحديد كمية النفط كحد أقصى للاستيراد (قدرت بنحو 472 مليون طن سنوياً) مع الاستمرار في خفض نمو استهلاك النفط دون التأثير على النمو الاقتصادي لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE).

كما اجتمع أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في طوكيو من نفس العام، وأكدوا على سياسة تخفيض الاستهلاك؛ إذ لم تتجاوز ما مقداره 476 مليوناً وهكذا انخفض استهلاك أوروبا من النفط بالنسبة لبقية مصادر الطاقة من 61% عام 1973 إلى 55% عام 1979⁽¹⁾.

كما أن الوكالة الدولية للطاقة اتخذت إجراءات لبناء مخزون نفطي بعد خفض حصة الإنتاج لكل من العراق وإيران، وكُنِّفَت من عملها في سبيل تحقيق ذلك بعد صدمة النفط الثانية، أكثر مقارنةً بما بذلته أثناء أزمة 1973، والجدول الآتي رقم (1-7) يوضح ذلك:

الجدول رقم (1-7)

الاحتياطات النفطية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

خلال عامي 1973، 1981 (مليون برميل)

الدولة	1973	1981	معدل التغير %
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	67.64	110.46	+ 63 %
الحصة من الاحتياطي العالمي %	12 %	17 %	--

المصدر: بيانات الاحتياطات النفطية لمنظمة الدول المصدرة للنفط.

وعموماً فإن الأزمة النفطية الثانية عرفت تخفيضات في استهلاك النفط في مختلف مناطق العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية اتخذت خطة لتخفيض وارداتها من 16 مليون برميل يومياً (كان سائداً عام 1976) إلى 6 ملايين برميل يومياً بحلول عام 1985. كما أن الركود الاقتصادي خلال الفترة (1960 - 1970) وتدهور الناتج القومي الإجمالي في الدول الصناعية من 5% إلى 3.1% سنوياً خلال الفترة اللاحقة (1970 - 1980)، قلب معدل الزيادة في

(1) عبدالخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج، دار الرفاعي للطباعة، القاهرة، 2002، ص32.

الطلب العالمي على النفط، وهو ما أدى إلى خفض نصيب الأوبك من الإنتاج العالمي من 63% عام 1973 إلى 40% عام 1981، وفي منتصف عام 1983 لم تتجاوز 31.5%⁽¹⁾.

خامسا: الأزمة النفطية المعاكسة:

جاءت هذه الأزمة النفطية معاكسة للصدمة النفطية الأولى والثانية؛ ذلك لأن أسعار النفط هذه المرة لم تكن في صالح الدول المصدرة للنفط بل عرفت انخفاضا شديداً.

1- أسباب الأزمة:

بدأت الأزمة النفطية الثالثة أو المعاكسة في فبراير 1986، وذلك عندما قامت كل من السعودية والكويت برفع صادراتها النفطية؛ مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط إلى 15.20 ثم 10 دولارات للبرميل، ومع وصول الأسعار إلى هذا الحد، انعكس ذلك على العائدات النفطية للدول المصدرة بشكل كبير⁽²⁾.

كما أن تطور حصة إنتاج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كانت أيضاً من بين أسباب حدوث الأزمة المعاكسة، حيث تطورت بمقدار 1.96 مليون برميل يومياً، كما شاركت أيضاً الدول من خارج منظمة أوبك في هذه الزيادة، حيث ارتفع إنتاجها بـ 4.38 مليون برميل يومياً، ليصل إلى 36.92 مليون برميل يومياً مقارنة مع 32.54 مليون برميل.

وتجدر الإشارة إلى أن دول الأوبك حاولت تبني سياسة رفع الأسعار، لكن الدول المستهلكة قابلتها بتخفيض حصة اعتمادها على النفط، حيث خفضت الولايات المتحدة الأمريكية استيرادها، كما خفضت اليابان نسبة الاستيراد من 5.3 إلى 1.2% وإيطاليا من 5.6 إلى 1.2% ما بين سنوات 1986 - 1989⁽³⁾.

(1) حامد عز الدين، الأوبك في خطر، مجلة المنار، عدد8، باريس، أغسطس 1985، ص 86.

(2) Igor dekanic and others : A century of oil, Naklada Zadro publisher, Zagreb, 2005, P252.

(3)Ibid.P 252.

2- نتائج الأزمة النفطية المعاكسة:

بعد انخفاض أسعار النفط ارتفع الطلب العالمي على النفط من 48.2 مليون برميل يومياً سنة 1986 إلى 49.3 مليون برميل يومياً سنة 1987، ليصل إلى 51.9 مليون برميل يومياً سنة 1988.

ودفعت هذه الزيادة إلى رفع الإنتاج، والذي جاء بزيادة حصة بحر الشمال وخليج المكسيك من الإنتاج العالمي للنفط؛ إذ انتقلت من 28% سنة 1985 إلى 38% سنة 1992، ونتيجة لذلك وصل سعر النفط في منتصف 1986 إلى 10 دولارات للبرميل؛ مما أدى إلى انخفاض دخول الشركات النفطية الكبرى ودول منظمة الأوبك على حدٍ سواء.

في سنة 1986 فقدت دول منظمة الأوبك حوالي 250 مليار دولار عندما وصلت الأسعار إلى أقل من 10 دولارات للبرميل. وكان الخاسر الأكبر داخل المنظمة هي الدول العربية؛ إذ تراجعت عائداتها النفطية إلى أقل من 50 مليار دولار عام 1986، بعدما كانت أكثر من 124 مليار دولار عام 1980⁽¹⁾.

لقد استمرت أسعار النفط في الانخفاض حتى سنة 1987، لكن مع نمو الطلب العالمي ارتفعت قليلاً إلى 17 دولاراً للبرميل بين سنتي 1988 - 1989. وتزامن تدهور الأسعار مع انهيار بورصة نيويورك في 19 أكتوبر 1987 و 13 أكتوبر 1989، وتبعها بقية البورصات العالمية؛ حيث قدر البعض حجم الخسائر الدفترية العربية في أسبوع واحد أثناء أزمة 19 أكتوبر 1987 بنحو 50 مليار دولار بسبب انهيار البورصات وأسعار صرف الدولار⁽²⁾.

سادسا: حرب الخليج الثانية:

تعرضت السوق النفطية العالمية في بداية التسعينيات من القرن العشرين لأزمة حادة تمثلت في حرب الخليج الثانية، والتي ارتفعت أسعار النفط على إثرها في الأشهر الأولى للحرب فقط حتى بلغت أسعار النفط سقف 40 دولاراً للبرميل، ثم بدأت رحلة الهبوط والتآكل، وشكّل

(1) عبدالخالق فاروق، مرجع سابق، ص 74.

(2) فؤاد مرسي، أزمة التنمية والتكامل في العالم العربي، مجلة المنار، العدد 67، باريس، 1990، ص 111.

"نظام النفط مقابل الغذاء" الصادر عن الأمم المتحدة نقطة بارزة في العقوبات الدولية المفروضة على العراق كنتيجة لهذه الحرب.

كان لهذه الأزمة عدة نتائج انعكست على أسعار النفط واقتصادات الدول حول العالم، ومنها:

1- استمر تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ اندلاع أزمة الخليج تبعاً لتطور الموقف في المنطقة؛ حيث سجّل سعر سلّة خامات أوبك نحو 34.3 دولارًا في شهر أكتوبر 1990 وهو أعلى مستوى وصل له منذ أوائل الثمانينيات، ثم تراجع بعدها إلى النصف خلال ستة أشهر وبلغ متوسط أسعار عام 1991 نحو 18.7 دولار للبرميل وهو أقل بحوالي 3.6 دولار عن متوسط عام 1990 و2.3 دولار عن السعر المستهدف من قبل منظمة أوبك البالغ 21 دولارًا.

2- انخفاض العائدات البترولية العربية إلى 96 مليار دولار سنة 1991 مقابل 101 مليار دولار سنة 1990، ويعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية بنحو 16%، وتراجع الإنتاج العربي من البترول الخام وسوائل الغاز بـ2.2%، وتجدر الإشارة إلى أن العراق لم يصدر إنتاجه سنة 1991 نتيجة لاستمرار الحظر الاقتصادي عليه، كما أن الكويت لم تتمكن من تصدير النفط إلا مع نهاية العام.

3- الانخفاض الحاد في النمو الاقتصادي في كلٍّ من الكويت والعراق خاصة ودرجات أقل في بقية الدول العربية، وتقدر الخسائر الناجمة عن هذا الانخفاض بحوالي 97 مليار دولار.

4- الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي في عدد من الدول العربية نتيجة للظروف التي فرضتها الأزمة، وتقدر هذه الزيادة بحوالي 56 مليار دولار.

5- الدمار الكبير الذي لحق بالمؤسسات والمنشآت الاقتصادية والبنية الأساسية في كلٍّ من العراق والكويت والذي تقدر قيمته بنحو 232 مليار دولار للعراق و240 مليار دولار للكويت، وهكذا يصبح مجموع الخسائر المادية المباشرة التي لحقت بالاقتصاد العربي جرّاء الأزمة 676 مليار دولار، يضاف إلى ذلك الخسائر البشرية والأضرار الجسيمة التي لحقت بالبيئة، والتي يصعب وضع مقابل مادي لها، كما أن هناك مظاهر أخرى للخسائر التي نجمت عن الأزمة تندرج في كثير من جوانب النشاط الاقتصادي.

سابعا: الأزمة الاقتصادية للنمو الآسيوية:

بدأت أزمة النمو الآسيوية بالظهور والتفاعل منذ مطلع شهر مايو من عام 1997، حيث بدأت عملات آسيا تتعرض لهزات متتالية، وانخفاضات مستمرة بحيث لم تتج حتى عملات تلك الدول التي كان يعتقد أنها أكثر استقرارًا مثل "دولار هونج كونج".

انعكست تلك الأزمة على حركة أسعار النفط والدول المصدرة، وكان من نتائجها:

1- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في مختلف دول النمو بما فيها الصين واليابان، وانعكس ذلك على انخفاض أكبر في نسبة الاستثمارات والاستهلاك الداخلي وكذا نمو الناتج المحلي بين 1997 - 1998.

2- مع هذا التراجع في النمو الاقتصادي لدول النمو وبشكل عام لدول آسيا، انعكس سلبيًا على السوق النفطية مما أدى لانخفاض الأسعار إلى 10 دولارات للبرميل نهاية عام 1998م. كما اتجه الاستهلاك العالمي للطاقة إلى موارد أخرى بدل النفط، ففي عام 1999 وصل الاستهلاك العالمي للكربون 3465 مليون طن، وحسب الإحصائيات فإنه في عام 2000 بلغ نسبة 25% من الاستهلاك العالمي للطاقة⁽¹⁾.

3- لعلاج الأزمة التي نتجت عن انخفاض الأسعار وآثارها المترتبة على الدول المنتجة، أصبح لدى دول "أوبك" وبعض الدول المنتجة الرئيسية خيار تخفيض الإنتاج، لعلاج اختلال التوازن بين العرض والطلب:

أ- التخفيض الأول: اعتبارًا من 1 أبريل 1998 بما مجموعه 1.635 مليون برميل يوميا منها 1.245 مليون برميل يوميا من دول "أوبك" باستثناء العراق و 0.390 مليون برميل يوميا من الدول المنتجة الرئيسية خارج "أوبك".

ب- التخفيض الثاني: اعتبارًا من 1 يوليو 1998 بما مجموعه 1.535 مليون برميل يوميا منها 1.355 مليون برميل يوميا من دول "أوبك" و 0.180 مليون برميل يوميا من بعض الدول المنتجة خارج "أوبك".

(1) chems eddine chitour, Petrole et politique ou va le monde? Les belles impressions, Alger, 16 Avril 2002, p277.

نقلا عن شكاكطة عبدالكريم، مرجع سابق، ص 80.

ت-التخفيض الثالث: أقرت منظمة الأوبك في شهر مارس 1999 آلية لضبط أسعار النفط تقضي بتخفيض مستوى الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذا ما بقي سعر سلة نفط الأوبك أقل من 22 دولارًا لمدة عشرة أيام متواصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعر فوق 28 دولارًا لبرميل سلة نفط أوبك طوال 20 يوما متواصلة.

4- تأثر الاقتصاد العربي، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال عام 1998 بشكل ملحوظ بعد أن حقق معدلات نمو إيجابية في عام 1997، نتيجة انخفاض أسعار النفط مما أدى لتراجع القيمة المضافة لكل من الصناعات الاستخراجية بـ29% والصناعات التحويلية بثلاث ما كانت عليه في السابق (1).

ثامنا: الأزمة المالية العالمية 2008:

ظهرت الأزمة المالية العالمية في منتصف سبتمبر 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية إثر انهيار سوق القروض الإسكانية رديئة النوعية الممنوحة بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تسمى بقروض عالية المخاطر "Subprime" ومن ثم انتشرت الأزمة إلى دول العالم لاسيما الدول الأوروبية والآسيوية والدول العربية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي.

قبل أن تظهر الأزمة على السطح بدأت بوادرها منذ فبراير 2007 مع عدم تسديد قروض الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على تسديد هذا التراكم، مما كان سببا رئيسيا في أولى عمليات الإفلاس في المؤسسات المصرفية المتخصصة بالولايات المتحدة الأمريكية.

تم الإعلان في أغسطس 2007 عن تجميد ممتلكات صناديق فرنسية تعمل في التمويل العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية وتبلغ قيمتها نحو 1.6 مليار يورو، ثم بدأت بعدها توالي إعلانات إفلاس الشركات والبنوك الكبرى.

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 1999، ص 49.

جدول رقم (1-8)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي % خلال الفترة (2007: 2009)

الدولة	2007	2008	2009
الولايات المتحدة الأمريكية	1.8 %	0.3 %	2.8 %
الإجمالي العالمي	5.7 %	3.0 %	0.1 %
الدول المتقدمة	2.7 %	0.1 %	3.4 %
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	5.6 %	4.8 %	1.5 %

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي.

ويظهر أثر التغيير في النمو الاقتصادي العالمي على أسعار النفط خلال تلك الفترة حيث تراجعت أسعار النفط بنسبة بلغت 37% خلال عام 2009، نتيجة انخفاض الطلب العالمي المتأثر بتراجع النمو الاقتصادي.

تاسعا: أزمة يونيو 2014:

ارتفعت أسعار النفط إلى 115 دولارًا للبرميل في يونيو 2014، ثم تراجعت بشدة وفقدت 75% من قيمتها، حيث بلغت 28 دولارًا للبرميل وهو أدنى مستوى لها منذ عام 2004.

حيث كان نمو العرض النفطي عاملاً مسيطراً أسهم في تراجع أسواق النفط منذ شهر يونيو 2015، متوقفاً على الطلب، مع ازدياد الإنتاج بقوة.

اجتهد المنتجون بقوة في زيادة العرض رغم مخاطره، حتى أن وزير النفط السعودي، علي النعيمي، صرح أن المملكة لن تخفض الإنتاج حتى لو وصل انخفاض الأسعار إلى 20 دولارًا للبرميل⁽¹⁾.

يعود هذا التحرك إلى الدفاع عن حصصهم من السوق وإجبار المرافق الإنتاجية الأعلى تكلفة على الإغلاق، وقد ثبتت إلى حد كبير عدم فعالية الجهود التي بذلها اتحاد المنتجين لإغراق السوق النفطية بفائض العرض وإخراج منتجي النفط الأعلى تكلفة تشغيلية من السوق،

(1) وزير النفط السعودي: لا خفض في إنتاج أوبك حتى لو هبط السعر إلى 20 دولارًا، موقع bbc http://www.bbc.com/arabic/business/2014/12/141223_opec_oil

وعلى الأخص الولايات المتحدة، حيث استطاعت الأخيرة المحافظة على إنتاجها النفطي عند مستويات مرتفعة قياسية على الرغم من التراجع الملحوظ في حفارات آبار النفط الأمريكية⁽¹⁾.

يعود هذا الارتفاع إلى دخول المنتج الجديد، "النفط الصخري" إلى الظهور بقوة على الساحة العالمية، حيث زادت الولايات المتحدة من إنتاجها النفطي بوتيرة عالية لتصبح أكبر دولة منتجة للنفط في العالم بحسب تقديرات عدد من الشركات النفطية⁽²⁾.

في ظل هذا الارتفاع بالإنتاج الأمريكي، لم تستمع "أوبك" لنداءات بعض أعضائها خلال اجتماعاتها المتتالية لخفض الإنتاج بل قامت بزيادته بأكثر من 1.7 مليون برميل في اليوم منذ نوفمبر 2014، وفي اجتماع "أوبك" نصف السنوي المنعقد في يونيو 2015، أصرت المنظمة على المحافظة على إنتاجها النفطي وسارت على هذا النهج حتى نوفمبر 2016.

كما أصرت السعودية زعيمة منتجي النفط في "أوبك" خلال تلك الأزمة على أن تخفيضها للإنتاج سيؤدي بالتبعية للاستحواذ على حصتها السوقية التي خفضتها، في ظل ارتفاع الإنتاج الأمريكي، وما أبدته إيران التي توصلت إلى اتفاق نووي تاريخي مع قوى العالم العظمى، خلال عام 2015، أنها على استعداد لرفع إنتاجها النفطي بمعدل 500 ألف برميل في اليوم خلال أسبوع بعد رفع العقوبات المفروضة عليها، وبمعدل مليون برميل في اليوم خلال شهر واحد.

بالرجوع للبيانات يتضح أن إيران لم تقم بزيادة إنتاجها النفطي منذ نوفمبر 2014، وحتى ديسمبر 2015، حيث حافظت على مستوى 3.3 مليون برميل يوميا، لكنها رفعتة خلال عام 2016 بنسبة 30% ليصل إلى 4.3 مليون برميل يوميا، ورغم ذلك لا يمثل هذا الإنتاج سوى 5% فقط من الإنتاج العالمي.

في ظل اشتداد تلك الأزمة، تأثرت الدول المنتجة للنفط بشكل كبير، حيث انكشمت اقتصادات عدد من الدول، كان على رأسها روسيا والسعودية، أكبر المنتجين العالميين.

(1) الخبير المالي، دراسة تحليلية لسوق النفط، السعودية، أغسطس 2015، ص2.

(2) بريتش بتروليم، التقرير السنوي لعام 2014.

يوضح الجدول التالي رقم (1-10) مدى تأثر مالية عدد من الدول المنتجة بتراجع أسعار النفط.

جدول رقم (1-9)

رصيد الميزانية لأكثر 5 دول مصدرة للنفط في العالم

الدولة	الصادرات في 2015 (مليار دولار)	الحصة من إجمالي الصادرات النفطية % على مستوى العالم في 2015	رصيد الميزانية من الناتج المحلي %		
			2013	2014	2015
السعودية	133.3	17 %	5.8	(3.4)	(16)
روسيا	86.2	11 %	(1.2)	(1.1)	(3.4)
العراق	52.2	6.6 %	(5.8)	(5.3)	(12.3)
كندا	50.2	6.4 %	(1.5)	(0.03)	(1.1)
نيجيريا	38	4.8 %	(2.5)	(2.2)	(3.5)

المصدر: صندوق النقد الدولي، <http://www.worldstopexports.com/worlds-top-oil-exports-country>

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه صناعة النفط

يتناول هذا المبحث، واقع صناعة النفط الحالي ومدى تأثره بالتحديات المختلفة، ومنها تحديات من جانب الطلب، تشمل تراجعاً للطلب وانخفاضاً للأسعار، والتحديات البيئية، بالإضافة للتحديات من جانب العرض والتي تشمل التشريعات المُفَيِّدة للصناعة النفطية، وتراجع الاستثمارات الموجهة للصناعة.

أولاً: واقع صناعة النفط الحالي:

تُشير الدلائل إلى أن النفط سيظل له دور رئيسي في تحديد مسارات التنمية في كثير من بلدان العالم- خاصةً الدول العربية المنتجة له- حيث يظل النفط المصدر الرئيسي للطاقة مما يترتب على ذلك من ارتفاع الطلب عليه في الأسواق العالمية، وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية للدول المنتجة. لكن يظل هناك مزيد من التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على أهمية النفط كسلعة ومصدر رئيسٍ للطاقة من جهة، وعلى أهمية الدول المنتجة له من جهة أخرى. والآن يبدو أن عالم الطاقة يمضي في طريقه نحو تحول جذري من حيث منهجيات توليد الطاقة، متجاوزاً نقطة اللاعودة على هذا الصعيد منذ زمن طويل. فعلى غير العادة تتراجع الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة التقليدية، وعلى العكس ترتفع استثمارات الطاقات المتجددة، ومن شأن اعتماد سياسات صحيحة اقتصادياً وتقنياً مدعومة بمعايير واضحة بخصوص أسعار الكربون، أن يجعل هذا التحول أكثر سلاسة لدعم تحقيق الأهداف المناخية التي اتفق عليها في الدورة الـ 21 لمؤتمر الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة الإطارية في شأن المناخ.

ومنذ هبوط موجة "الثراء النفطي" على المنطقة العربية في أواخر عام 1973، والجو الذي يسود المناقشات والتعليقات حول مستقبل الاقتصاد العربي يتسم بنوع من التفاؤل الشديد والنشوة، التي وصفها بعض الكتاب والمعلقين "بالنشوة النفطية" (The Oil Euphoria)⁽¹⁾.

(1) جلال أمين، مأزق التنمية العربية في السبعينيات، مجلة العربي، العدد 230، يناير 1978. نقلا عن محمود عبدالفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979، ص 187

وعندما انخفضت أسعار النفط بشكل حاد في النصف الثاني من عام 2014، تحول الفكر بشكل فوري إلى ما سيحدث للاستثمارات في قطاع الطاقة ككل وفي مجال النفط والغاز بشكل خاص. وبالفعل يواجه المستثمرون مشكلات هيكلية في ظل الشكوك الاقتصادية الكلية التي تؤثر بدورها على أنماط الطلب في وقت التغيير التقني المتسارع وزيادة المنافسة بين أنواع الوقود المختلفة. وكان رد فعل صناعة النفط والغاز على تراجع أسعار النفط حاداً إلى درجة كبيرة وذلك من خلال خفض ميزانيات الاستثمار والقوى العاملة وكذلك إلغاء المشاريع المخطط لها والقائمة. وحتى الآن، تمثل صناعة النفط والغاز الجزء الأكبر من الاستثمار في الطاقة العالمية بعد استحوادها على نحو 46% من الاستثمارات، على الرغم من تراجع الاستثمارات بنسبة 25% من 780 مليار دولار في عام 2014 إلى 583 مليون دولار في عام 2015.

ثانياً: تحديات من جانب الطلب على النفط:

بدأت العديد من دول العالم - المستهلكة والمنتجة للنفط على حد سواء - مرحلة ترشيح استهلاك النفط، حيث تم ربط النفط بعوامل بيئية والذي صاحبها دعوة لإيجاد مصادر طاقة بديلة، مما يُتوقع أن يكون له أثر سلبي على الطلب على النفط خاصةً مع فرض ضريبة الكربون على النفط الخام. وبالتالي وفي ظل وجود فائض في المعروض العالمي - مع ثبات وتناقص معدلات الطلب - فليس من المتوقع ارتفاع أسعار النفط، مما سيكون له أكبر الأثر على العائدات النفطية للدول المصدرة ويؤثر بدوره على تطوير الصناعة النفطية.

1- تراجع الطلب:

منذ منتصف العام 2014، بدأت أسعار النفط في التراجع الكبير في ظل استمرار الشكوك إزاء نمو الاقتصاد الصيني، وتخلى منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" عن نظام إلزام الأعضاء بحصص محددة للإنتاج، فضلاً عن التوقعات المستمرة بتعزيز قيمة الدولار - في ضوء التوقعات بانتهاج البنك الاتحادي الفيدرالي الأميركي سياسة رفع الفائدة⁽¹⁾. فالطلب على النفط له علاقة مباشرة بمعدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية والدول النامية على السواء كما تم التوضيح في المبحث الأول من هذه الدراسة، وفي ظل تباطؤ معدلات النمو العالمية وتراجع حركة التجارة

(1) أسواق النفط العالمية، أسعار النفط ستبقى منخفضة لفترة طويلة، جدوى للاستثمار، يناير 2016، ص 2

الدولية- في وقت يواجه العديد من دول العالم المتقدم والنامي الركود- فمن شأن ذلك أن يؤثر على معدلات الطلب على النفط مستقبلاً.

ويتوقع تقرير حديث من مجلس الطاقة العالمي أن الطلب العالمي على النفط الخام قد يصل إلى ذروته في عام 2030 بعدما يبلغ 103 ملايين برميل يومياً، وذلك في الوقت الذي ينمو فيه إنتاج السيارات الكهربائية، وزيادة الكفاءة، والتوجه الأكبر لإنتاج الطاقة المتجددة، فضلاً عن انتشار التقنيات الرقمية - والتطورات التي لم يعد من الصعب أن تتواجد⁽¹⁾. فإذا استمر التحسن السريع في مجال الطاقة المتجددة، والسيارات الكهربائية والتكنولوجيات الأخرى، فإن استهلاك النفط سيبلغ ذروته في عام 2030 وينخفض بعد ذلك. فتدني تكلفة الطاقة المتجددة - مع تراجع تكاليف الطاقة الشمسية 50% منذ عام 2009 - يمكن أن ينشر الاضطراب في صناعة النفط. وعندما تصبح السيارات الكهربائية أكثر اقتصادية من البنزين أو الديزل، قد يؤدي ذلك إلى الاستغناء عن ملايين البراميل من الوقود المستخدم يومياً بحلول أواخر 2020⁽²⁾.

2- انخفاض الأسعار:

لا تزال الأسعار العالمية للنفط الخام منخفضة، حيث وصل متوسط سعر نفط برنت خلال العام 2016 إلى 40 دولاراً أمريكياً للبرميل، ومن المتوقع استمرار متوسط الأسعار خلال العام 2017 عند مستوى 47 دولاراً للبرميل في ظل عودة نشاط نحو 300 حفارة إضافية من حفارات النفط والغاز الأمريكية خلال الأشهر الستة الأولى من 2017، وارتفاع إنتاج النفط في الولايات المتحدة نتيجة لذلك، مما عوض الكثير من التخفيضات التي نفذتها أوبك وروسيا، في ضوء اتفاقها الأخير بفيينا خلال نوفمبر 2016⁽³⁾.

كما أن استمرار انخفاض الأسعار في المدى البعيد سيشكل تحدياً لاستمرارية الإنفاق الحكومي في تلك الدول، وربما يضع ضغوطاً كبيرة تضطر في إثرها بعض الدول إلى خفض برامج

(1) Scenarios 2016, World Energy Council, London, 2016, p10

(2) Spencer Dale and Thomas D Smith, Back to the future: electric vehicles and oil demand, British Petroleum, Bloomberg New Energy Finance: The Future of Energy, EMEA Summit, October 2016, p9

(3) David Blackmon, Oil Prices: Expect The 2nd Half Of 2017 To Look A Lot Like 2H 2016

<https://www.forbes.com/sites/davidblackmon/2017/06/19/oil-prices-expect-the-2nd-half-of-2017-to-look-a-lot-like-2h-2016/#2e8983ba74e9>.

الإنفاق الاجتماعي التي اعتمدها طيلة السنوات الماضية- ومثالاً على ذلك المملكة العربية السعودية وشقيقاتها من دول الخليج التي اعتمدت برامج من شأنها إلغاء دعم استهلاك البنزين والمشتقات النفطية. ومن تبعات استمرار انخفاض الأسعار- في ظل توقعات زيادة الإنتاج من المصادر غير التقليدية- أن يؤدي إلى تباطؤ نسبي في الدورة الاقتصادية لبعض البلدان المنتجة للنفط التقليدية- كدول الخليج- مقابل رواج نسبي في الدول المنتجة للنفط من المصادر غير التقليدية- كالولايات المتحدة الأمريكية. ويرجع حدوث ذلك إلى تأجيل وضع الدورة الاقتصادية بين الطرفين، وربما يؤدي إلى اختلاف جديد في الدورات الاقتصادية بينهما، ولكنه في تلك الحالة سيكون معاكساً للاتجاه الذي شهدته الأسواق العالمية خلال المرحلة السابقة- إذ كانت دول الخليج في حالة رواج مقابل تباطؤ نسبي في الولايات المتحدة.

كما يؤدي اختلاف الدورات الاقتصادية، في حال ربط العملة خصيصاً، إلى تضارب في السياسات النقدية بين دولة عملة الربط والدولة التي تربط عملتها بها، مع وجود آثار قد تزعزع استقرار الاقتصادات الوطنية؛ لأن السياسات الاقتصادية المطلوبة في حالات الرواج تختلف عن تلك المطلوبة في حالات الركود. وذلك ما جرى بالفعل في دول الخليج خلال فترة الرواج والدورة التضخمية التي صاحبها في النصف الثاني من العقد الماضي. فبدلاً من اتباع سياسات نقدية انكماشية، ورفع معدلات الفائدة لتهدئة التوقعات التضخمية، والإبقاء على معدلات التضخم تحت السيطرة لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي، ومن ثمة الاستقرار الاقتصادي، اتبعت البنوك المركزية الخليجية سياسات نقدية توسعية على نحو كبير في ذروة دورة الرواج، وارتفاع حالات الإحماء، ومعدلات التضخم في الاقتصادات المحلية، وقد اضطرت إلى ذلك بسبب استيراد السياسة النقدية التوسعية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالنظر إلى عامل الربط بالدولار الأمريكي، وهو ما أدى إلى زيادة ارتفاع حالات الإحماء في الاقتصادات، وتراكم فوائض السيولة الهيكلية في أسواق النقد ومنح الائتمان، وارتفاع في معدلات التضخم، وبقاعات في أسواق الأصول (الأسهم عام 2006، والأسهم والعقار عام 2008)، إضافةً إلى مضاربات بشأن عملات دول الخليج، كما شهدنا ذلك في الفترة 2007-2008، وهي الفترة التي سبقت اندلاع أزمة الرهن العقاري العالمية خلال العام 2008⁽¹⁾.

(1) خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دراسات، قطر، أغسطس 2015، ص 14-16.

3- التحديات البيئية:

تواجه صناعة النفط على المدى البعيد تحديات مهمة، منها ظاهرة التغير المناخي وما يصاحبها من سن قوانين، ربما تحد من استخدام الوقود الأحفوري، وكذلك التطور التكنولوجي في مجال المواصلات، خاصة منافسة السيارات الكهربائية للسيارات التقليدية. وبالتالي سيكون للتحديات البيئية انعكاسات كبيرة على الطلب على النفط وعائداته، حيث يعتبر النفط من أكثر السلع تعرضاً لفرض الضرائب بهدف الحد من التلوث سواء في شكل نفط خام أو منتجات ومشتقات نفطية مكررة أو خلال مراحل الاستهلاك.

تنقسم التحديات البيئية إلى أربعة أقسام⁽¹⁾:

أ- التلوث الناتج عن استخراج النفط.

ب- التلوث الناتج عن نقل النفط بالأنابيب.

ت- التلوث الناتج عن نقل النفط بالناقلات، وما يرافقه من مياه التوازن^(*) التي تستخدمها تلك الناقلات.

ث- التلوث الناتج عن استهلاك النفط، نظراً لاحتوائه على العديد من الكريات الهيدروكربونية.

ثالثاً: تحديات من جانب عرض النفط:

قد تواجه أسواق النفط خطراً على المدى القريب ناشئاً عن الاتجاه المعاكس- نقص في المشاريع الجديدة- في حال تمديد التخفيضات في الإنفاق في مجال البحث عن المواد الأولية واستخراجها كما حدث خلال العامين 2015-2016. ففي العام 2015، شهد حجم موارد النفط الخام التقليدية التي تلقت موافقة لإجراء تنمية انخفاضاً إلى أدنى مستوى له منذ الخمسينيات، ولا تُظهر البيانات المتاحة لعامي 2016 و 2017 أي علامة دالة على حدوث انتعاش. وهناك خطر يلوح في الأفق تجاه الخطوط الأساسية لإنتاج النفط، وهي المشاريع التقليدية التي تعمل على فترات

(1) جدار رياض، دور قطاع النقل في الصناعة النفطية والتحديات البيئية الراهنة "الجزائر نموذجاً"، دورية رماح

للبحوث والدراسات، مركز البحوث وتنمية الموارد البشرية، الجزائر، يونيو 2016، ص 7.

(*) يقصد بمياه التوازن ذلك الجزء من مياه البحر الذي تملأ به ناقلات النفط جزءاً من صهاريجها أثناء رحلتها وهي فارغة للمحافظة على توازنها وتصل نسبة هذه المياه إلى نحو 30% من حجم مستودعها، وقرب وصول الناقلات إلى الساحل تقوم بتفريغ مياه التوازن الملوثة ببقايا النفط وذلك استعداداً لملء خزائنها بجولة جديدة من النفط.

زمنية من 3 إلى 6 سنوات بدءاً من قرار الاستثمار وصولاً إلى الإنتاج الأول للنفط. فإذا ظلت الموافقات على المشاريع النفطية منخفضة خلال العام 2017- للسنة الثالثة على التوالي- يصبح من المرجح بشكل متزايد توازن قوى العرض والطلب بحلول العام 2020 دون إعادة دورة الازدهار مرة أخرى، بل من المتوقع دخول الصناعة في حالة من الانكماش⁽¹⁾.

1- التشريعات المقيدة لصناعة النفط

يسعى اتفاق باريس لخفض الانبعاثات الضارة إلى تخفيض اعتماد الاقتصاد العالمي على الوقود الأحفوري في النصف الثاني من القرن الـ 21، في محاولة للحد من الارتفاع في متوسط درجات الحرارة في العالم إلى "أقل بكثير" من 2 درجة مئوية (3.6 فهرنهايت). وينص الاتفاق على التزام جميع الدول بمحاربة تغيير المناخ، وتقليل مستوى الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى مستويات يمكن للأشجار والتربة والمحيطات امتصاصها بشكل طبيعي.

2- تراجع الاستثمارات الموجهة للنفط:

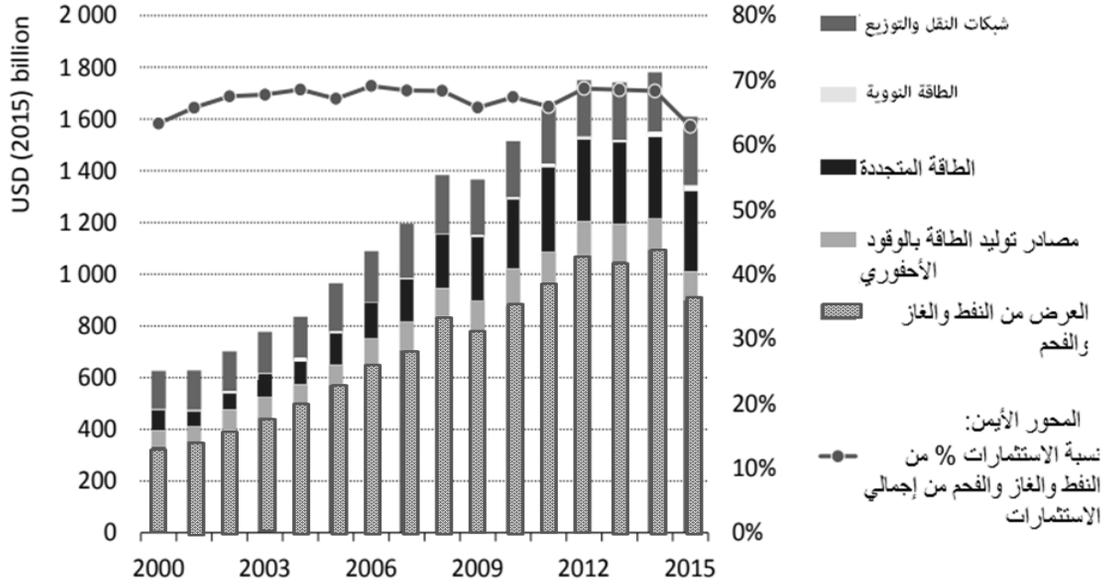
انخفضت الاستثمارات العالمية في استكشاف وإنتاج النفط والغاز بأكثر من 300 مليار دولار في عامي 2015 و2016، وفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية، وذكرت الوكالة أن هذا الانخفاض على مدى عامين لم يحدث منذ أربعين عاماً، وقد بلغت استثمارات النفط والغاز 583 مليار دولار عام 2015. وعلاوة على ذلك، لا توجد علامات على أن الشركات تخطط لزيادة نفقاتها الرأسمالية في عمليات المنبع (الاستكشاف والإنتاج) في عام 2017⁽²⁾، وذلك حسبما يظهر الرسم البياني التالي رقم (1-5):

(1) World Energy Outlook 2016, International Energy Agency, France, 2016, p6

(2) World Energy Investment 2016, International Energy Agency, France, 2016, p21

رسم بياني رقم (1-5)

تطور الاستثمارات في الطاقة حول العالم خلال (2000-2015)



Source: World Energy Investment 2016, International Energy Agency, France, 2016, p 23

ويظهر الرسم البياني السابق رقم (1-5)، تراجع حصة الاستثمارات في قطاع النفط والغاز والفحم من إجمالي الاستثمارات في قطاع الطاقة من 60% في عام 2014 إلى 55% في عام 2015، حيث انخفضت تلك الاستثمارات في عام 2015 بنسبة 10%.

ووفق أحدث تقارير وكالة الطاقة الدولية، تراجعت الاستثمارات الدولية في مجال الطاقة خلال 2016 وحده بنسبة 12% مقارنة بالعام السابق عليه⁽¹⁾ إلى 1.7 تريليون دولار. ووفقاً لتقرير بعنوان "استثمارات الطاقة العالمية لعام 2017"، الصادر عن وكالة الطاقة الدولية، فإن الاستثمارات في قطاع الكهرباء بلغت 717 مليار دولار في 2016، ليصبح الاستثمار الأعلى للمرة الأولى في مجال الطاقة، متفوقاً على قطاع النفط الذي كان في الصدارة دائماً.

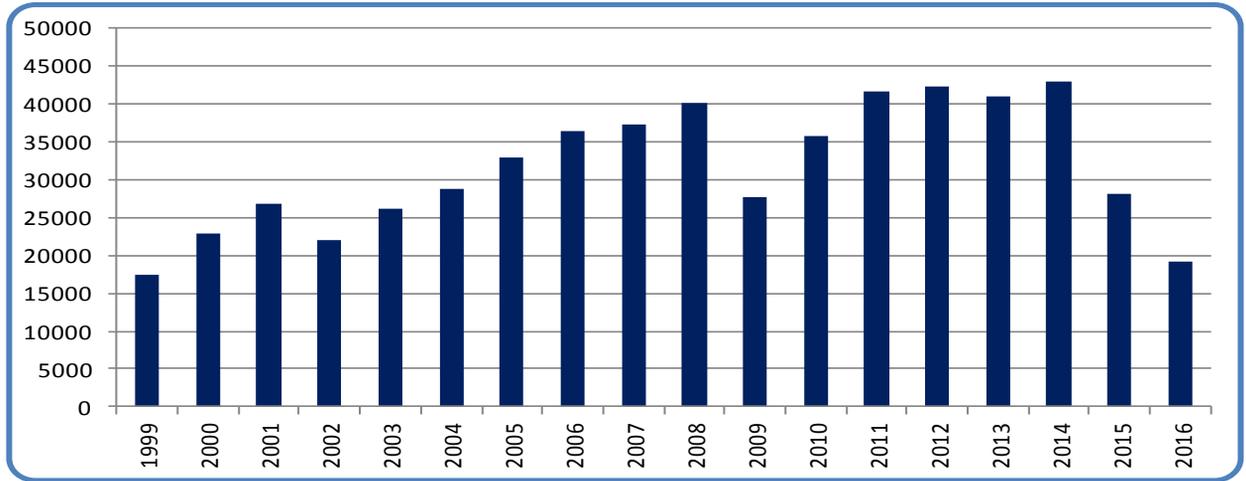
وبحسب بيانات وكالة الطاقة الدولية، فإن 440 مليار دولار أنفقت على توليد الطاقة الكهربائية في العالم خلال 2016، نسبة 67.5% أنفقت على إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة،

(1) WORLD Energy Investment 2017, International Energy Agency, France, 2017, p2

بقيمة 297 مليار دولار⁽¹⁾ في حين بلغت قيمة الاستثمارات لإنتاج الطاقة الكهربائية من الوقود الأحفوري 117 مليار دولار، و 26 مليار دولار من الطاقة النووية؛ بينما بلغ حجم النفقات على شبكات توزيع الطاقة الكهربائية في العالم 277 مليار دولار. وبحسب التقرير، فإن الاستثمارات في مجال استخراج النفط والغاز الطبيعي من باطن الأرض، انخفضت بنسبة 26%، مقارنة بالعام الذي سبقه، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاستثمارات في مجال الطاقة.

كما انخفضت منصات التنقيب عن النفط بنسبة 32% إلى 19121 منصة في عام 2016، حسبما يظهر الرسم البياني رقم (6-1):

رسم بياني رقم (6-1)
تطور منصات التنقيب عن النفط حول العالم



المصدر: بيانات شركة بيكرهيويز الأمريكية، حسابات الباحث.

كما يوضح الرسم البياني رقم (6-1)، واصلت منصات التنقيب عن النفط تراجعها خلال عامي 2015 و 2016، حتى أنه توقفت نصف المنصات العاملة على التنقيب عن النفط، حيث بلغت 42941 منصة في عام 2014، فيما بلغت 19121 منصة في عام 2016.

كما أن معظم الاحتياطيّات الجديدة تم العثور عليها في المياه العميقة، حيث تأخذ حقول النفط متوسط سبع سنوات للبدء في الإنتاج، الأمر الذي يشكك في قدرة الشركات على زيادة إنتاجها من النفط حتى عام 2020. لكن تساؤل معدل الاكتشافات لا يعني أن النفط بدأ ينفد من العالم.

(1) WORLD Energy Investment 2017, IBID, p3

ففي السنوات الأخيرة أصبحت معظم الزيادة في الإنتاج العالمي تأتي من الحقول القائمة، وليست اكتشافات جديدة. ولكن إذا لم يتحسن معدل الاكتشافات النفطية، فمن الممكن تراجع الإمدادات العالمية من النفط بحوالي 4.5 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2035.

3- تنامي استثمارات الطاقة المتجددة:

باتت الطاقة المتجددة قطاعًا ضخماً، إذ عززت قدرات توليد الكهرباء من المصادر المتجددة حول العالم بمقدار 154 جيجاواط (76% من الرياح والألواح الكهروضوئية)، في حين اقتصرت الاستثمارات في منهجيات التوليد التقليدية على إضافة 97 جيجاواط، ذلك استناداً إلى تقرير أصدره "مجلس الطاقة العالمي" بعنوان "إدماج مختلف مصادر الطاقة المتجددة في أنظمة توليد الكهرباء"، على دراسة حالات في 32 دولة، بما يغطي نحو 90% من قدرات توليد الكهرباء بالرياح والطاقة الشمسية حول العالم⁽¹⁾.

بلغت الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة المنخفضة الكربون 315 مليار دولار في عام 2015 لتشكل 17% من إجمالي الاستثمارات. وفي العام 2015 اتفقت أكثر من 190 دولة خلال محادثات المناخ في باريس على الحد من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري للمساهمة في كبح الزيادة في درجات الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين مئويتين. وخلال العام 2015 ضاعفت منطقة الشرق الأوسط الاستثمار في الطاقة المتجددة ثلاث مرات على الرغم من تدني الإنفاق على استثمارات الطاقة على الصعيد العالمي، مع وصف المنطقة كنقطة ساخنة للاستثمار الأخضر. ويساهم التطور التكنولوجي وانخفاض التكاليف في الحد من النفقات الرأسمالية ومصاريف الصيانة والتشغيل لمختلف أشكال مصادر الطاقة المتجددة. إذ توضح أحدث البيانات، أن أقل سعر لطاقة الرياح في المزادات بلغ 28 دولارًا عن الكيلوواط/ ساعة الواحد في المغرب، بينما بلغ 30 دولارًا عن الكيلوواط/ ساعة الواحد لمنشأة لتوليد الكهرباء باستخدام الألواح الكهروضوئية بقدرة 800 جيجاواط في دبي⁽²⁾.

(1) Variable renewable integration in electricity systems: How to get it right, World Energy Council, United Kingdom, 2016, p2.

(2) Ibid, p30

وفقاً لتقرير "توقعات الطاقة الجديدة 2017" الصادر عن مؤسسة بلومبرج الإخبارية، من المتوقع أن تنمو الاستثمارات السنوية في مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 2-3% سنوياً لتصل إلى 400 مليار دولار أمريكي سنوياً في عام 2040. وتوضح نماذج توقعات الطاقة الجديدة إمكانية مساهمة تكاليف الطاقة المتجددة والتقليدية في تغير المشهد المستقبلي للطاقة وما ينتج عنه من مخاطر وفرص. ويخلص التقرير إلى أن الطاقة المتجددة ستمثل معظم الاستثمارات المتوقعة في الطاقة حتى عام 2040، وذلك بفضل الانخفاضات المتوقعة في تكاليف إنتاج طاقة الرياح والطاقة الشمسية. ومن المتوقع أن تستحوذ الطاقة الشمسية على نحو 2.8 تريليون دولار من الاستثمارات، في حين يذهب نحو 3.3 تريليون دولار إلى طاقة الرياح. وبفضل الانخفاضات المتوقعة في تكاليف طاقة الرياح والطاقة الشمسية، ستشكل الطاقة المتجددة غالبية الاستثمارات المتوقعة في الطاقة والتي تصل إلى 10.2 تريليون دولار أمريكي حتى عام 2040⁽¹⁾.

يمتد تأثير الطاقة الشمسية منخفضة التكلفة في المناطق الصحراوية في منطقة الشرق الأوسط إلى أبعد من توليد الكهرباء، إذ تُشغل مدينة مصدر (الخالية من الكربون) في أبوظبي، على سبيل المثال، برامج تجريبية لاستخدام الطاقة الشمسية في تحلية المياه، التي تُعتبر أحد أكبر جوانب استهلاك الكهرباء في دول مجلس التعاون الخليجي. وأشارت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة أن الانخفاض الذي فاقت سرعته التوقعات في تكاليف الطاقة المتجددة يعني أن مصادرها أصبحت الآن استثماراً سليماً من الناحية المالية، وذلك في ظلّ الأهداف الطموحة التي حدّتها الحكومات في نفسها⁽²⁾. ومن شأن التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي، أن يخصّص جانباً أكبر من احتياطات النفط والغاز في المنطقة للتصدير.

4- تنامي إنتاج السيارات الكهربائية

ارتفعت توقعات الاعتماد على السيارات الكهربائية واستهلاك الوقود الحيوي بصورة من شأنها أن تخفض الطلب على النفط. ويتقدم تقني، يتراجع استخدام النفط في سيارات الركاب من أقلّ بقليل من 24 مليون برميل يومياً إلى 15 مليون برميل يومياً في عام 2040، أو إلى أقلّ مما يقرب من

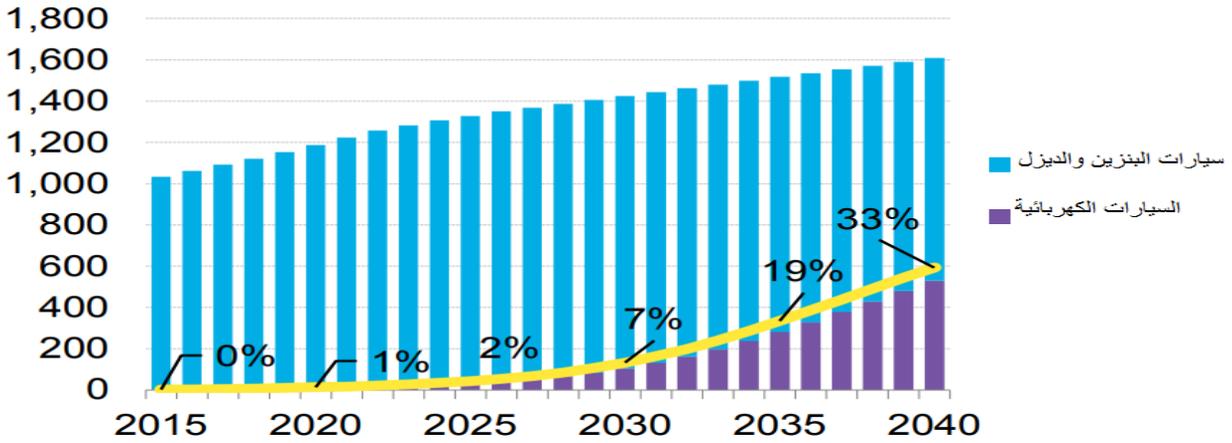
(1) New Energy Outlook 2017, Bloomberg New Energy Finance, United Kingdom, jun 2017, p2

(2) Luiz Augusto Barroso and others, Renewable Energy Policies and Auctions, The International Renewable Energy Agency, United Arab Emirates, 2015, p11

10 ملايين برميل يومياً بحلول 2040- وفقاً لسيناريو السياسات الجديدة لقطاع الطاقة العالمية، المطروح من قبل وكالة الطاقة الدولية. وتتوقع دراسة نشرتها مؤسسة بلومبرج لتمويل الطاقة الجديدة، أن تتجاوز مبيعات السيارات الكهربائية مبيعات السيارات التي تعمل على البنزين والديزل بحلول عام 2040، مما يعكس هبوطاً سريعاً في تكلفة بطاريات الليثيوم التي تخزن الطاقة للسيارات. وتتوقع الدراسة أن يصل عدد السيارات الكهربائية المستخدمة فعلياً عام 2040 إلى حوالي 530 مليون سيارة، وهو ثلث إجمالي عدد السيارات المتوقعة في العالم في ذلك الوقت⁽¹⁾، وذلك حسبما يوضح الرسم البياني التالي رقم (7-1)

الرسم البياني رقم (7-1)

توقعات أسطول المركبات الخفيفة العالمي



Source: Electric Vehicle Outlook 2017, Bloomberg New Energy Finance, United Kingdom, Jul 2017, p2

يوضح الرسم البياني رقم (7-1) التوقع بارتفاع نسبة السيارات الكهربائية في العالم من إجمالي السيارات ذات الاحتراق الداخلي المُعتمِدة على البنزين والديزل من 1% في عام 2020 إلى 33% في عام 2040، لتمثل بذلك 530 مليون سيارة.

ذكرت دراسة بلومبرج لتمويل الطاقة الجديدة، أن أوبك قد تجاوزت توقعاتها لمبيعات المكونات الكهربائية الإضافية، كما أن منتجي النفط من شركة إكسون موبيل وشركة بريتيش

(1) Electric Vehicle Outlook 2017, Bloomberg New Energy Finance, United Kingdom, Jul 2017, p3

بيتروليوم أيضاً راجعوا توقعاتهم خلال العام 2016. وتتوقع الدراسة أن تخفض تلك السيارات الطلب على النفط بمقدار 8 ملايين برميل بحلول العام 2040، أي أكثر من الإنتاج المجمع الحالي لكل من إيران والعراق⁽¹⁾. وبالتالي فإن تزايد السيارات الكهربائية يزيد من خطر ركود الطلب على النفط في العقود القادمة، وبحسب النموذج الجديد لنظام الطاقة العالمي - القائم على أساس تعهدات وتشريعات الدول - يفترض تباطؤ النمو في الطلب على النفط، إلى 103 ملايين برميل يوميا في 2040. ومن المتوقع أن ينمو الطلب على النفط بمعدل سنوي مركب يبلغ 0.5% في النموذج الجديد و1% سنوياً في ظل السياسات الحالية.

(1) Ibid, P3.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر النفط من أهم السلع الاستراتيجية والاقتصادية في العالم، وذلك منذ اكتشافه وحتى الآن، لما يمثله من قوة تأثير على مجريات الأحداث السياسية والاقتصادية.

واستطاع الإنسان على مر التاريخ الاستفادة من هذه السلعة، سواء كمصدر رئيسي للطاقة، أو كمادة أولية وأساسية لنشاط صناعي متنوع، أو كمصدر لتمويل الاقتصاد، أو كداعم للتوازنات الدولية وسلاح حربي في بعض الأوقات الأخرى.

ويؤثر على أسعار النفط عديد من العوامل، مثل المعروض العالمي من النفط، والطلب العالمي عليه، كما يؤثر على العرض والطلب العالمي عديد من العوامل، تشمل حجم الاحتياطي النفطي، ومعدلات النمو الاقتصادي، وتأثير سعر صرف الدولار، وانتشار المضاربة على أسعار النفط، والعوامل الأمنية، والتقلبات المناخية وبدائل النفط المختلفة.

وأثرت العوامل السابقة على أسعار النفط على مر التاريخ، وأنتجت أزمات سعرية مختلفة، انعكست على الأسعار، سواء بالإيجاب أو بالسلب.

كان من أبرز الأزمات، حرب أكتوبر 1973 والتي استخدم فيها النفط كسلاح استراتيجي للضغط على إسرائيل، كما من أبرزها أيضا الأزمة المالية في عام 2008، وانتهاء بأزمة تخمة المعروض الأخيرة في عام 2014.

وواجهت صناعة النفط في ظل تلك الأزمات عديداً من التحديات، التي واجهت صانع القرار للتغلب على تقلبات أسعار النفط، في ظل تلك التحديات.

أبرز التحديات التي تواجه صناعة النفط حالياً، تشمل تراجع الطلب منذ منتصف عام 2014، في ظل استمرار الشكوك إزاء نمو الاقتصاد الصيني، وهو الذي أثر على الأسعار بالسلب وأدى لتراجعها من مستويات قياسية، بالإضافة لتحديات بيئية ستؤثر على استخدام الوقود الأحفوري بشكل عام، ما دفع عديداً من الحكومات للتوقيع على اتفاقيات نتج عنها تشريعات مقيدة للصناعة.

في ظل تلك البيئة تراجعت الاستثمارات الموجهة للصناعة بشكل عام، مع تنامي استثمارات الطاقة المتجددة، وارتفاع التوقعات بالاعتماد على السيارات الكهربائية.

الفصل الثاني
الاقتصاد السعودي وعلاقة
أسعار النفط بمؤشراته
الكلية

المقدمة:

يمثل النفط موردا هاما للاقتصاد السعودي، ويعتبر اكتشافه من أهم الأحداث الاقتصادية في تاريخ المملكة، حيث نقل اقتصادها من الاعتماد على رسوم الحج وإنفاق الحجيج إلى الاعتماد على النفط. ومثل النفط أكثر من 80% من حجم الناتج المحلي السعودي في بعض الفترات، مما جعله مهيمنا بشكل كبير على الأداء الاقتصادي والقرارات المحركة للاقتصاد.

كما أن الريع النفطي كان هو المحرك الأساسي للإنفاق الحكومي، والموجه له، في ظل ارتباط الريال بالدولار، مما جعل الاعتماد الكلي للسياسات الاقتصادية على السياسة المالية والريع النفطي.

يتناول هذا الفصل قياس حجم أثر النفط بالناتج المحلي الإجمالي، ومدى تأثيره على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2016)، وأثره على السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تتبعها المملكة.

كما يناقش هذا الفصل أثر تغير أسعار النفط على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي السعودي وذلك عن طريق استخدام التحليل الإحصائي عن طريق معامل بيرسون وأسلوب تحليل الانحدار.

وبناء على ذلك تم تقسيم هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: تحليل أداء الاقتصاد السعودي.

المبحث الثاني: أثر تغير أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي السعودي.

المبحث الأول

تحليل أداء الاقتصاد السعودي

يتناول هذا المبحث، تحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي السعودي خلال الفترة (1970-2016) ثم تحليل كل من السياسة المالية والسياسة النقدية والأدوات المستخدمة في كل منهما خلال تلك الفترة.

أولاً: تحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي:

1- الموارد الاقتصادية في المملكة العربية السعودية:

عرفت المملكة العربية السعودية فترة التطور الاقتصادي خلال النصف الأول من القرن العشرين. وقد جرى التطور الاقتصادي بصورة بطيئة جداً اعتماداً على التجارة وموارد الحج أولاً، ثم على موارد النفط بدرجة كبيرة ثانياً. غير أن التطور القائم المعتمد على حركة الحجاج والبضائع كان ضيق النطاق من حيث المساحة الجغرافية، والدخل الذي يرد إليه نتيجة ما كان ينقله الحجاج من عملات أجنبية، وما ينفق منها لأغراض الاستهلاك والمقتنيات البسيطة⁽¹⁾.

وبعد اكتشاف النفط وتدفقه بكميات تجارية من أهم الأحداث الاقتصادية في تاريخ البلاد والعالم أجمع⁽²⁾ حيث نتج عن اكتشاف النفط تقلصاً شديداً في استخدام الطاقة التقليدية، ومما يزيد في الأهمية الاقتصادية لاكتشاف النفط، تدفقه في أرح الفترات الاقتصادية في تاريخ المنطقة بأسرها. فقد كانت البلاد تعتمد على الرسوم الجمركية، ورسوم الحج، وما ينفقه الحجاج في موسم الحج. وقد تزامن هذا الظرف الاقتصادي مع وضع عالمي تعرض فيه العالم لهزة الكساد الاقتصادي الذي بدأ في عام 1929 وأثر على فعاليات الاقتصاد الدولي وأدى إلى تناقص عدد الحجاج، هذا بالإضافة إلى نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1945 م، التي ألقَتْ بظلالها على الاقتصاد العالمي عامة واقتصاديات المملكة بصفة خاصة⁽³⁾.

(1) معهد البحوث والدراسات العربية، دراسات في تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1978، ص 332.

(2) عبدالله ناصر السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية 1930 - 1960، مطابع الشريف، جدة، الطبعة 2، 1978، ص 332.

(3) ملكة بكر الطيار، التطور الاقتصادي والاجتماعي للسعودية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، فرنسا، فبراير 1997، ص 94.

أخذت أسس السياسة الاقتصادية تتغير، واتخذت طابعا جديدا إثر استخراج النفط وتطور صناعته. وقد أحدث اكتشاف النفط انقلابا اقتصاديا كبيرا لدى المملكة بصفة خاصة، ودول الخليج عامة، فتحول المجتمع من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد النفط⁽¹⁾. فارتبط التطور الاقتصادي ارتباطا وثيقا بنمو صناعة البترول، لينعكس نشاط هذه الصناعة على الميادين الاقتصادية الأخرى⁽²⁾.

2- الناتج المحلي الإجمالي السعودي حسب القطاعات التنظيمية:

يظهر تحليل الفترة الزمنية (1970 - 2016) م أن الناتج المحلي من القطاع النفطي ظل مهيمنًا على حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي السعودي، حسبما يظهر الجدول رقم (1-2):

جدول رقم (1-2)

الناتج المحلي الإجمالي السعودي حسب حصص القطاعات التنظيمية (1970 - 2016)

السنة	القطاع النفطي %	القطاع غير النفطي %	السنة	القطاع النفطي %	القطاع غير النفطي %
1970	78	21	1986	56	44
1971	80	19	1987	53	41
1972	81	18	1988	57	42
1973	82	17	1989	57	42
1974	79	20	1990	61	38
1975	72	28	1991	65	34
1976	75	24	1992	65	34
1977	75	24	1993	64	35
1978	72	27	1994	63	36
1979	74	26	1995	63	36
1980	73	26	1996	63	36
1981	71	28	1997	61	38
1982	61	38	1998	61	38
1983	53	47	1999	59	40
1984	51	49	2000	59	40
1985	46	54	2001	58	42

المصدر: هيئة الإحصاء السعودية، حسابات الباحث.

(1) إياد حلمي الحصاني، النفط - التطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي، دار المعرفة، الكويت، 1982، ص 126.

(2) Norman C., Walpole. Area Hand Book For Saudi Arabia, American University (Washington, D.C.). Foreign Area Studies, U.S. Government Printing Office, Issue 51, 1971, p 201

أ- فترة السبعينيات من القرن العشرين:

كما يظهر الجدول رقم (1-2) كانت أعلى حصة للقطاع النفطي خلال فترة السبعينيات في عام 1973 عندما بلغت 82%. وكانت هي الأعلى على الإطلاق حتى عام 2016، حيث شهد نهاية عام 1973 القرار التاريخي باستخدام النفط كسلاح استراتيجي في الضغط على القوى المؤيدة للعدوان الصهيوني.

يظهر تطور زيادة حجم القطاع النفطي من الاقتصاد السعودي منذ عام 1970 من 78% إلى أن بلغ 80% في عام الأزمة، حيث اجتمعت الدول العربية المصدرة للنفط "أوبك" وأصدرت قرارها التاريخي الذي يقضي بتخفيض إنتاج النفط العربي، حتى تخرج القوات الصهيونية المحتلة من الأقاليم التي احتلتها عام 1967م.

بعد هذا القرار الاستراتيجي أخذت حصة النفط من الاقتصاد السعودي في التراجع، حتى بلغت في عام 1978 نسبة 72% وهي أدنى نسبة للقطاع النفطي في الاقتصاد السعودي خلال فترة السبعينيات، حيث قررت دول منظمة "الأوبك" في ديسمبر 1976 بمؤتمرها المنعقد في الدوحة زيادة أسعار النفط بنسبة 10% تتبعتها زيادة أخرى قدرها 5% في منتصف عام 1977، ولكن السعودية والإمارات خرجتا على هذا الإجماع، واكتفتا بزيادة قدرها 5% للأسعار ثم زيادة أخرى بنسبة 5% في منتصف عام 1977، مع اشتراط السعودية على بقية الأعضاء تجميد الأسعار إلى نهاية عام 1977. وقد تأكدت من حصول هذا التجميد بزيادة إنتاجها إلى حوالي 9.2 مليون برميل في اليوم، مما نتج عنه فائض في السوق خلال عام 1978⁽¹⁾ وهو ما يفسر لجوء المملكة لتخفيض إنتاجها في عام 1978 بعد ازدياد فائض المعروض النفطي في السوق، وهو ما انعكس على معدل النمو الاقتصادي السعودي خلال هذا العام.

ب- فترة الثمانينيات من القرن العشرين:

جاءت تحركات المملكة العربية السعودية في تلك الفترة بعد قيام الثورة الإيرانية بزعامة آية الله الخميني، ضد نظام شاه إيران الذي كانت علاقته وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما دفع

(1) يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، فبراير 2011، ص 157.

الأخيرة لفرض حصار على إيران وغلق سفاراتها، وقام عمال قطاع النفط الإيراني بإضراب مما أدى لخفض إنتاج إيران إلى النصف، وتوقفت صادرات النفط.

كما جاءت الحرب العراقية الإيرانية في يوليو 1980 مما أدى لانخفاض إنتاج البلدين، وفي ظل هذا الانخفاض في الإنتاج بين دول رئيسية استهدفت الدول الرأسمالية الكبرى خفض استهلاك الطاقة بعد ارتفاع الأسعار. كما أن الوكالة الدولية للطاقة اتخذت إجراءات لبناء مخزون نفطي.

وجاءت كل هذه الإجراءات لتخفض نصيب أوبك من الإنتاج العالمي من 63% عام 1973 إلى 40% في عام 1981 وفي منتصف عام 1983 لم تتجاوز 31.5%. وهو ما يفسر انخفاض حصة الإنتاج النفطي من الاقتصاد السعودي إلى 46% في عام 1985، حسبما يظهره الجدول رقم (1-2).

ت-فترة التسعينيات من القرن العشرين:

شهدت هذه الفترة أزمة حادة تمثلت في حرب الخليج الثانية، والتي ألفت بظلالها على كل من العراق والكويت، وأثرت على البلدين اقتصاديا بشكل كبير، وهو ما دفع السعودية لتعويض السوق النفطية بالإنتاج النفطي المناسب لتعويض الفاقد من البلدين نتيجة الحرب، وهو ما يفسر ارتفاع حجم القطاع النفطي متجاوزا مستوى 60% من حجم الناتج المحلي الإجمالي السعودي.

كما شهدت تلك الفترة أزمة النمر الآسيوية والتي أدت لتراجع أسعار النفط، مما دفع الدول المنتجة لإقرار تخفيض الإنتاج في عام 1998 مرتين في أبريل ويوليو، كما خفضت الإنتاج في مارس 1999. وهذا ما يفسر انخفاض حجم القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي السعودي دون الـ60% بداية من عام 1999.

ث-الألفية الثالثة:

أشهر الأزمات التي شهدتها العالم خلال الألفية الثالثة، هي الأزمة المالية العالمية في عام 2008، والتي ألفت بظلالها على اقتصادات معظم دول العالم.

واتجه القطاع النفطي لتسجيل أدنى مستوياته في أعوام (2013 - 2016)، بنسبة لم تتجاوز 44%، حسبما يظهر الجدول رقم (2-1) حيث تنبتهت المملكة لأهمية تنويع الاقتصاد السعودي وإدخال قطاعات جديدة به، لتجاوز أزمة سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد وأثرها عليه.

3- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي السعودي بالأسعار الثابتة بمتوسط نسبة 8.5% خلال الفترة (1970 - 2016)، وذلك حسبما يظهر الجدول رقم (2-2) رغم أنه شهد عدة مرات تراجعاً قوية من جراء تراجع أسعار النفط.

جدول رقم (2-2)

معدل نمو % الناتج المحلي الإجمالي السعودي خلال الفترة (1970-2016)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال)	معدل النمو %	السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال)	معدل النمو %	السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال)	معدل النمو %
1970	484	15%	1986	911	17%	2002	1365	-3%
1971	584	21%	1987	850	-7%	2003	1519	11%
1972	718	23%	1988	962	13%	2004	1640	8%
1973	891	24%	1989	957	-1%	2005	1731	6%
1974	1036	16%	1990	1102	15%	2006	1779	3%
1975	943	-9%	1991	1268	15%	2007	1812	2%
1976	1111	18%	1992	1318	4%	2008	1925	6%
1977	1190	7%	1993	1300	-1%	2009	1886	-2%
1978	1128	-5%	1994	1307	1%	2010	1981	5%
1979	1263	12%	1995	1310	0%	2011	2179	10%
1980	1334	6%	1996	1345	3%	2012	2297	5%
1981	1360	2%	1997	1360	1%	2013	2359	3%
1982	1078	-21%	1998	1399	3%	2014	2445	4%
1983	905	-16%	1999	1346	-4%	2015	2545	4%
1984	863	-5%	2000	1422	6%	2016	2581	1%
1985	778	-10%	2001	1405	-1%			

المصدر: هيئة الإحصاء السعودية، حسابات الباحث.

شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي بالأسعار الثابتة، أفضل معدلات نموه خلال فترة السبعينيات من القرن العشرين وذلك حسبما يظهر الجدول رقم (2-2) والتي استفاد منها الاقتصاد

نتيجة ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير وزيادة حصة الإنتاج النفطي مع زيادة الاكتشافات النفطية خلال تلك الفترة.

شهدت تلك الفترة أعلى معدلات النمو الاقتصادي السعودي، عند 24.17% في عام 1973، حيث كانت تلك السنة أيضا هي السنة التي شهدت أكبر حصة للإنتاج النفطي من الناتج المحلي الإجمالي عند 82%. وهو ما يظهر مدى تأثير الاقتصاد السعودي بالنفط.

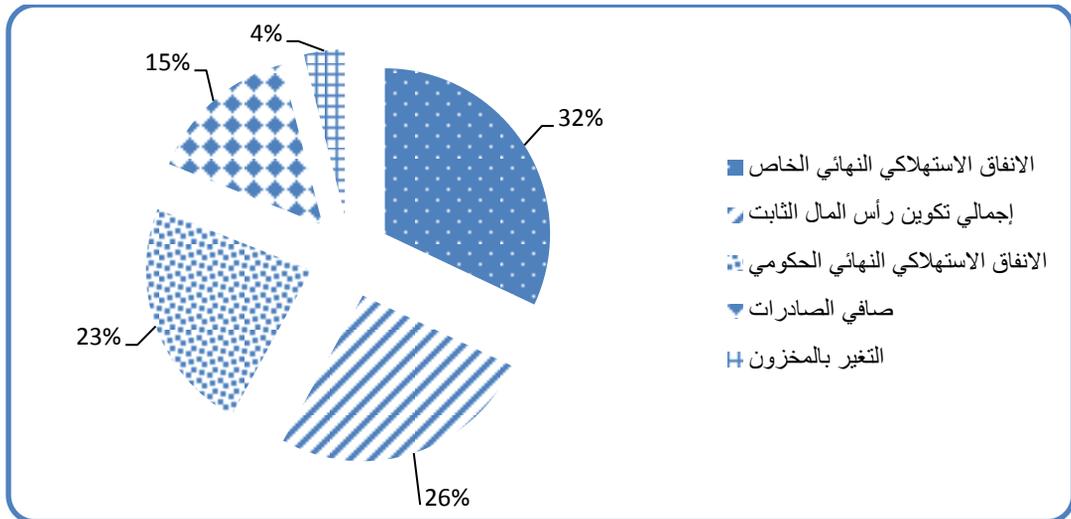
إن أكثر فترات تراجع فيها الاقتصاد السعودي بشكل متدرج كانت فترة الثمانينيات من القرن العشرين، فكما يظهر الجدول رقم (2-2) انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 2% إلى 21% ثم إلى 16% ثم إلى 4% ثم إلى 10%. حيث جاء هذا التراجع بالاقتصاد السعودي بعد أن قررت العديد من دول العالم خفض استهلاكها خلال تلك الفترة كما ذكرنا آنفاً، وهو ما أدى لانخفاض حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، الأمر الذي انعكس على معدلات النمو الاقتصادي.

4- الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي:

يمثل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص 32% في المتوسط خلال الفترة من (2011 - 2016) من إجمالي الإنفاق على الناتج، وذلك حسبما يوضح الرسم البياني رقم (2-1):

رسم بياني رقم (2-1)

متوسط حصص قطاعات الإنفاق على الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (2011-2016)



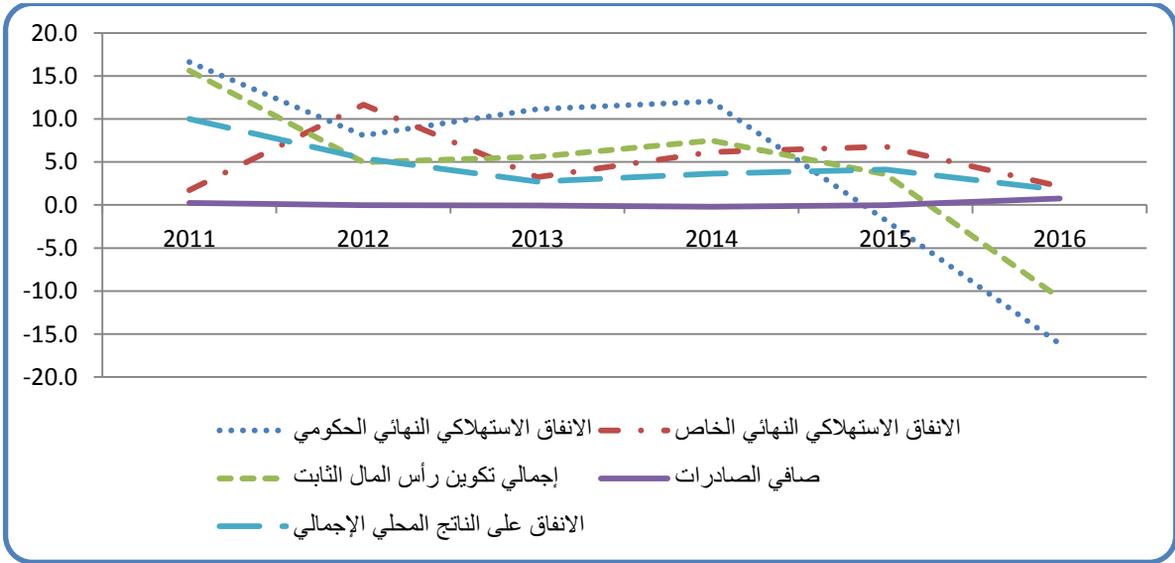
المصدر: هيئة الإحصاء السعودية، حسابات الباحث.

يظهر الرسم البياني رقم (2-1) مدى أهمية الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص. والذي يعبر عن قيمة ما تنفقه الأسر المقيمة على السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات بالإضافة إلى ما تنفقه الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم القطاع العائلي (التي تقدم الخدمات الاجتماعية للعائلات مجاناً أو بسعر رمزي لا يغطي تكاليف الإنتاج ولا تمويل بصفة أساسية بواسطة الحكومة)⁽¹⁾. يليه إجمالي تكوين رأس المال بنسبة 26%، حيث يمثل مجموع قيم ما يحوزه المنتجون من أصول ثابتة (هي أصول منتجة تستعمل بصورة متكررة في عمليات إنتاجية لمدة تزيد عن عام) خلال الفترة المحاسبية بالإضافة إلى الثروة الحيوانية المعدة للتربية وإدرار الألبان بالإضافة إلى الإصلاحات التي تتم في الأصول غير المنتجة مثل استصلاح الأراضي بالإضافة إلى الأصول غير الملموسة مثل برامج الحاسب الآلي المستعملة في الإنتاج⁽²⁾.

يظهر الرسم البياني التالي رقم (2-2) أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص، هو الذي منع تراجع الناتج المحلي الإجمالي السعودي من الانكماش بشكل كبير خلال عام 2016.

رسم بياني رقم (2-2)

معدل نمو % أنواع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2011-2016)



المصدر: هيئة الإحصاء السعودية، حسابات الباحث.

(1) مهندس بن عبدالمك السلمان، أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي "دراسة وصفية"، مؤسسة النقد

العربي السعودي، فبراير 2016، ص 20.

(2) المصدر السابق، ص 20.

يظهر الرسم البياني أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص واصل ارتفاعه خلال عام 2015 في الوقت الذي تراجع فيه الإنفاق الحكومي خلال نفس الفترة، حيث ارتفع الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بنسبة 6.8% فيما انخفض الاستهلاك النهائي الحكومي بنسبة 1.8%.

بينما تباطأ الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ليرتفع بنسبة 2.2% فيما انخفض الاستهلاك النهائي الحكومي بنسبة 16.1% وانخفض إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 10.8%، وأثرا بانخفاضهما على تباطؤ النمو الاقتصادي ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.7% فقط، في حين لو انخفض الاستهلاك النهائي الخاص أيضا لتراجع الناتج المحلي الإجمالي بما يمثله الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بأكثر حصة في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 32% كما بينا في الرسم البياني رقم (2-1).

كما يظهر مدى أثر الإجراءات التقشفية التي اتخذتها المملكة على الإنفاق الحكومي ومن ثم تأثيره على إنفاق القطاع الخاص، والذي أدى في النهاية لتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي.

لقد نقلت وكالة أنباء "بلومبيرج" عن مصادر لها وصفتها بالمطلعة، قولها إن السعودية تقوم بمراجعة عقود الآلاف من المشاريع تقدر قيمتها بنحو 260 مليار ريال. وبينت المصادر أنه يمكن إلغاء ثلث هذه المشاريع، مشيرة إلى أن هذه التدابير تأتي بهدف تقليص العجز في الموازنة⁽¹⁾.

اتخذت السعودية إجراءات تقشفية طالت الوزراء خلال عام 2016، وتضمنت الإجراءات تخفيض رواتب الوزراء وكبار موظفي الدولة بنسبة 20%، ووضع حد أقصى على العطلات والخدمات الأخرى للموظفين، وتخفيض مكافآت أعضاء مجلس الشورى الـ160، والإعانات المخصصة لهم لأغراض السكن، واتجهت السلطة السعودية مجددًا إلى البحث عن طرق جديدة لتنفيذ إجراءات تقشفية تطل العديد من الأمراء والأميرات في الأسرة السعودية الحاكمة، حيث قررت الرياض وقف العديد من الامتيازات المالية والمخصصات التي جرت العادة أن يحصل عليها أمراء وأميرات الأسرة الحاكمة، مثل مخصصات السفر.

(1) Saudi Cost-Cutting Drive May Cancel \$20 Billion of Projects, Bloomberg, 6 Sep 2016 <https://www.bloomberg.com/news/articles/2016-09-06/saudi-arabia-said-to-weigh-canceling-20-billion-of-projects>.

الإجراءات التقشفية السعودية التي تتوالى يوماً بعد يوم لم تقف عند هذا الحد، بل قررت السلطات السعودية المعنية وقف الصرف على العديد من المشاريع الاقتصادية الضخمة بسبب قلة السيولة، مثل مشروع خط القطار الذي سيصل بين الرياض وجدة والمسّمى بـ"الخط البري"، وهو المشروع الذي كان مجلس الوزراء كلف إحدى الشركات بإنشائه منذ نحو خمس سنوات، وأصبح من المشاريع المتعثرة رغم تصنيفه من مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية في المملكة، وتقدر كلفته بنحو 60 مليار ريال.

كما قررت المملكة في أكتوبر 2016، تطبيق العمل في الوزارات والأجهزة الحكومية السعودية بالتقويم الميلادي بدلاً من الهجري، خلافاً لنظام المملكة الساري منذ إنشائها قبل نحو 86 عاماً، الأمر الذي سيخفض النفقات على الدولة، خاصة أن اعتماد التقويم الميلادي سيخسر كل موظف ما يقارب أجر نصف شهر من راتبه السنوي، فيحصل الموظف بعد تطبيق القرار على راتبه الشهري في الـ25 من كل شهر ميلادي، بدلاً مما كان متبعاً سابقاً في حصول الموظف على المرتب كل 25 يوماً من الشهر الهجري، إذ تنقص السنة الهجرية بنحو 15 يوماً عن الميلادية.

كما تم إقرار عدد من التعديلات المتعلقة بالبدلات والمزايا المالية والوظيفية والعلاوات والمكافآت، مع إيقاف التعيين أو التعاقد على جميع الوظائف والبنود والبرامج (الشاغرة فعلاً) في جميع السلم الوظيفية وذلك حتى نهاية العام المالي 2016، وعدم التعاقد مع غير السعوديين أو تجديد عقودهم أو تمديدتها في غير النشاط الأساس حتى نهاية العام المالي الحالي.

كان ناتج كل تلك الإجراءات بنهاية عام 2016، تحقيق وفر قدره 80 مليار ريال في التكاليف، بعد تأسيس مكتب لترشيد الإنفاق، وأكدت الوزارة أنها حددت في عام 2016 فرص وفر بمقدار 170 مليار سوف يتم تحقيقها خلال الفترة القادمة وحتى 2020، كما ستقوم بتحديد فرص خفض بقيمة 100 مليار ريال في الإنفاق الرأسمالي و 31.4 مليار ريال في الإنفاق التشغيلي⁽¹⁾.

(1) ميزانية السعودية 2017، وزارة المالية السعودية، ديسمبر 2017، ص 31.

وجاء تخفيض البدلات وتعديلها مؤثرا على الإنفاق، حيث نتج عنه تراجع الإنفاق بشكل كبير وهو ما أوضحته مؤشرات الاستهلاك، والذي يعبر عنه عمليات نقاط البيع^(*) حيث سجلت أبطأ معدل نمو لقيمة مبيعات نقاط البيع في تاريخها، وذلك حسبما يظهر الجدول رقم (2-3):

جدول رقم (2-3)

تطور قيمة مبيعات نقاط البيع في السعودية

التاريخ	قيمة المبيعات (مليون ريال)	تطور قيمة المبيعات %	التاريخ	قيمة المبيعات (مليون ريال)	تطور قيمة المبيعات %
1993	17	17%	2005	28,076	17%
1994	640	3779%	2006	30,966	10%
1995	2,006	213%	2007	39,431	27%
1996	3,215	60%	2008	51,403	30%
1997	4,102	28%	2009	56,256	9%
1998	5,004	22%	2010	71,855	28%
1999	6,278	25%	2011	98,905	38%
2000	7,373	17%	2012	122,226	24%
2001	10,239	39%	2013	134,194	10%
2002	14,729	44%	2014	159,970	19%
2003	19,707	34%	2015	172,835	8%
2004	23,971	22%	2016	182,749	6%

المصدر: بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي "سما"، حسابات الباحث.

يتضح من الجدول رقم (2-3) أن عمليات نقاط البيع شهدت أدنى معدل نمو في تاريخها خلال عام 2016 عند 6% لتصل إلى 182.75 مليار ريال، وهو ما يوضح تأثير القرارات التقشفية على الإنفاق الاستهلاكي الخاص والذي أدى لتباطؤ نموه كما يظهر الرسم البياني.

ثانياً: تحليل السياسة المالية للسعودية:

1- الميزانية السعودية:

شهدت الميزانية السعودية حالات من الفائض الكبير وحالات أخرى من العجز الكبير أيضاً، ولم ينفذ في بعض الأحيان الفوائض المتراكمة في سداد هذا العجز، واستطاعت الفوائض سد هذا العجز في أحيان أخرى.

(*) نقاط البيع هي نظام لتحويل الأموال إلكترونياً، حيث يمكن للفرد تسديد قيمة المشتريات من أي معرض لديه خدمة نقاط البيع باستخدام بطاقات الصراف الآلي والبطاقات الائتمانية، وتقوم شبكة نقاط البيع الإلكترونية الوطنية (مدى) بتحويل المبلغ المطلوب من حساب الفرد إلى حساب المستفيد.

لعل أهم المؤشرات التي يمكن استخدامها لمعرفة أداء الميزانية السعودية بشكل جيد، هو فائض أو عجز الميزانية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو الذي شهد أفضل عام له على الإطلاق في عام 1973، كما يظهر الجدول رقم (2-4):

جدول رقم (2-4)

الفائض أو العجز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %

التاريخ	النسبة%	التاريخ	النسبة%	التاريخ	النسبة%	التاريخ	النسبة%
1970	7.30	1982	0.24	1995	-5.14	2007	11.33
1971	9.80	1983	-5.34	1996	-3.22	2008	29.80
1972	13.62	1984	-10.67	1997	-2.55	2009	-5.38
1973	43.17	1985	-13.40	1998	-8.86	2010	4.44
1974	40.74	1986	-18.92	1999	-6.03	2011	11.56
1975	13.53	1987	-25.27	2000	3.22	2012	13.55
1976	3.41	1988	-17.02	2001	-3.93	2013	6.44
1977	-2.83	1989	-11.28	2002	-2.90	2014	-2.31
1978	-6.05	90-91	-18.38	2003	4.47	2015	-14.76
1979	6.78	1992	-13.58	2004	11.04	2016	-12.83
1980	20.37	1993	-9.38	2005	17.70		
1981	13.40	1994	-6.91	2006	19.86		

المصدر: بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، حسابات الباحث.

حقق عام 1973 أعلى فائض للميزانية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 43.17% حيث حققت الميزانية فائضا قدره 23.11 مليار ريال، ورغم أن هذا الفائض يعتبر ضعيفا مقارنة بالسنوات التالية له، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت الأكبر على الإطلاق خلال الفترة (1970-2016).

يعود هذا الارتفاع الكبير بنسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى قفزة أسعار النفط من 2.48 دولار في عام 1972 إلى 3.29 دولار في عام 1973 ثم إلى 11.58 دولار في عام 1974م، لتسجل نسبة فائض الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي 40.74% في عام 1974. ويمكن رصد تأثير أسعار النفط على الموازنة العامة للمملكة خلال الفترة (1970-2016) على الوضع المالي والاقتصادي للمملكة بتقسيم هذه المدة إلى ثلاث فترات:

أ- الفترة الأولى (1970 - 1981) مرحلة الازدهار:

تحسن الوضع المالي والاقتصادي للمملكة خلال هذه الفترة وحققت ناتجها نموا من سنة إلى أخرى بفضل الزيادة في إنتاج النفط مثلما تم الإيضاح في المبحث السابق، وأيضا الزيادة في أسعاره والتي انعكست على الإيرادات النفطية.

لم تخفض المملكة من إنتاجها النفطي طوال هذه الفترة إلا في أعوام 1975 و 1978 و 1981، أما أسعار النفط فقد شهدت تزايداً ملحوظاً ومستمرًا لترتفع من 1.8 دولار للبرميل في عام 1970 إلى 36.68 دولار للبرميل في عام 1981.

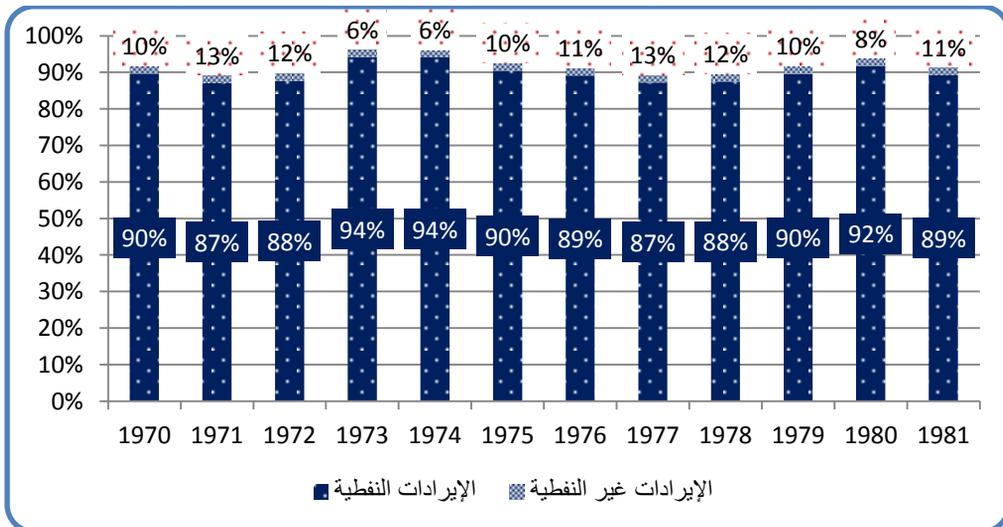
لقد شهدت هذه الفترة فترتين تاريخيتين في أسعار النفط. كانت الأولى بعد حرب أكتوبر في عام 1973 وبداية انتقال قرار تسعير النفط من الشركات العالمية إلى منظمة أوبك ليقفز السعر من 3.29 إلى 11.58 دولار للبرميل في عام 1974 أي بزيادة نسبتها 252% خلال هذه المدة. ونجمت القفزة الثانية عن انقطاع الإمدادات من إيران خلال الثورة في عام 1979. ومن ثم انقطاعها من العراق وإيران بعد اندلاع الحرب بينهما في عام 1980 لترتفع أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً من 14.02 دولار للبرميل في عام 1978 إلى 37.89 دولار للبرميل في عام 1980 بنسبة 170%.

وانعكس ذلك بشكل إيجابي على الميزانية السعودية حيث انتقلت من نسبة العجز للنتائج المحلي البالغة - 6% إلى الفائض للنتائج المحلي بنسبة 20.37%، كما يظهر الجدول رقم (2-4).

جاء هذا الفائض الضخم خلال تلك الفترة نتيجة أن إيرادات الميزانية السعودية تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية الناتجة عن تصدير النفط الخام لدول العالم، وذلك حسبما يظهر الرسم البياني رقم (2-3):

رسم بياني رقم (2-3)

حصة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات الميزانية السعودية خلال الفترة (1970 - 1981)



المصدر: بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، حسابات الباحث.

حيث يظهر الرسم البياني أن الفائض للنتائج المحلي الإجمالي المحقق في عام 1973 والذي كان الأكبر على الإطلاق، كانت حصة الإيرادات النفطية آنذاك 94% وهي أكبر حصة شهدتها الإيرادات النفطية خلال الفترة (1970 - 1981).

لقد مكنت هذه الفوائض المحققة خلال السنوات المتتالية في تلك الفترة المملكة من بناء احتياطي مالي ضخم كونها لم تسجل عجزاً إلا مرتين خلال هذه الفترة في عامي 1977 و 1978 كما انخفضت الإيرادات النفطية مرتين: إحداهما في عام 1975 بنسبة 0.8% والأخرى في عام 1977 بنسبة تقدر بـ5.9%. كما انعكس ذلك بشكل إيجابي على ميزان الحساب الجاري ليحقق فائضاً مقداره 467 مليون ريال في عام 1970 وفائضاً يقدر بنحو 139.1 مليار ريال في نهاية الفترة 1981. ولم يسجل عجزاً إلا مرة واحدة في عام 1978.

انعكست هذه الفوائض على الإنفاق داخل الميزانية، حيث ارتفع الإنفاق بشكل كبير، وصل نموه 132% في عام 1975، وذلك كما يظهر الجدول رقم (2-5):

جدول رقم (2-5)

الإنفاق بالميزانية السعودية خلال الفترة (1970 - 1981) (مليون ريال)

التاريخ	المصروفات الجارية			المصروفات الرأسمالية			إجمالي الإنفاق	
	القيمة	الحصة من الإنفاق %	النمو %	القيمة	الحصة من الإنفاق %	النمو %	القيمة	النمو %
1970	3989	63%	4%	2304	37%	6%	6293	4%
1971	4756	58%	19%	3374	42%	46%	8130	29%
1972	5654	56%	19%	4504	44%	33%	10158	25%
1973	8470	46%	50%	10125	54%	125%	18595	83%
1974	15207	43%	80%	19832	57%	96%	35039	88%
1975	37931	47%	149%	43304	53%	118%	81235	132%
1976	73621	57%	94%	54652	43%	26%	128273	58%
1977	71417	52%	-3%	66631	48%	22%	138048	8%
1978	83488	56%	17%	64484	44%	-3%	147972	7%
1979	102447	55%	23%	83277	45%	29%	185724	26%
1980	132661	56%	29%	104094	44%	25%	236755	27%
1981	113636	40%	-14%	171014	60%	64%	284650	20%

المصدر: بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، حسابات الباحث.

ظلت حصة المصروفات الجارية تتراوح في المتوسط خلال تلك الفترة عند 52% من إجمالي الإنفاق الحكومي، وحاولت الحكومة تخفيضها دون 50% في الفترات التي حققت فيها نمواً كبيراً في

الإيرادات النفطية وفائضا قياسيا خلال أعوام 1973 و 1974 و 1975، وذلك حسبما يظهره الجدول رقم (2-5). فيما رفعت خلال تلك السنوات حصة المصروفات الرأسمالية ولكنها لم تتعدَ الـ57% على أي حال.

ب- الفترة الثانية (1982 - 2002) مرحلة الركود:

سعت المملكة مع بداية هذه الفترة إلى خفض إنتاجها النفطي الذي تراجع من 9.8 مليون برميل يوميا في عام 1981 إلى 6.5 مليون برميل يوميا في عام 1982 وواصل الإنتاج النفطي انخفاضه إلى أن وصل إلى أقل مستوى له ويقدر بنحو 3.2 مليون برميل يوميا في عام 1985. وتراجعت أيضا أسعار النفط بشكل كبير لتتخف من 27.54 دولار للبرميل للنفط العربي الخفيف في عام 1985 إلى 13.73 دولار للبرميل في عام 1986م.

كما نتج عن ذلك انخفاض الإيرادات النفطية من نحو 88.4 مليار ريال إلى 42.5 مليار ريال في العامين المذكورين. هذا على الرغم من زيادة إنتاج المملكة من 3.2 إلى 4.8 مليون برميل خلال العامين على التوالي، ونتيجة إلى الوضع المالي للدولة قامت الحكومة في عام 1986م بتخفيض سعر صرف الريال السعودي إلى مستوى 3.75 ريال لكل دولار.

ووضح ذلك في حصة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات، والتي انخفضت بشدة كما

يظهر الجدول رقم (2-6):

جدول رقم (2-6)

حصة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات الميزانية السعودية (1982 - 2002)

الفترة	حصة الإيرادات النفطية %	حصة الإيرادات غير النفطية %	الفترة	حصة الإيرادات النفطية %	حصة الإيرادات غير النفطية %
1982	76%	24%	1993	75%	25%
1983	70%	30%	1994	74%	26%
1984	71%	29%	1995	72%	28%
1985	66%	34%	1996	76%	24%
1986	56%	44%	1997	78%	22%
1987	65%	35%	1998	56%	44%
1988	57%	43%	1999	71%	29%
1989	66%	34%	2000	83%	17%
1990-1991 *	78%	22%	2001	81%	19%
1992	76%	24%	2002	78%	22%

المصدر: بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، حسابات الباحث.

* تم دمج اعتمادات 1991م مع ميزانية 1990م بقرار ملكي وإعتبارها ميزانية واحدة حيث لم تصدر ميزانية لسنة 1991.

وأظهر الجدول انخفاض حصة الإيرادات النفطية، حيث تراوحت خلال الفترة (1982 - 2002) تتراوح بين 56% و83%، مقارنة مع الفترة (1970-1981) بالرسم البياني رقم (2-3) حيث بلغت 87% و94%.

وعلى أثره، أظهرت ميزانية المملكة منذ عام 1983 عجزاً مستمراً حتى ميزانية عام 2002، وذلك حسبما يظهر الجدول رقم (2-4)، ولم ينجوا من هذا العجز سوى عام 2000.

بدأت الحكومة بإصدار أدوات دين عام طويلة الأجل بمسمى "سندات التنمية" لتمويل العجز في الميزانية وكذلك إصدار أدوات خزنة قصيرة الأجل لصناديق التقاعد والتأمينات والصناديق الحكومية المتخصصة ذات السيولة.

كما اتخذت الحكومة في عام 1994 عدداً من التدابير إذ تم رفع سعر البنزين من 33 هللة للتر الواحد إلى 60 هللة (أي بزيادة نسبتها 81%). وسعر لتر الديزل من 12 هللة إلى 37 هللة (أي بزيادة نسبتها 208.3%). ومن ثم تبعه رفع آخر لأسعار البنزين في عام 1999 ليصبح سعر اللتر الواحد للبنزين 90 هللة. كما تم رفع رسوم بعض الخدمات الأخرى.

تعاملت الحكومة السعودية مع العجز خلال تلك الفترة بسياسة انكماشية خفضت فيها الإنفاق بشدة خلال 14 سنة من أصل 20 سنة مدة تلك المرحلة (1982 - 2002) وذلك حسبما يظهر الجدول التالي رقم (2-7). حيث انخفض الإنفاق من 245 مليار ريال في عام 1982 إلى 141 مليار ريال في عام 1988.

عادت الحكومة لرفع الإنفاق مرة أخرى خلال أعوام 1989، 1990، 1991، إلا أنها عادت مرة أخرى لخفضه حتى عام 2002، ولم ترفعه إلا أعوام 1995 و1996 و1997، ثم أعوام 2000 و2001.

لم يكن خفض الإنفاق الحكومي بشكل كامل على نوعي النفقات الحكومية (جارية ورأسمالية)، بل كان معدل خفض الإنفاق الرأسمالي أكبر من الإنفاق الجاري، حيث شكل حجم الإنفاق الجاري 79% في المتوسط خلال الفترة (1982 - 2002) فيما مثّل الإنفاق الرأسمالي 21% خلال نفس الفترة.

جدول رقم (2-7)

الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1982 - 2002) (مليار ريال)

التاريخ	المصروفات الجارية			المصروفات الرأسمالية		إجمالي الإنفاق	
	القيمة	الحصة من % الإنفاق	معدل النمو %	القيمة	الحصة من % الإنفاق	القيمة	معدل النمو %
1982	102	42%	-10%	143	58%	245	-14%
1983	124	54%	21%	106	46%	230	-6%
1984	122	56%	-2%	95	44%	216	-6%
1985	120	65%	-2%	64	35%	184	-15%
1986	99	72%	-17%	39	28%	137	-25%
1987	134	73%	36%	51	27%	185	35%
1988	116	83%	-13%	25	17%	141	-24%
1989	118	76%	2%	37	24%	155	10%
92-91	377	77%	219%	110	23%	487	215%
1992	162	68%	-57%	77	32%	239	-51%
1993	185	98%	14%	3	2%	188	-21%
1994	161	99%	-13%	2	1%	164	-13%
1995	149	86%	-8%	25	14%	174	6%
1996	171	86%	15%	27	14%	198	14%
1997	219	99%	28%	2	1%	221	12%
1998	171	90%	-22%	19	10%	190	-14%
1999	167	91%	-2%	17	9%	184	-3%
2000	217	92%	30%	18	8%	235	28%
2001	224	88%	3%	32	12%	255	8%
2002	204	87%	-9%	30	13%	234	-8%

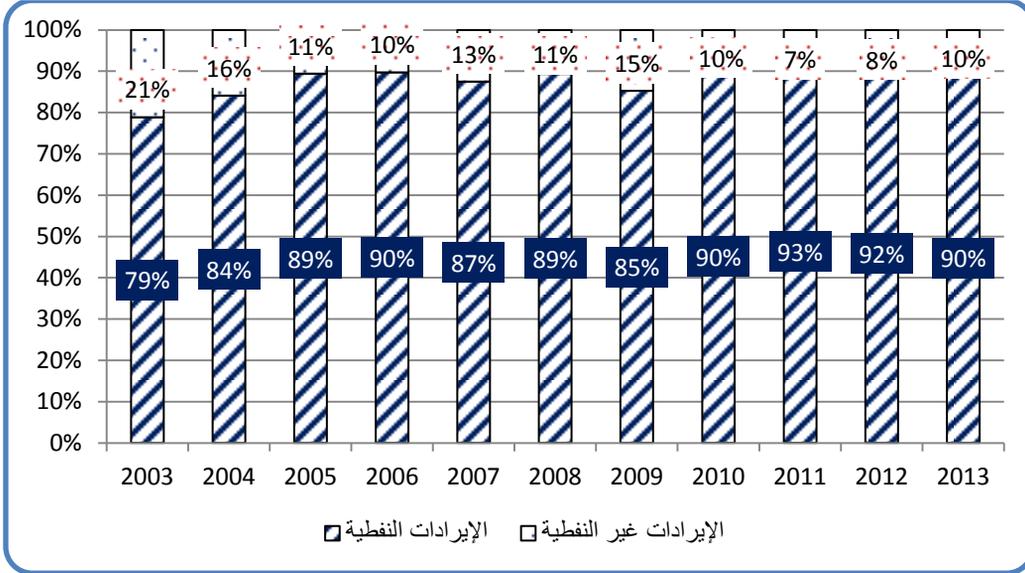
المصدر: بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، حسابات الباحث.

ت-الفترة الثالثة: (2003 - 2014) مرحلة الانتعاش:

بدأت المملكة في عام 2003 بتحقيق فوائض في الميزانية واستمرت حتى ميزانية عام 2013، عدا تسجيلها عجزاً في عام 2009، كما يظهر الجدول رقم (2-4)، وذلك نتيجة إلى الأزمة المالية العالمية في عام 2008/2009. التي أدت لتراجع أسعار النفط بشكل ملحوظ فقد انخفض سعر النفط العربي الخفيف من 95.2 دولار للبرميل في عام 2008 إلى 61.4 دولار للبرميل في عام 2009. وقامت المملكة مع شركائها في منظمة أوبك بتخفيض متوسط إنتاجها اليومي من 9.2 مليون برميل في عام 2008 إلى 8.2 مليون برميل في عام 2009. يظهر من الرسم البياني رقم (2-4) ارتفاع حصة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات الميزانية وهو ما انعكس على تحقيق فائض في تلك الفترة.

رسم بياني رقم (2-4)

حصة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال الفترة (2003-2013)



المصدر: بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، حسابات الباحث.

يوضح الرسم البياني رقم (2-4) عودة حصة الإيرادات النفطية فوق 80% لتحقيق الميزانية فائضا خلال تلك الفترة (2003-2013)، بينما عندما حققت ثاني أقل حصة من الإيرادات النفطية خلال تلك الفترة عند 85% في عام 2009 حققت عجزا بنسبة -5.38% من الناتج المحلي الإجمالي.

استفادت المملكة من هذه الفوائض التي حققتها خلال تلك الفترة (2003 - 2013)، متخذة بذلك سياسة إنفاق توسعية، حيث رفعت الإنفاق الحكومي بشكل تدريجي، وذلك حسبما يظهر الجدول رقم (2-8).

لم تتخذ الحكومة خطوات بتقليص الإنفاق في ظل تحقيق فوائض، بل شهدت كل سنوات تلك المرحلة ارتفاعا في الإنفاق مستمرا.

ظل الإنفاق الحكومي مرتفعا خلال تلك الفترة بمتوسط نسبة 14%، ورفعت المملكة إنفاقها الرأسمالي بمتوسط نسبة 29% ليمثل نسبة قدرها 24% من إجمالي الإنفاق الحكومي، حيث قامت الحكومة برفع حصته بعد تحقيق تلك الفوائض.

كما حافظت الحكومة على حصة الإنفاق الجاري كما هي بمتوسط نسبة 76% من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة (2003 - 2013).

جدول رقم (2-8)

تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1982 - 2002) (مليون ريال)

إجمالي الإنفاق		المصروفات الرأسمالية			المصروفات الجارية			التاريخ
معدل النمو %	القيمة	معدل النمو %	الحصة من الإنفاق %	القيمة	معدل النمو %	الحصة من الإنفاق %	القيمة	
10%	257000	12%	13%	33470	10%	87%	223530	2003
11%	285200	12%	13%	37551	11%	87%	247649	2004
21%	346474	66%	18%	62301	15%	82%	284173	2005
14%	393322	14%	18%	70911	13%	82%	322411	2006
19%	466248	68%	26%	119049	8%	74%	347199	2007
12%	520069	10%	25%	131230	12%	75%	388839	2008
15%	596434	37%	30%	179840	7%	70%	416594	2009
10%	653885	11%	30%	198842	9%	70%	455043	2010
26%	826700	39%	33%	276200	21%	67%	550500	2011
6%	873305	-5%	30%	261679	11%	70%	611626	2012
12%	976014	19%	32%	311967	9%	68%	664047	2013

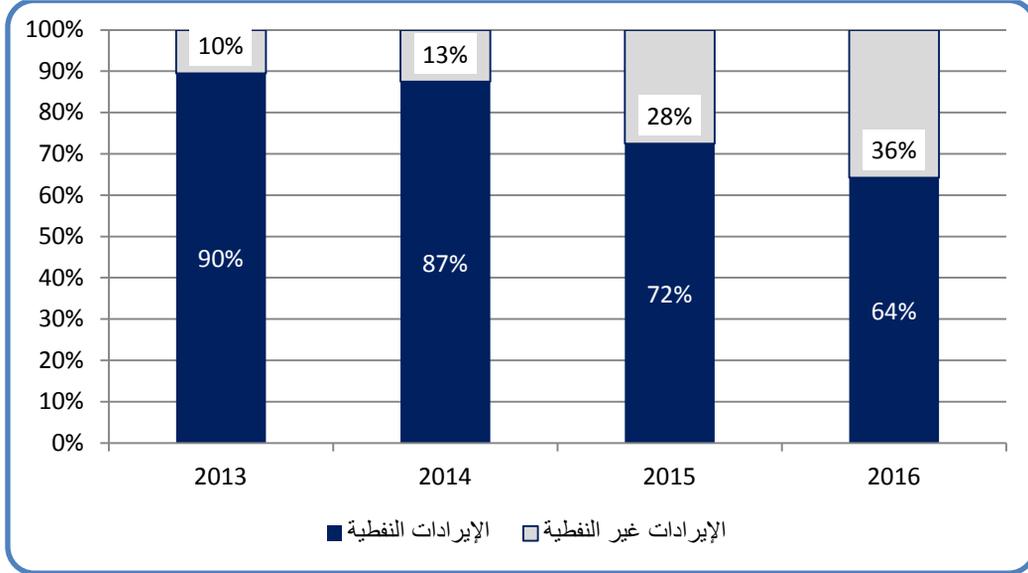
المصدر: بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، حسابات الباحث.

ث- الفترة الرابعة (2014 - 2016) مرحلة التحول:

تمثل تلك الفترة مرحلة فارقة في تاريخ المملكة، حيث قررت فيها بشكل جدي مع خطة مدروسة، البدء في التحول الاقتصادي، تأثراً بتراجع النفط بشكل كبير من متوسط 108.84 دولار لخام برنت في عام 2013 إلى 44.05 في عام 2016. تأثرت فعليا إيرادات الميزانية السعودية، حيث انخفضت حصة الإيرادات النفطية فيها لما دون الـ90% خلال الفترة 2014 - 2016 وذلك حسبما يظهر الرسم البياني رقم (2-5). حيث انخفضت حصة الإيرادات النفطية إلى 72% و64% من إجمالي الإيرادات في عامي 2015 و2016 على التوالي، لتحقيق الميزانية السعودية عجزاً نسبته -14.76%، -12.83% من الناتج المحلي الإجمالي. وتشهد تحقيق أكبر عجز في تاريخها عند 362 مليار ريال في عام 2015. أمام هذا العجز المتضخم، بدأت حكومة المملكة في اتخاذ عدد من الإجراءات التقشفية، وصلت لذروتها في عام 2016، مع تعديل في سياساتها المالية وذلك في محاولة منها لخفض العجز المتنامي.

رسم بياني رقم (2-5)

حصة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات الميزانية السعودية (2013-2016)



المصدر: بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، حسابات الباحث.

ظهر أثر تلك السياسات، كما يوضح الرسم البياني رقم (2-5) في ارتفاع حصة الإيرادات غير النفطية لتصل إلى 36% من إجمالي الإيرادات الحكومية. حيث أنشأت الحكومة عددا من المكاتب والأجهزة بهدف التحكم في الإنفاق وزيادة الرقابة، ومنها مكتب ترشيد الإنفاق ومركز الإنجاز والتدخل السريع، ووحدة تنمية الإيرادات غير النفطية، ومكتب إدارة المشروعات في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية⁽¹⁾. اتخذت الدولة عددا من الإجراءات برفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي، ومن ذلك مراجعة المشاريع الحكومية ونطاقها وأولوياتها، لتراعي جودة وكفاءة التنفيذ، ورفع كفاءة الإنفاق التشغيلي للدولة بما يتضمن ترشيد نفقات الأجهزة الحكومية وتوظيف الاستخدام الأمثل للتقنية. وفرت هذه المراجعة ما يقارب من 80 مليار ريال في التكاليف خلال عام 2016، وحددت فرص وفر أخرى بقيمة 170 مليار ريال سيتم تحقيقها حتى عام 2020، وتعمل على إيجاد فرص خفض بقيمة 100 مليار ريال في الإنفاق الرأسمالي و31.4 مليار ريال في الإنفاق التشغيلي.

(1) يمكن النظر إلى: الميزانية السعودية 2017، وزارة المالية السعودية، ديسمبر 2016.

يستنتج مما سبق أن المملكة لم تستخدم جميع أدوات السياسة المالية إلا في فترات قليلة جدا، واعتمادها على استخدام الفائض المتراكم لديها دون استثماره وضعها في مأزق العجز خلال سنوات مختلفة.

زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة كبيرة جدا خلال فترات الفائض، أدى لتآكل الاحتياطي على فترات متباعدة وهو ما كان ينعكس في السنوات التي تحقق فيها العجز. ولم يكن حتى هذا الإنفاق الحكومي على الإنفاق الرأسمالي المنتج كما تم الإيضاح سلفا، وإنما كان على الإنفاق الجاري. انعكس هذا البذخ طيلة السنوات الماضية على السلوك الاستهلاكي للمواطنين، حيث تصدرت السعودية الهدر في الطعام عالميا، حيث بلغ هدر الفرد الواحد 250 كجم سنويا، كما أن استهلاك الفرد 295 لترا من الماء سنويا، وهو الأعلى عالميا، وبحسب إحصائية نشرتها إحدى الصحف، دون تحديد مصدرها، يعاني 59.4% من السكان من زيادة الوزن، فيما يبلغ المتوسط العالمي 27.1% (1).

كما أن عدم اعتماد بعض السياسات الأخرى كاستخدام الضرائب أو استخدام أدوات الدين العام في سنوات الفائض، أدى للجوء لتلك الأدوات في أوقات العجز، حيث ظهر هذا جليا في السنوات التي حققت الميزانية فيها عجزا من ارتفاع الدين العام بشكل كبير، رغم أنه كان من المناسب عدم استخدام الاحتياطي في أوقات الفائض والاحتفاظ به واستثماره للأزمات، ولتنويع مصادر الدخل، مثلما قامت به عدة دول أخرى ستوضح تفصيليا في الأجزاء التالية من هذه الدراسة.

ثالثا: السياسة النقدية للسعودية:

ترتكز السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية على ربط الريال السعودي بالدولار منذ ثلاثة عقود تقريبا، مما يضيف مزيدا من المصداقية عليها، إلا أنه في ذات الوقت يعطي قدرا محدودا من مرونة التصرف إزاء السياسة النقدية نظرا لأن معدلات الفائدة في المملكة ترتبط بشكل مباشر بمعدلات الفائدة المقررة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

حيث يمكن تناول وضع السياسة النقدية بالمملكة من خلال تناول درجة الارتباط بين معدلي الفائدة في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة لنسبة الاحتياطي القانوني وإصدارات أذون الخزانة، ونسبة القروض إلى الودائع، وذلك كما يلي:

(1) الفرد في السعودية يستهلك 90 كيلو من الخضراوات سنويا، صحيفة الاقتصادية، 4 فبراير 2016
<https://goo.gl/bmtmXv>

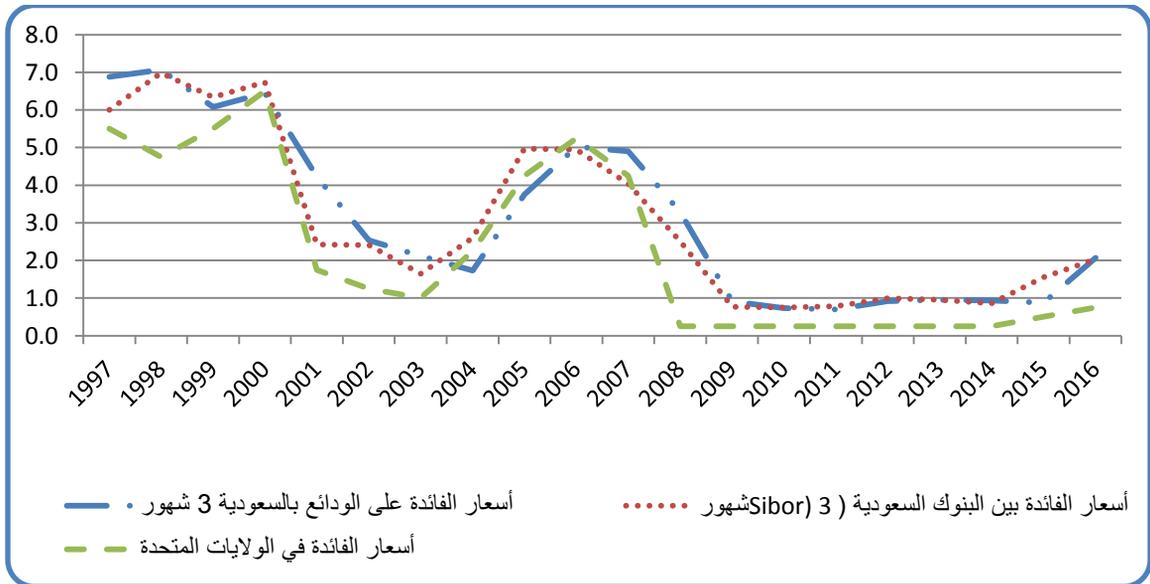
1 - معدلات الفائدة:

تتابع عن كثب مؤسسة النقد العربي السعودية معدلات الفائدة قصيرة الأجل في الولايات المتحدة. وتحدد نطاق تقلب معدلات الفائدة باستخدام معدل إعادة الشراء (الحد الأقصى) ومعدل إعادة الشراء العكسي (الحد الأدنى). وتتقلب في حدود هذا معدلات أسعار الفائدة قصيرة الأجل في المملكة بما في ذلك معدل الفائدة السائد بين بنوك السعودية ومعدل الفائدة على سندات مؤسسة النقد العربي السعودي (لأجل استحقاق تتراوح بين أسبوع واحد وسنة واحدة).

يظهر الارتباط بين معدل الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية بحسب الشكل البياني رقم (2-6):

رسم بياني رقم (2-6)

المقارنة بين أسعار الفائدة في الولايات المتحدة والسعودية خلال الفترة (1997 - 2016)



المصدر: بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

يوضح الرسم البياني رقم (2-6) ارتباط معدل الفائدة في المملكة العربية السعودية بقرارات

الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نتيجة ربط الريال بالدولار، وهو الأمر الذي يقلل من الأدوات التي يمكن أن تستخدمها المملكة للتأثير في السياسة النقدية.

2- الاحتياطات القانونية:

الاحتياطات القانونية هي من أقوى أدوات مؤسسة النقد العربي السعودي لضبط السيولة، فالبنوك تلتزم بالاحتفاظ باحتياطات نقدية بنسبة 7% من الودائع تحت الطلب و4% من الودائع لأجل والودائع الادخارية. بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ البنوك بنسبة 20% من ودائعها في شكل أصول قصيرة الأجل للوفاء بمتطلبات السيولة الإلزامية. ونادرا ما تتغير الاحتياطات القانونية النقدية، وقد جرى تعديلها آخر مرة خلال الأزمة المالية العالمية (1).

3- أدون الخزنة السعودية:

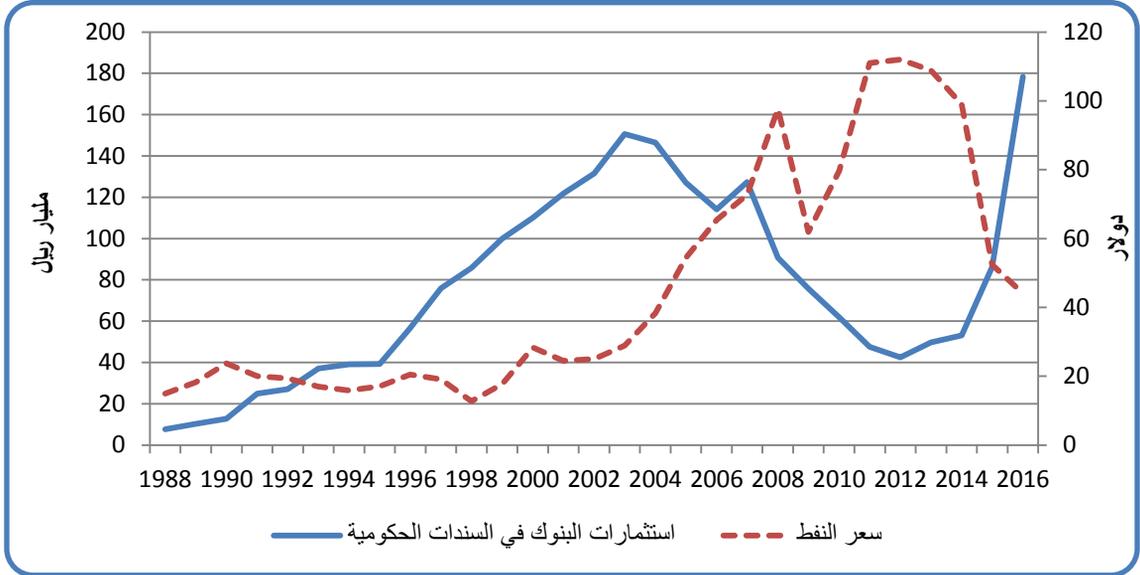
تصدر مؤسسة النقد العربي السعودي إلى البنوك والمؤسسات غير المصرفية أدون خزنة بهدف امتصاص فائض السيولة، بحد أقصى أسبوعي تصل قيمته إلى 3 مليارات ريال، وتتراوح آجال الاستحقاق بين أسبوع واحد و52 أسبوعا.

كما تصدر مؤسسة النقد سندات خزينة تقوم البنوك السعودية بالاستثمار فيها، وتساعد هذه الإصدارات الحكومية السعودية في توفير السيولة، نتيجة تأثيرها بانخفاض الإيرادات النفطية الناجم عن انخفاض أسعار النفط، وهو ما يوضحه الشكل رقم (2-7):

(1) نايف الغيث وأحمد آل درويش وبراهيم ديب وبادامجا خاندلوال، السياسة النقدية والاحترازية الكلية في السعودية، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة، واشنطن، 2015، ص 42.

رسم بياني رقم (2-7)

قيمة استثمارات البنوك في السندات الحكومية مقارنة بأسعار النفط



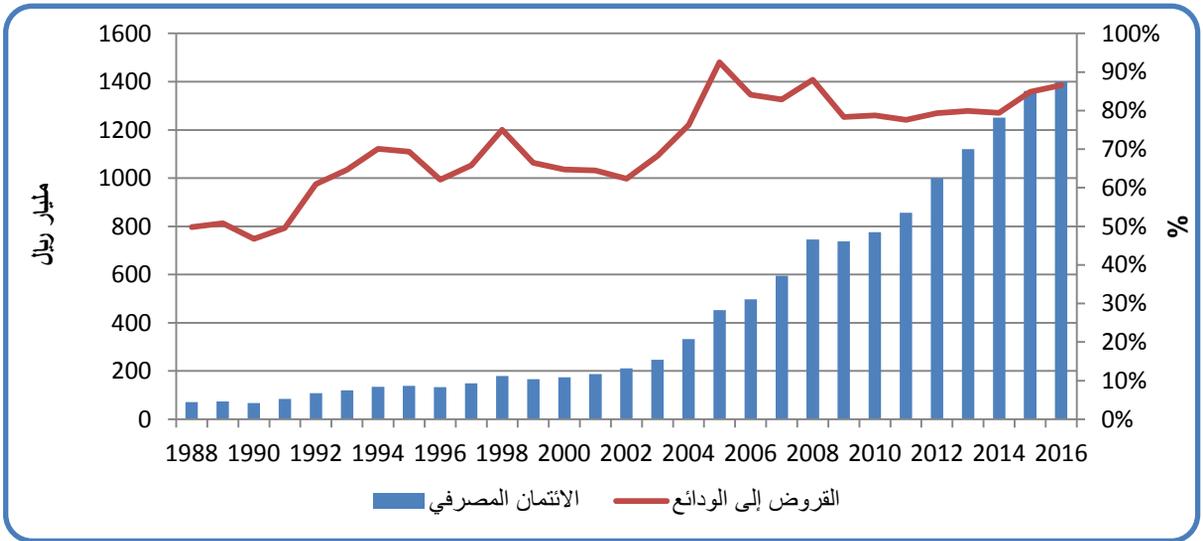
يوضح الرسم البياني رقم (2-7)، توجه مؤسسة النقد العربي السعودي لإصدار المزيد من سندات الخزينة، كلما انخفض سعر النفط، حيث يظهر ارتفاع إجمالي إصدارات السندات الحكومية إلى 178.42 مليار ريال في عام 2016 وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق، بحسب البيانات المتوفرة في مؤسسة النقد العربي السعودي، مقابل انخفاض متوسط أسعار النفط لأدنى مستوى لها منذ عام 2004 عند 44.05 دولار للبرميل.

4- نسبة القروض إلى الودائع:

سمحت مؤسسة النقد العربي السعودي للبنوك بزيادة الإقراض خلال عام 2016، في ظل خفض الإنفاق الحكومي، بما يسمح بدفع عجلة التنمية الاقتصادية بعيدا عن الاعتماد على التدخل الحكومي بزيادة الإنفاق، بعد أن تأثر هذا الإنفاق بانخفاض أسعار النفط بشدة.

رفعت مؤسسة النقد نسبة الإقراض من الودائع البنكية لتصل إلى 90% بدلا من 85% سابقا، وهو ما يساعد البنوك أيضا بجانب زيادة الإقراض، إلى الاشتراك في السندات الحكومية، وذلك حسبما يظهر الرسم البياني التالي رقم (2-8):

رسم بياني رقم (2-8)
نسبة القروض إلى الودائع خلال الفترة (1988-2016)



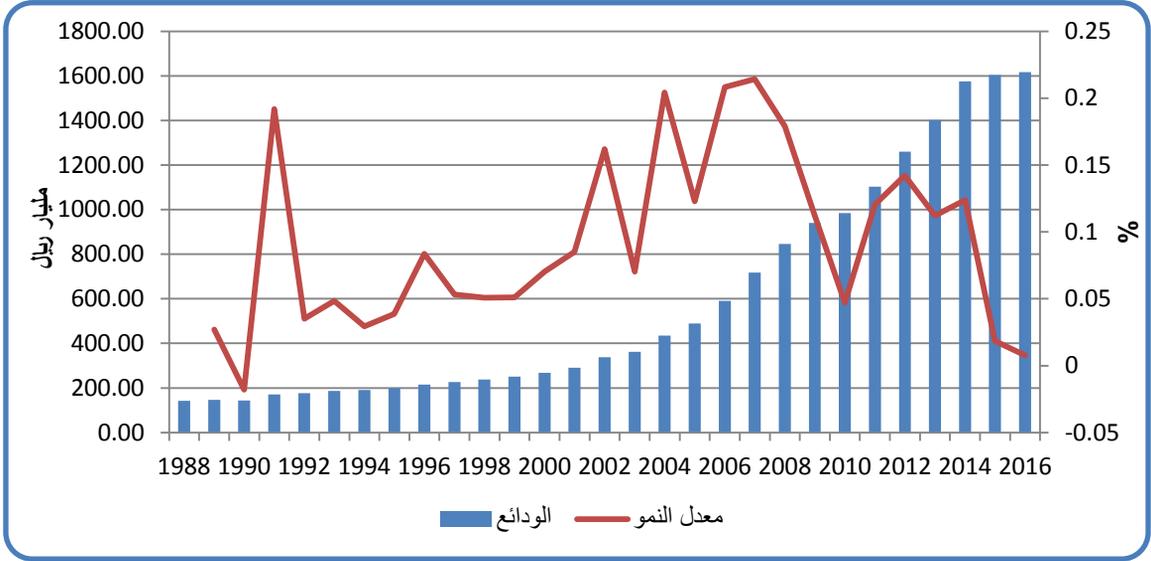
يوضح الرسم البياني رقم (2-8) تطور نسبة القروض إلى الودائع في السعودية، والتي أظهرت وصولها إلى 87% وهي أعلى مستوى لها منذ عام 2008 عندما وصلت إلى 88%.

ارتفع حجم القروض الممنوحة من القطاع المصرفي بشكل مطرد منذ عام 2003، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب لحجم الائتمان المصرفي الممنوح خلال الفترة (2003 - 2016) إلى 15% مما أدى لتضاعف الائتمان بنحو 5 مرات، إلا أن هذا النمو في الائتمان لم يكن على نفس المستوى في العام 2016 تحديدا مع الأزمة النفطية الأخيرة، حيث ارتفع بأقل معدل نمو له منذ عام 2009 بنسبة 3%.

بينما على الجانب الآخر، تباطأ بشدة معدل نمو الودائع، حيث بلغ خلال نفس الفترة التي ازدهر فيه الائتمان المصرفي (2003-2016) نسبة 12%، وذلك حسبما يظهر الرسم البياني رقم (2-9):

رسم بياني رقم (2-9)

تطور حجم الودائع المصرفية خلال الفترة (1988 - 2016)



المصدر: بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، حسابات الباحث.

يوضح الرسم البياني السابق، تباطؤ معدل نمو الودائع بشكل كبير، حتى بلغت أدنى معدل

نمو لها عند 1% في عام 2016 ، وذلك منذ عام 1990 والذي بلغت فيه (-2%).

يأتي هذا التباطؤ في نمو الودائع مع انخفاض الإنفاق الحكومي، حيث قامت الدولة خلال

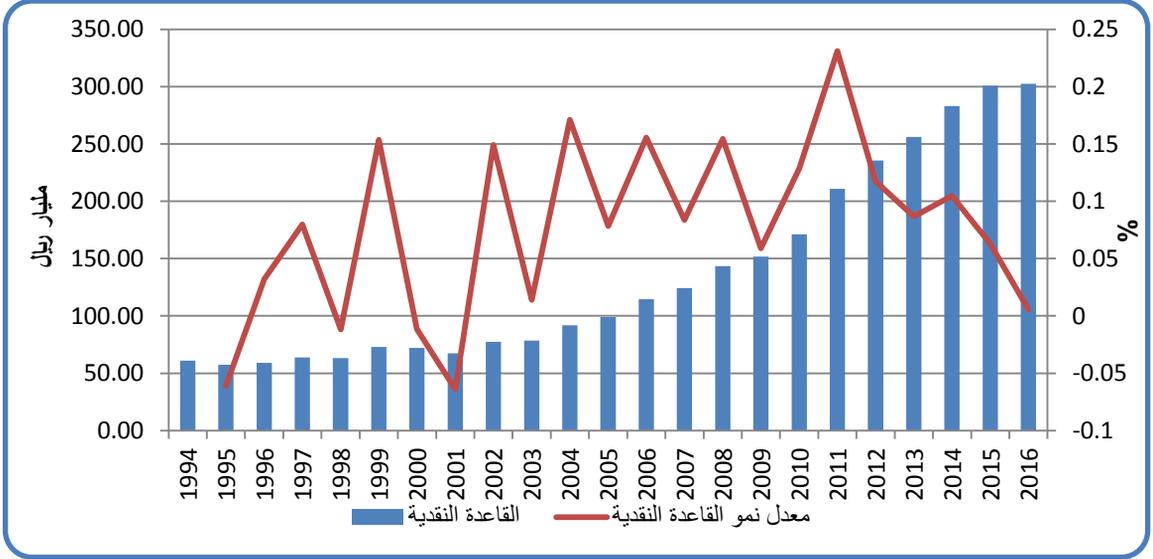
العام بتقليص نفقاتها بالتزامن مع التراجعات الحادة التي شهدتها أسعار النفط.

وهو ما انعكس على القاعدة النقدية والتي نمت بأدنى معدل نمو لها منذ عام 2001، وذلك

حسبما يظهر الرسم البياني التالي رقم (2-10):

رسم بياني رقم (2-10)

تطور القاعدة النقدية خلال الفترة (1994 - 2016)



المصدر: بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، حسابات الباحث.

يوضح الرسم البياني ارتفاع القاعدة النقدية بنسبة 1% لتصل إلى 302 مليار ريال في عام

2016، وهو أدنى معدل نمو لها منذ عام 2001، عندما بلغت آنذاك (-6%).

جاء هذا الانخفاض في معدل نمو القاعدة النقدية في ظل انخفاض الودائع ونمو القروض إلى

الودائع بنسب متدنية، ويشير هذا مع ارتفاع معدل الفائدة نتيجة ربط الريال بالدولار الأمريكي، إلى

وجود أزمة في السيولة بالسوق السعودي، تتطلب تدخلا يحرك السوق ويدفع للنمو.

المبحث الثاني

أثر تغير أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي السعودي

يتناول هذا المبحث دراسة العلاقات بين سعر النفط ومؤشرات الاقتصاد الكلي السعودي وذلك باستخدام معامل بيرسون للارتباط وكذلك رسم الانتشار للتأكيد على ما أوضحه معامل بيرسون، كذلك سيتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار لدراسة أثر تغير سعر النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي للسعودية.

أولاً: العلاقة بين سعر النفط والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:

جدول (2-9)

معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين سعر النفط وحجم الناتج المحلي الإجمالي (1970-2016)

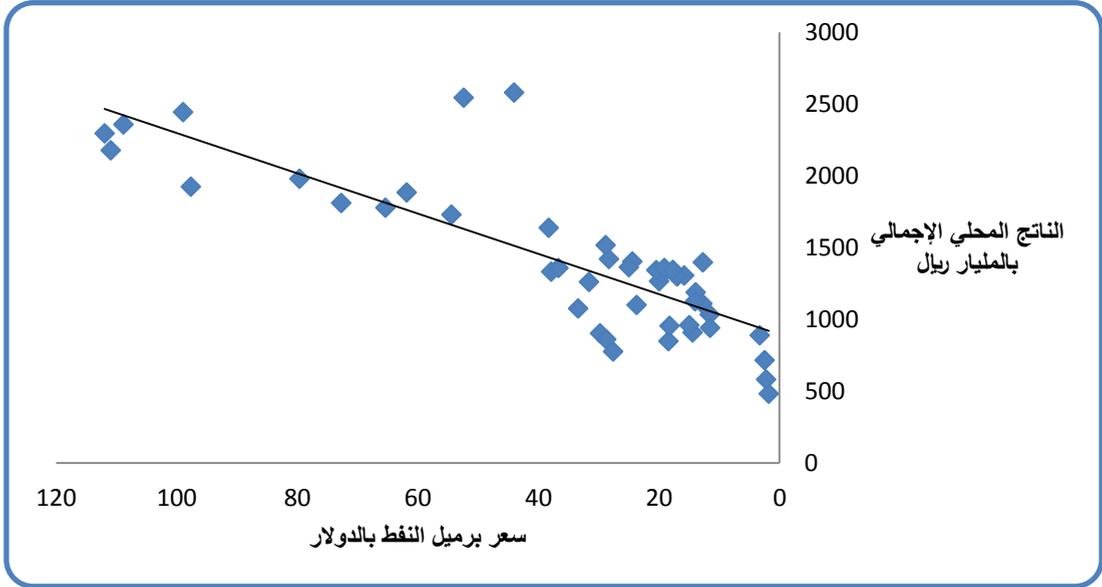
معامل ارتباط بيرسون			
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون ريال)	سعر النفط (دولار للبرميل)	معامل بيرسون	سعر النفط (دولار للبرميل)
0.821	1		
0.000		Sig	

بالنظر إلى الجدول يمكن ملاحظة أن قيمة معامل ارتباط بيرسون هي 0.821 وهذا يعني أن العلاقة بين سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية قوية حيث إنه مع زيادة سعر النفط يصحبه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً مع نقص سعر النفط يصحبه نقص في الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنظر إلى قيمة (sig=0.000) يتضح أنها أقل من 0.05 وبالتالي فإن معامل الارتباط معنوي أي أنه هناك علاقة معنوية بين سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي. وذلك يتضح أكثر من شكل الانتشار حيث يلاحظ وجود علاقة طردية قوية، كما في الشكل التالي رقم (2-11):

شكل (11-2)

العلاقة بين سعر النفط وحجم الناتج الإجمالي خلال الفترة (1970 - 2016)



لتوضيح هذه العلاقة سيتم إجراء نموذج الانحدار الخطي

جدول (10-2)

نموذج انحدار حجم الناتج الإجمالي على سعر النفط

Dependent Variable: LOG(GDP)				
Method: Least Squares				
Date: 07/23/17 Time: 15:28				
Sample (adjusted): 1970 2016				
Included observations: 47 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.03071	0.103288	126.1590	0.0000
LOG(OIL_PRICE)	0.328810	0.031108	10.56983	0.0000
R-squared	0.712866	Mean dependent var	14.07581	
Adjusted R-squared	0.706485	S.D. dependent var	0.377926	
S.E. of regression	0.204749	Akaike info criterion	-0.292444	
Sum squared resid	1.886494	Schwarz criterion	-0.213714	
Log likelihood	8.872433	Hannan-Quinn criter.	-0.262817	
F-statistic	111.7214	Durbin-Watson stat	0.352656	
Prob(F-statistic)	0.000000			

- شكل النموذج :

$$\text{Log(GPD)} = \widehat{\beta}_0 + \widehat{\beta}_1 \log(\text{Oil-price})$$

$$\text{Log(GPD)} = 13.03071 + 0.3228 \log(\text{Oil_price})$$

- تفسير معاملات النموذج:

$$\widehat{\beta}_1 = 0.328 :$$

أي أنه إذا زاد سعر برميل النفط بمقدار 1% فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزيد في المتوسط بمقدار 0.328%

ثانياً: العلاقة بين سعر النفط وفائض/عجز الميزانية:

جدول (11-2)

معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط وفائض / عجز الميزانية (1970-2016)

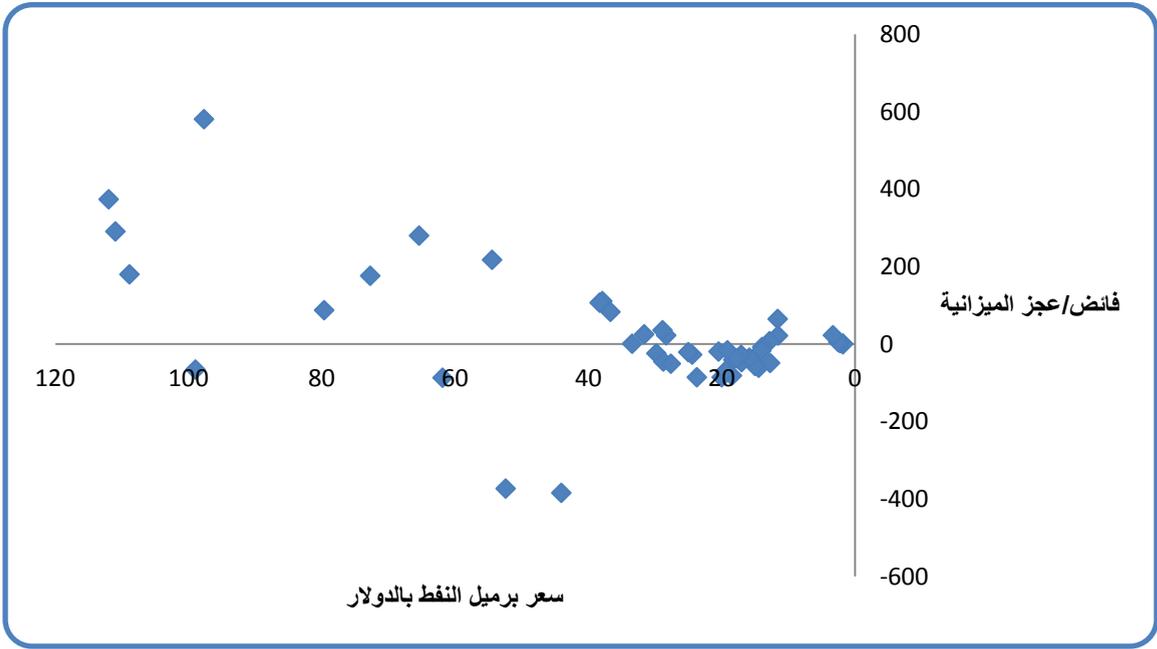
معامل ارتباط بيرسون			
فائض / عجز الميزانية (مليون ريال)		سعر النفط (دولار للبرميل)	
0.536	1	معامل بيرسون	سعر النفط
0.000		Sig.	(دولار للبرميل)

بالنظر إلى الجدول يمكن ملاحظة أن قيمة معامل ارتباط بيرسون هي 0.536 وهذا يعني أن العلاقة بين سعر النفط وفائض/عجز الميزانية علاقة طردية متوسطة، وبالنظر إلى قيمة (sig=0.000) يتضح أنها أقل من 0.05 وبالتالي فإن معامل الارتباط معنوي أي أنه هناك علاقة معنوية بين سعر النفط وفائض / عجز الميزانية.

ذلك يتضح أكثر من شكل الانتشار حيث يلاحظ وجود علاقة طردية متوسطة حيث إنه في القيم المنخفضة لسعر برميل النفط كان هناك عجز في الميزانية، بينما مع ارتفاع سعر برميل النفط صاحبه ارتفاع في قيمة فائض الميزانية.

شكل (2-12)

العلاقة بين سعر النفط وفائض/عجز الميزانية خلال الفترة (1970-2016)



ثالثاً: العلاقة بين سعر النفط والمصروفات الجارية:

جدول (2-12)

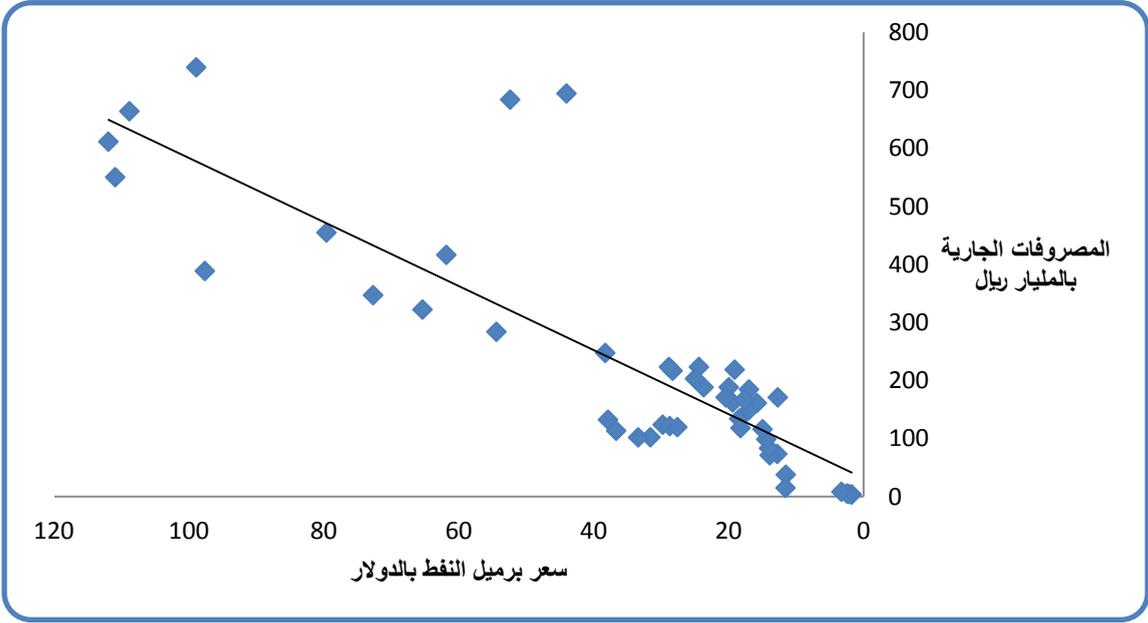
معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط والمصروفات الجارية (1970-2016)

معامل ارتباط بيرسون			
المصروفات الجارية (مليون ريال)	سعر النفط (دولار للبرميل)	معامل بيرسون	سعر النفط (دولار للبرميل)
0.85	1		
0.000		Sig	

بالنظر إلى الجدول يمكن ملاحظة أن قيمة معامل ارتباط بيرسون هي 0.85 وهذا يعني أن العلاقة بين سعر النفط والمصروفات الجارية علاقة طردية قوية حيث إنه مع زيادة سعر النفط يصحبه زيادة في المصروفات الجارية، وأيضا مع نقص سعر النفط يصحبه نقص في المصروفات الجارية، وبالنظر إلى قيمة (sig=0.000) يتضح أنها أقل من 0.05 وبالتالي فإن معامل الارتباط معنوي أي أنه هناك علاقة معنوية بين سعر النفط والمصروفات الجارية. وذلك يتضح أكثر من شكل الانتشار حيث يلاحظ وجود علاقة طردية قوية.

شكل (2-13)

العلاقة بين سعر النفط والمصروفات الجارية خلال الفترة (1970-2016)



لتوضيح هذه العلاقة سيتم إجراء نموذج الانحدار الخطي:

جدول (2-13)

نموذج انحدار المصروفات الجارية على سعر النفط

Dependent Variable: LOG(CURRENT_EXPENSES)				
Method: Least Squares				
Date: 07/23/17 Time: 16:16				
Sample: 1969 2016				
Included observations: 47				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.002224	0.252171	31.73332	0.0000
LOG(OIL_PRICE)	1.204448	0.076668	15.70983	0.0000
R-squared	0.845784	Mean dependent var		11.76442
Adjusted R-squared	0.842357	S.D. dependent var		1.363910
S.E. of regression	0.541531	Akaike info criterion		1.652787
Sum squared resid	13.19649	Schwarz criterion		1.731516
Log likelihood	-36.84049	Hannan-Quinn criter.		1.682413
F-statistic	246.7988	Durbin-Watson stat		0.444621
Prob(F-statistic)	0.000000			

- شكل النموذج:

$$\text{Log(current_expenses)} = \widehat{\beta}_0 + \widehat{\beta}_1 \log(\text{oil_price})$$

$$\text{Log(current_expenses)} = 8.002 + 1.204 \log(\text{oil_price})$$

- تفسير معاملات النموذج:

$$\widehat{\beta}_1 = 1.204 :$$

أي أنه إذا زاد سعر برميل النفط بمقدار 1% فإن المصروفات الجارية بالمليون دولار ستزيد في المتوسط بمقدار 1.204%.

رابعاً: العلاقة بين سعر النفط والمصروفات الرأسمالية:

جدول (2-14)

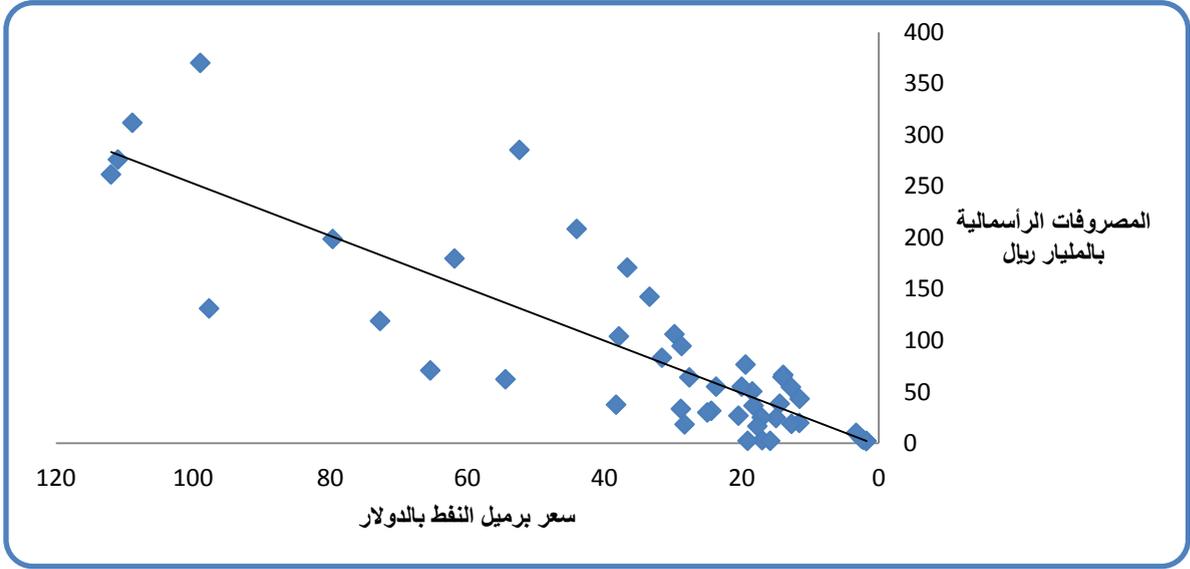
معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط والمصروفات الرأسمالية (1970-2016)

معامل ارتباط بيرسون			
المصروفات الرأسمالية (مليون ريال)	سعر النفط (دولار للبرميل)	معامل بيرسون	سعر النفط (دولار للبرميل)
0.845	1	معامل بيرسون	سعر النفط (دولار للبرميل)
0.000		sig	

بالنظر إلى الجدول يمكن ملاحظة أن قيمة معامل ارتباط بيرسون هي 0.845 وهذا يعني أن العلاقة بين سعر النفط والمصروفات الرأسمالية علاقة طردية قوية حيث إنه مع زيادة سعر النفط يصحبه زيادة في المصروفات الرأسمالية، وأيضاً مع نقص سعر النفط يصحبه نقص في المصروفات الرأسمالية، وبالنظر إلى قيمة (sig=0.000) يتضح أنها أقل من 0.05 وبالتالي فإن معامل الارتباط معنوي أي أنه هناك علاقة معنوية بين سعر النفط والمصروفات الرأسمالية. وذلك يتضح أكثر من شكل الانتشار حيث يلاحظ وجود علاقة طردية قوية.

شكل (14-2)

العلاقة بين سعر النفط والمصروفات الرأسمالية خلال الفترة (1970-2016)



لتوضيح هذه العلاقة سيتم إجراء نموذج الانحدار الخطي:

جدول (15-2)

نموذج انحدار المصروفات الرأسمالية على سعر النفط

Dependent Variable: LOG(CAPITAL_EXPENSES)				
Method: Least Squares				
Date: 07/23/17 Time: 18:02				
Sample: 1969 2016				
Included observations: 47				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.507327	0.227947	41.70847	0.0000
OIL_PRICE	0.033090	0.004944	6.692980	0.0000
R-squared	0.498864	Mean dependent var	10.65508	
Adjusted R-squared	0.487728	S.D. dependent var	1.438457	
S.E. of regression	1.029550	Akaike info criterion	2.937742	
Sum squared resid	47.69881	Schwarz criterion	3.016472	
Log likelihood	-67.03694	Hannan-Quinn criter.	2.967369	
F-statistic	44.79598	Durbin-Watson stat	0.755320	
Prob(F-statistic)	0.000000			

- شكل النموذج:

$$\text{Log(Capital_expenses)} = \widehat{\beta}_0 + \widehat{\beta}_1(\text{Oil_price})$$

$$\text{Log(Capital_expenses)} = 9.5 + 0.033 (\text{Oil_price})$$

- تفسير معاملات النموذج:

$$\widehat{\beta}_1 = 0.033 :$$

أي أنه إذا زاد سعر برميل النفط بمقدار 1 دولار فإن المصروفات الرأسمالية بالمليون دولار ستزيد في المتوسط بمقدار 3.3%.

خامسا: العلاقة بين سعر النفط وحجم الدين العام:

جدول (2-16)

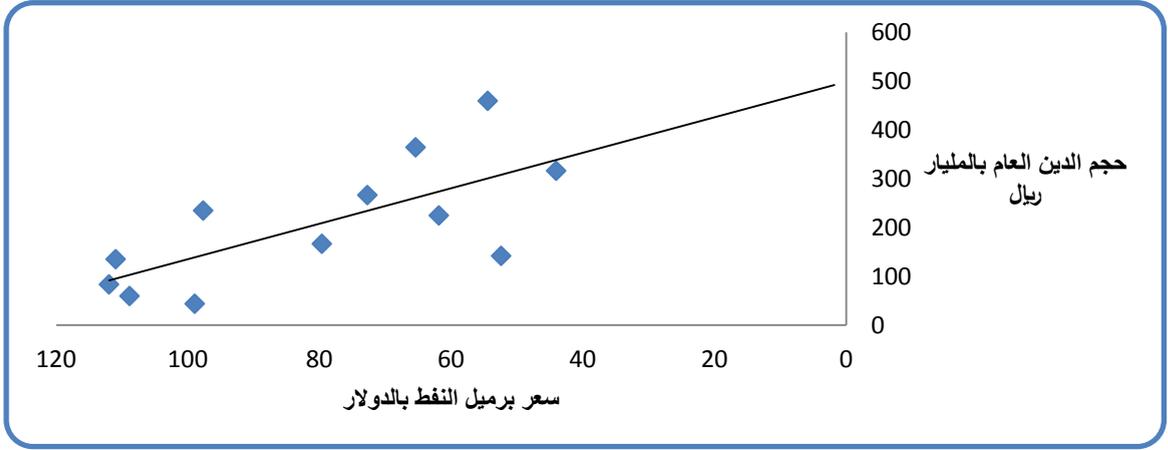
معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط وحجم الدين العام خلال الفترة (2005-2016)

معامل ارتباط بيرسون			
حجم الدين العام القائم في نهاية العام (مليون ريال)	سعر النفط (دولار للبرميل)	معامل بيرسون	سعر النفط (دولار للبرميل)
-0.706	1		
0.010		Sig	

بالنظر إلى الجدول يمكن ملاحظة أن قيمة معامل ارتباط بيرسون هي -0.706 وهذا يعني أن العلاقة بين سعر النفط وحجم الدين العام القائم في نهاية العام علاقة عكسية قوية، حيث إنه مع زيادة سعر النفط يصحبه نقص في حجم الدين العام القائم في نهاية العام، وأيضاً مع نقص سعر النفط يصحبه زيادة في حجم الدين العام القائم في نهاية العام، وبالنظر إلى قيمة (sig=0.010) يتضح أنها أقل من 0.05 وبالتالي فإن معامل الارتباط معنوي أي أنه هناك علاقة معنوية بين سعر النفط وحجم الدين العام. وذلك يتضح أكثر من شكل الانتشار حيث يلاحظ وجود علاقة عكسية قوية.

شكل (15-2)

العلاقة بين سعر النفط وحجم الدين العام خلال الفترة (2005-2016)



لتوضيح هذه العلاقة سيتم إجراء نموذج الانحدار الخطي:

جدول (17-2)

نموذج انحدار حجم الدين العام على سعر النفط

Dependent Variable: DEBT				
Method: Least Squares				
Date: 07/23/17 Time: 19:24				
Sample (adjusted): 2005 2016				
Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	498441.0	96028.56	5.190550	0.0004
OIL_PRICE	-3630.071	1151.886	-3.151414	0.0103
R-squared	0.498279	Mean dependent var		208388.1
Adjusted R-squared	0.448107	S.D. dependent var		127727.1
S.E. of regression	94887.83	Akaike info criterion		25.90979
Sum squared resid	9.00E+10	Schwarz criterion		25.99061
Log likelihood	-153.4587	Hannan-Quinn criter.		25.87987
F-statistic	9.931407	Durbin-Watson stat		0.776578
Prob(F-statistic)	0.010308			

• شكل النموذج:

$$(Debt) = \widehat{\beta}_0 + \widehat{\beta}_1(Oil_price)$$

$$(Debt) = 498441 - 3630 (Oil_price)$$

• تفسير معاملات النموذج:

$$\widehat{\beta}_1 = -3630 :$$

أي أنه إذا زاد سعر برميل النفط بمقدار 1 دولار فإن حجم الدين العام القائم نهاية العام بالمليون دولار سيقبل في المتوسط بمقدار 3630 مليون دولار.

سادسا: العلاقة بين سعر النفط والميزان التجاري:

جدول (2-18)

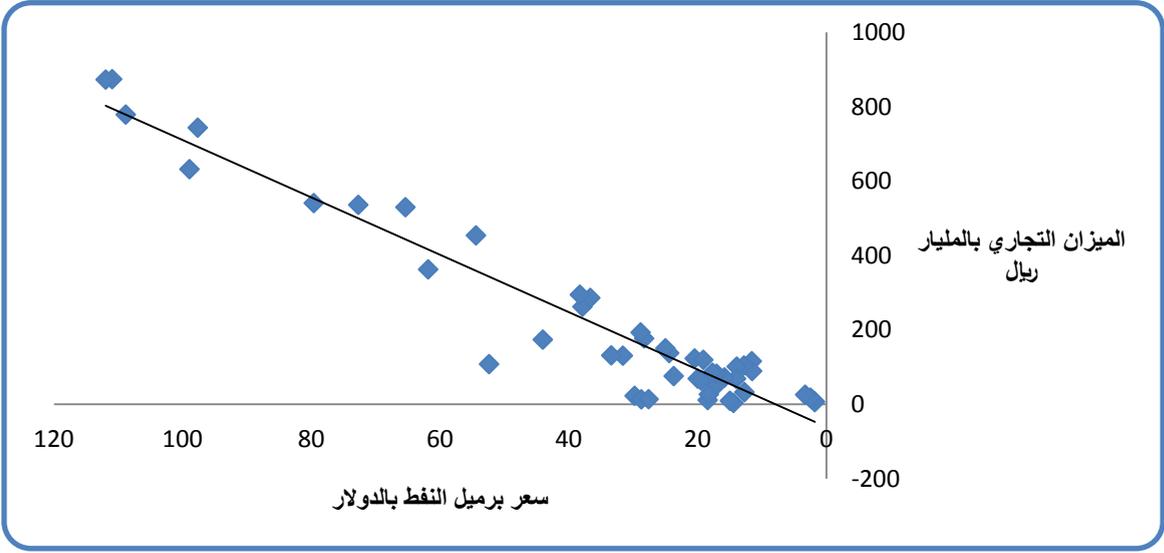
معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين سعر النفط والميزان التجاري خلال الفترة (1970-2016)

معامل ارتباط بيرسون			
الميزان التجاري (مليون ريال)	سعر النفط (دولار للبرميل)		
0.957	1	معامل بيرسون	سعر النفط (دولار للبرميل)
0.000		sig	

بالنظر إلى الجدول يمكن ملاحظة أن قيمة معامل ارتباط بيرسون هي 0.957 وهذا يعني أن العلاقة بين سعر النفط والميزان التجاري علاقة طردية شبه تامة حيث إنه مع زيادة سعر النفط يصحبه زيادة فائض في الميزان التجاري، وأيضا مع نقص سعر النفط يصحبه نقص في فائض الميزان التجاري، وبالنظر إلى قيمة (sig=0.000) يتضح أنها أقل من 0.05 وبالتالي فإن معامل الارتباط معنوي أي أنه هناك علاقة معنوية بين سعر النفط والميزان التجاري. وذلك يتضح أكثر من شكل الانتشار حيث يلاحظ وجود علاقة طردية شبه تامة.

شكل (2-16)

العلاقة بين سعر النفط والميزان التجاري خلال الفترة (1970-2016)



لتوضيح هذه العلاقة سيتم إجراء نموذج الانحدار الخطي:

جدول (2-19)

نموذج انحدار الميزان التجاري على سعر النفط

Dependent Variable: LOG(TRADE_BALANCE)				
Method: Least Squares				
Date: 07/23/17 Time: 20:12				
Sample: 1969 2016				
Included observations: 48				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.17272	0.198996	51.12031	0.0000
OIL_PRICE	0.036494	0.004349	8.390433	0.0000
R-squared	0.604809	Mean dependent var	11.43020	
Adjusted R-squared	0.596218	S.D. dependent var	1.427336	
S.E. of regression	0.906984	Akaike info criterion	2.683391	
Sum squared resid	37.84055	Schwarz criterion	2.761357	
Log likelihood	-62.40137	Hannan-Quinn criter.	2.712854	
F-statistic	70.39937	Durbin-Watson stat	0.338829	
Prob(F-statistic)	0.000000			

• شكل النموذج:

$$(\text{trade_balance}) = \widehat{\beta}_0 + \widehat{\beta}_1(\text{Oil_price})$$

$$(\text{trade_balance}) = 10.17 + 0.036 (\text{Oil_price})$$

تفسير معاملات النموذج:

$$\widehat{\beta}_1 = 0.036 :$$

أي أنه إذا زاد سعر برميل النفط بمقدار 1 دولار فإن الميزان التجاري سيزيد في المتوسط بمقدار 3.6%.

سابعاً: العلاقة بين سعر النفط والصادرات السلعية غير النفطية:

جدول (2-20)

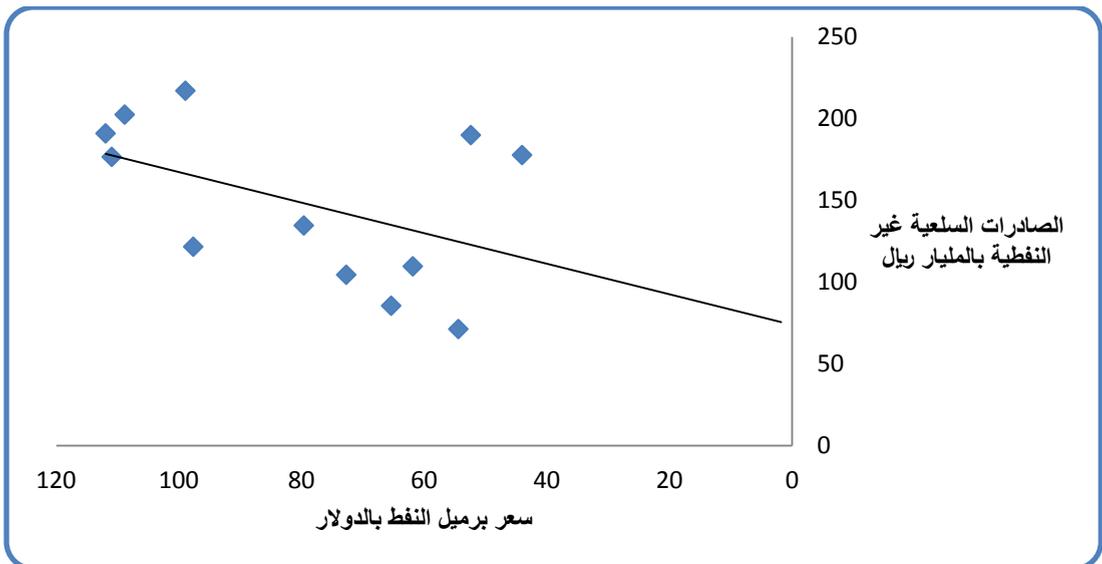
معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط والصادرات غير النفطية (2005-2016)

معامل ارتباط بيرسون			
الصادرات السلعية غير النفطية (مليون ريال)	سعر النفط (دولار للبرميل)		
0.468	1	معامل بيرسون	سعر النفط (دولار للبرميل)
0.125		sig	

بالنظر إلى قيمة (sig=0.125) يتضح أنها أكبر من 0.05 وبالتالي فإن معامل الارتباط ليس معنوياً أي أنه ليس هناك علاقة معنوية بين سعر النفط والصادرات السلعية غير النفطية. وذلك يتضح أكثر من شكل الانتشار حيث نلاحظ أن النفط موزعة عشوائياً بشكل متباعد.

شكل (2-17)

العلاقة بين سعر النفط والصادرات غير النفطية خلال الفترة (2005-2016)



لتوضيح هذه العلاقة سيتم إجراء نموذج الانحدار الخطي:

جدول (21-2)

نموذج انحدار صادرات السلع غير النفطية على سعر النفط

Dependent Variable: NON_OIL_EXPORTS				
Method: Least Squares				
Date: 07/23/17 Time: 20:26				
Sample (adjusted): 2005 2016				
Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	73838.53	46529.58	1.586916	0.1436
OIL_PRICE	934.0868	558.1339	1.673589	0.1252
R-squared	0.218805	Mean dependent var		148474.7
Adjusted R-squared	0.140685	S.D. dependent var		49597.89
S.E. of regression	45976.86	Akaike info criterion		24.46068
Sum squared resid	2.11E+10	Schwarz criterion		24.54149
Log likelihood	-144.7641	Hannan-Quinn criter.		24.43075
F-statistic	2.800900	Durbin-Watson stat		0.100981
Prob(F-statistic)	0.125155			

• شكل النموذج :

$$(\text{non_oil_exports}) = \widehat{\beta}_0 + \widehat{\beta}_1(\text{Oil_price})$$

$$(\text{non_oil_exports}) = 73838 + 934.08 (\text{Oil_price})$$

• تفسير معاملات النموذج:

لا توجد حاجة لتفسير المعلمات؛ لأنه بالنظر إلى معنوية $\widehat{\beta}_1$ يتضح أن (prob=0.1252) وهى أكبر من 0.05 وبالتالي فإن $\widehat{\beta}_1$ غير معنوية أي أنه لا يوجد تأثير لسعر النفط على الصادرات السلعية غير النفطية.

ثامنا: العلاقة بين سعر النفط والرقم القياسي لتكلفة المعيشة:

جدول (22-2)

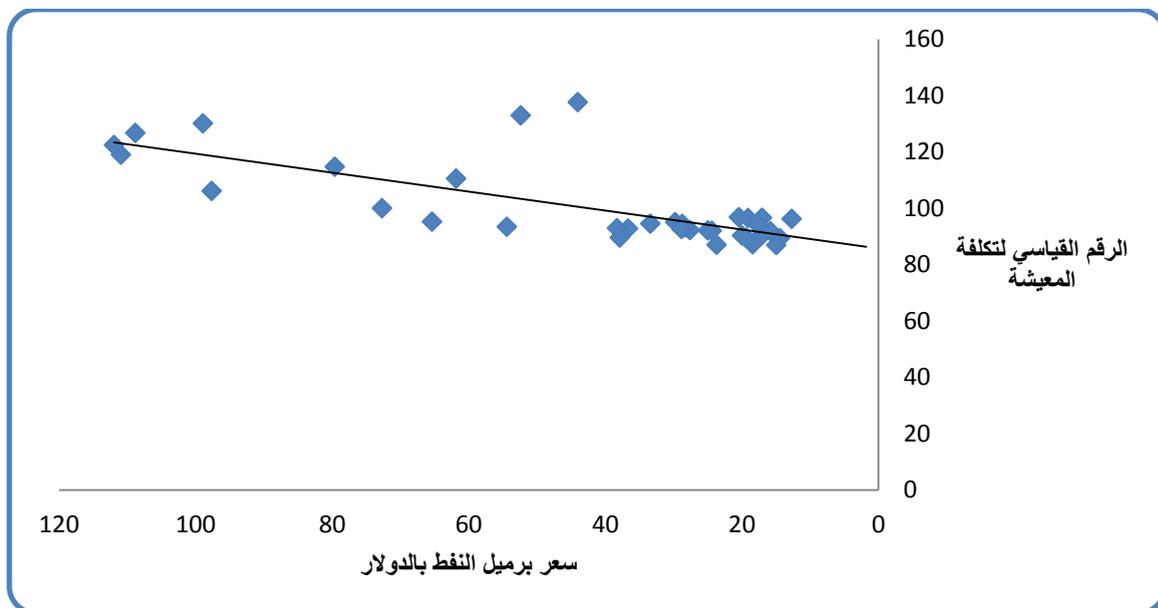
معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط والرقم القياسي لتكلفة المعيشة (1980-2016)

معامل ارتباط بيرسون			
الرقم القياسي لتكلفة المعيشة	سعر النفط (دولار للبرميل)	معامل بيرسون	سعر النفط (دولار للبرميل)
0.731	1	معامل بيرسون	سعر النفط (دولار للبرميل)
0.000		sig	

بالنظر إلى الجدول يمكن ملاحظة أن قيمة معامل ارتباط بيرسون هي 0.731 وهذا يعني أن العلاقة بين سعر النفط والرقم القياسي لتكلفة المعيشة علاقة طردية قوية حيث إنه مع زيادة سعر النفط يصحبه زيادة في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة وأيضا مع نقص سعر النفط يصحبه نقص في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة، وبالنظر إلى قيمة (sig=0.000) يتضح أنها أقل من 0.05 وبالتالي فإن معامل الارتباط معنوي أي أنه هناك علاقة معنوية بين سعر النفط والرقم القياسي لتكلفة المعيشة. وذلك يتضح أكثر من شكل الانتشار حيث يلاحظ وجود علاقة طردية قوية.

شكل (2-18)

العلاقة بين سعر النفط والرقم القياسي لتكلفة المعيشة (1980-2016)



تاسعا: العلاقة بين سعر النفط والمؤشر العام لسوق الأسهم السعودية:

جدول (2-23)

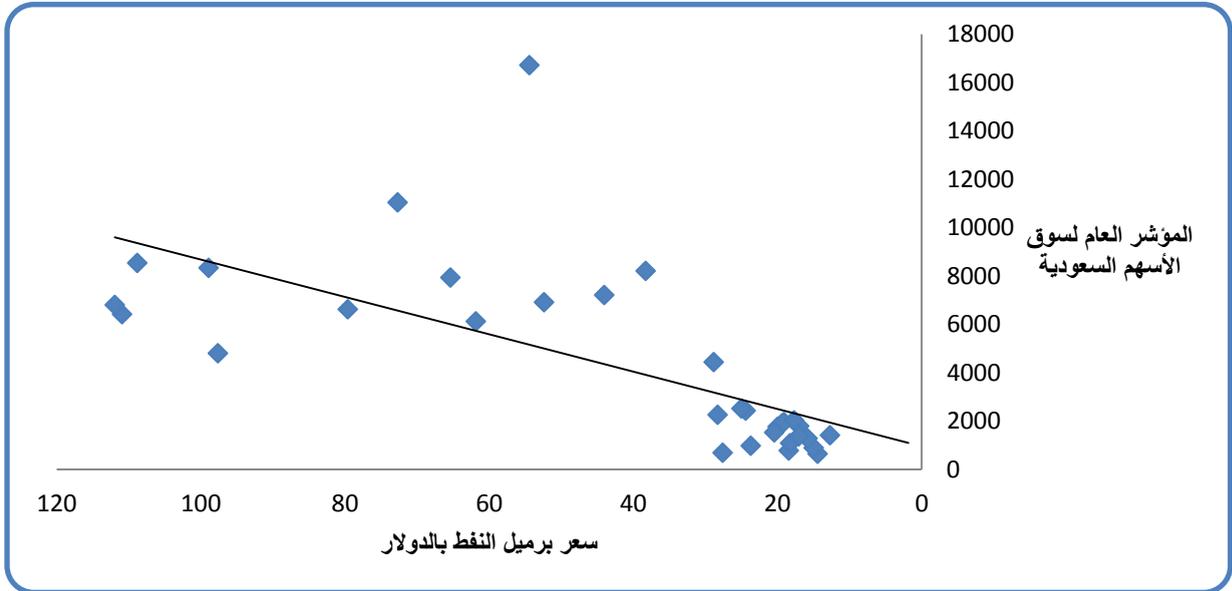
معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط ومؤشر سوق الأسهم (1985-2016)

معامل ارتباط بيرسون			
المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية "تداول" (نقطة)	سعر النفط (دولار للبرميل)		
0.671	1	معامل بيرسون	سعر النفط (دولار للبرميل)
0.000		sig	

بالنظر إلى الجدول يمكن ملاحظة أن قيمة معامل ارتباط بيرسون هي 0.671 وهذا يعني أن العلاقة بين سعر النفط والمؤشر العام لسوق الأسهم السعودية علاقة طردية قوية، حيث إنه مع زيادة سعر النفط يصحبه زيادة في المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية، وأيضاً مع نقص سعر النفط يصحبه نقص في المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية وبالنظر إلى قيمة (sig=0.000) يتضح أنها أقل من 0.05 وبالتالي فإن معامل الارتباط معنوي أي أنه هناك علاقة معنوية بين سعر النفط والمؤشر العام لسوق الأسهم السعودية. وذلك يتضح أكثر من شكل الانتشار حيث يلاحظ وجود علاقة طردية قوية.

شكل (2-19)

العلاقة بين سعر النفط والمؤشر العام لسوق الأسهم السعودية (1985-2016)



لتوضيح هذه العلاقة سيتم إجراء نموذج الانحدار الخطي:

جدول (2-24)

نموذج انحدار المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية على سعر النفط

Dependent Variable: LOG(STOCKS_MARKET)				
Method: Least Squares				
Date: 07/23/17 Time: 20:38				
Sample (adjusted): 1985 2016				
Included observations: 32 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.145658	0.462521	8.963183	0.0000
LOG(OIL_PRICE)	1.091683	0.129328	8.441228	0.0000
R-squared	0.703716	Mean dependent var	7.974187	
Adjusted R-squared	0.693840	S.D. dependent var	0.926723	
S.E. of regression	0.512772	Akaike info criterion	1.562489	
Sum squared resid	7.888040	Schwarz criterion	1.654097	
Log likelihood	-22.99982	Hannan-Quinn criter.	1.592854	
F-statistic	71.25434	Durbin-Watson stat	0.696974	
Prob(F-statistic)	0.000000			

• شكل النموذج:

$$\log(\text{stocks_market}) = \widehat{\beta}_0 + \widehat{\beta}_1 \log(\text{Oil_price})$$

$$\log(\text{stocks_market}) = 4.145 + 1.091 \log(\text{Oil_price})$$

• تفسير معاملات النموذج:

$$\widehat{\beta}_1 = 1.091 :$$

أي أنه إذا زاد سعر برميل النفط بنسبة 1% فإن المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية سيزيد في المتوسط بنسبة 1.09%.

عاشرا: العلاقة بين سعر النفط والقاعدة النقدية:

جدول (2-25)

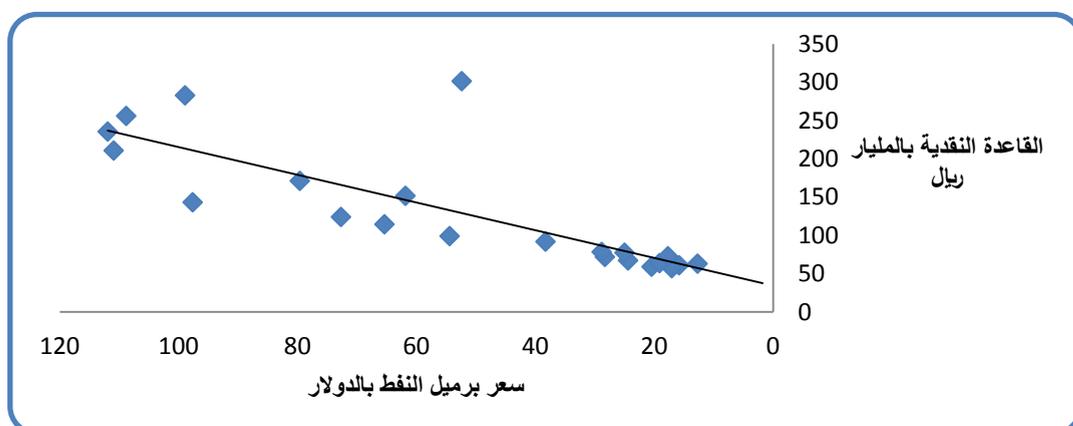
معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط والقاعدة النقدية خلال الفترة (1994-2016)

معامل ارتباط بيرسون			
القاعدة النقدية (مليون ريال)	سعر النفط (دولار للبرميل)		
0.808	1	معامل بيرسون	سعر النفط (دولار للبرميل)
0.000		sig	

بالنظر إلى الجدول يمكن ملاحظة أن قيمة معامل ارتباط بيرسون هي 0.808 وهذا يعني أن العلاقة بين سعر النفط والقاعدة النقدية علاقة طردية قوية، حيث إنه مع زيادة سعر النفط يصبح زيادته في القاعدة النقدية، وأيضاً مع نقص سعر النفط يصبح نقصه في القاعدة النقدية، وبالنظر إلى قيمة (sig=0.000) يتضح أنها أقل من 0.05 وبالتالي فإن معامل الارتباط معنوي أي أنه هناك علاقة معنوية بين سعر النفط والقاعدة النقدية. وذلك يتضح أكثر من شكل الانتشار حيث يلاحظ وجود علاقة طردية قوية.

شكل (2-20)

العلاقة بين سعر النفط والقاعدة النقدية خلال الفترة (1994-2016)



لتوضيح هذه العلاقة سيتم إجراء نموذج الانحدار الخطي:

جدول (2-26)

نموذج انحدار القاعدة النقدية على سعر النفط

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.87135	0.105777	102.7765	0.0000
OIL_PRICE	0.014066	0.001676	8.390143	0.0000
R-squared	0.778748	Mean dependent var		11.61462
Adjusted R-squared	0.767685	S.D. dependent var		0.562469
S.E. of regression	0.271105	Akaike info criterion		0.313887
Sum squared resid	1.469958	Schwarz criterion		0.413072
Log likelihood	-1.452752	Hannan-Quinn criter.		0.337252
F-statistic	70.39450	Durbin-Watson stat		0.763882
Prob(F-statistic)	0.000000			

- شكل النموذج:

$$\log(\text{cash}) = \widehat{\beta}_0 + \widehat{\beta}_1 \log(\text{oil_price}) + \widehat{\beta}_2 \log(\text{Oil_price})$$

$$\log(\text{cash}) = 10.87 + 0.014 \log(\text{Oil_price})$$

- تفسير معاملات النموذج:

$$\widehat{\beta}_1 = 0.014 :$$

أي أنه إذا زاد سعر برميل النفط بمقدار دولار للبرميل فإن القاعدة النقدية ستزيد في المتوسط بنسبة 1.4%.

حادي عشر: العلاقة بين سعر النفط والائتمان المصرفي الممنوح:

جدول (2-27)

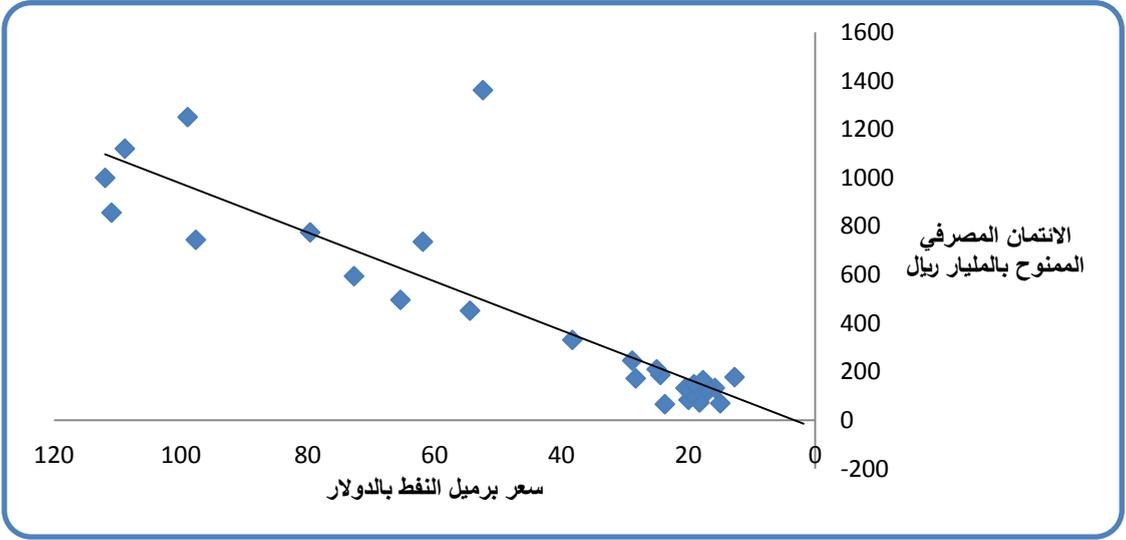
معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط والائتمان المصرفي الممنوح (1988-2016)

معامل ارتباط بيرسون			
الائتمان المصرفي الممنوح (مليون ريال)		سعر النفط (دولار للبرميل)	
0.869	1	معامل بيرسون	سعر النفط
0.000		sig	(دولار للبرميل)

بالنظر إلى الجدول يمكن ملاحظة أن قيمة معامل ارتباط بيرسون هي 0.869 وهذا يعني أن العلاقة بين سعر النفط والائتمان المصرفي الممنوح علاقة طردية قوية حيث إنه مع زيادة سعر النفط يصحبه زيادة في الائتمان المصرفي الممنوح، وأيضاً مع نقص سعر النفط يصحبه نقص في الائتمان المصرفي الممنوح، وبالنظر إلى قيمة (sig=0.000) يتضح أنها أقل من 0.05 وبالتالي فإن معامل الارتباط معنوي أي أنه هناك علاقة معنوية بين سعر النفط والائتمان المصرفي الممنوح. وذلك يتضح أكثر من شكل الانتشار حيث يلاحظ وجود علاقة طردية قوية.

شكل (2-21)

العلاقة بين سعر النفط والائتمان المصرفي الممنوح (1988-2016)



لتوضيح هذه العلاقة سيتم إجراء نموذج الانحدار الخطي:

جدول (2-28)

نموذج انحدار سعر النفط على الائتمان المصرفي الممنوح

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.225087	0.376724	21.83320	0.0000
LOG(OIL_PRICE)	1.210547	0.103868	11.65463	0.0000
R-squared	0.839338	Mean dependent var		12.52843
Adjusted R-squared	0.833159	S.D. dependent var		0.967997
S.E. of regression	0.395390	Akaike info criterion		1.050861
Sum squared resid	4.064666	Schwarz criterion		1.146019
Log likelihood	-12.71206	Hannan-Quinn criter.		1.079952
F-statistic	135.8305	Durbin-Watson stat		0.750813
Prob(F-statistic)	0.000000			

• شكل النموذج:

$$\log(\text{credit}) = \widehat{\beta}_0 + \widehat{\beta}_1 \log(\text{oil_price})$$

$$\log(\text{credit}) = 8.22 + 1.21(\text{oil_price})$$

• تفسير معاملات النموذج:

$$\widehat{\beta}_1 = 1.21 :$$

أي أنه إذا زاد سعر برميل النفط بمقدار دولار للبرميل فإن الائتمان المصرفي الممنوح

سيزيد في المتوسط بنسبة 1.21%.

ثاني عشر: العلاقة بين سعر النفط وأعداد المتعطلين:

جدول (2-29)

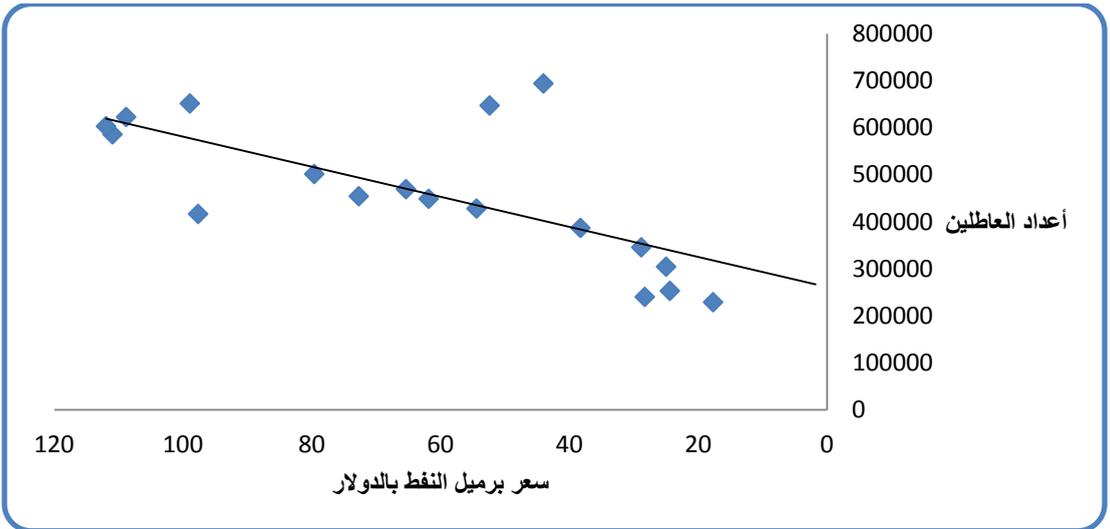
معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط وعدد العاطلين في الدولة (1999-2016)

معامل ارتباط بيرسون			
أعداد المتعطلين (فرد)	سعر النفط (دولار للبرميل)	معامل بيرسون	سعر النفط (دولار للبرميل)
0.698	1	معامل بيرسون	سعر النفط (دولار للبرميل)
0.001		Sig	

بالنظر إلى الجدول يمكن ملاحظة أن قيمة معامل ارتباط بيرسون هي 0.698 وهذا يعني أن العلاقة بين سعر النفط وأعداد المتعطلين علاقة طردية قوية، حيث إنه مع زيادة سعر النفط يصبحه زيادة في أعداد المتعطلين، وأيضا مع نقص سعر النفط يصبحه نقص في أعداد المتعطلين وبالنظر إلى قيمة (sig=0.001) يتضح أنها أقل من 0.05 وبالتالي فإن معامل الارتباط معنوي أي أنه هناك علاقة معنوية بين سعر النفط وأعداد المتعطلين. وذلك يتضح أكثر من شكل الانتشار حيث يلاحظ وجود علاقة طردية قوية.

شكل (2-22)

العلاقة بين سعر النفط وأعداد العاطلين في الدولة خلال الفترة (1999-2016)



لتوضيح هذه العلاقة سيتم إجراء نموذج الانحدار الخطي:

جدول (2-30)

نموذج انحدار عدد العاطلين في الدولة على سعر النفط

Dependent Variable: LOG(UNEMPLOYE_NUMBER)				
Method: Least Squares				
Date: 07/23/17 Time: 22:15				
Sample (adjusted): 1999 2016				
Included observations: 18 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.48610	0.129511	96.40980	0.0000
OIL_PRICE	0.007970	0.001852	4.303512	0.0005
R-squared	0.536503	Mean dependent var		12.98262
Adjusted R-squared	0.507535	S.D. dependent var		0.355724
S.E. of regression	0.249632	Akaike info criterion		0.166785
Sum squared resid	0.997062	Schwarz criterion		0.265715
Log likelihood	0.498937	Hannan-Quinn criter.		0.180426
F-statistic	18.52021	Durbin-Watson stat		0.452972
Prob(F-statistic)	0.000547			

• شكل النموذج:

$$\log(\text{unemploy_number}) = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1(\text{oil_price})$$

$$\log(\text{unemploy_number}) = 12.48 + 0.007(\text{oil_price})$$

• تفسير معاملات النموذج:

$$\hat{\beta}_1 = 0.007 :$$

أي أنه إذا زاد سعر برميل النفط بمقدار 1 دولار فإن أعداد العاطلين ستزيد في المتوسط بنسبة 0.7%.

ثالث عشر: العلاقة بين سعر النفط وأعداد العاملين بالدولة:

جدول (2-31)

معامل ارتباط بيرسون لعلاقة سعر النفط وعدد العاملين في الدولة (1970-2016)

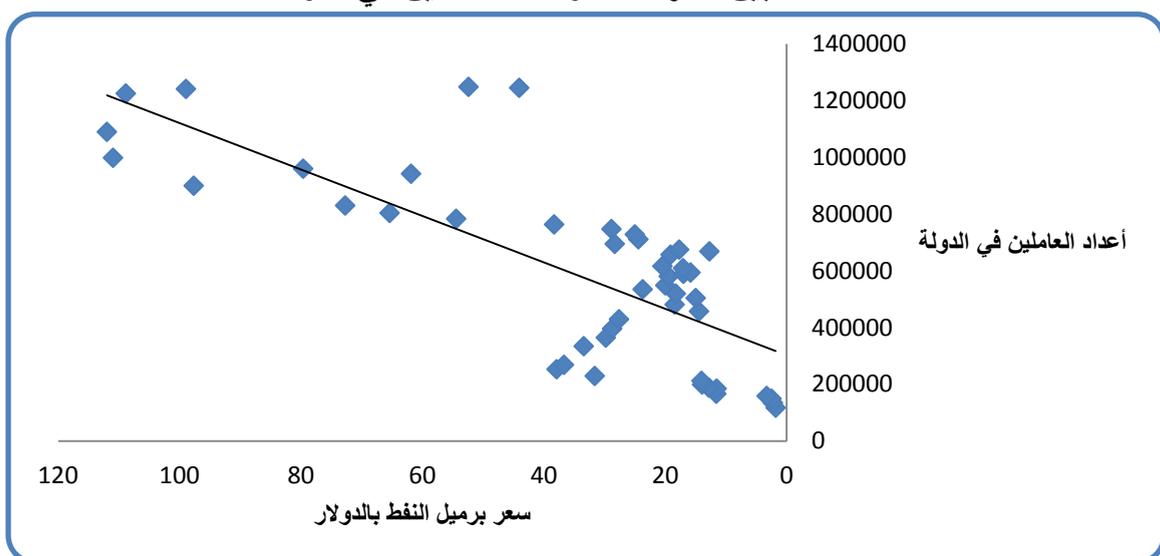
معامل ارتباط بيرسون			
أعداد العاملين في الدولة (فرد)	سعر النفط (دولار للبرميل)		
0.761	1	معامل بيرسون	سعر النفط (دولار للبرميل)
0.000		Sig	

بالنظر إلى الجدول يمكن ملاحظة أن قيمة معامل ارتباط بيرسون هي 0.761 وهذا يعني أن العلاقة بين سعر النفط وأعداد العاملين في الدولة علاقة طردية قوية، حيث إنه مع

زيادة سعر النفط يصحبه زيادة في أعداد العاملين وأيضا مع نقص سعر النفط يصحبه نقص في أعداد العاملين، وبالنظر إلى قيمة (sig=0.000) يتضح أنها أقل من 0.05 وبالتالي فإن معامل الارتباط معنوي أي أنه هناك علاقة معنوية بين سعر النفط وأعداد العاملين. وذلك يتضح أكثر من شكل الانتشار حيث يلاحظ وجود علاقة طردية قوية.

شكل (2-23)

العلاقة بين سعر النفط وأعداد العاملين في الدولة



لتوضيح هذه العلاقة سيتم إجراء نموذج الانحدار الخطي:

جدول (2-32)

نموذج انحدار عدد العاملين في الدولة على سعر النفط خلال الفترة (1970-2016)

Dependent Variable: EMPLOYEES				
Method: Least Squares				
Date: 07/23/17 Time: 22:58				
Sample (adjusted): 1999 2016				
Included observations: 18 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4681366.	265622.8	17.62411	0.0000
RECIPROILPRICE	-43027547	10239419	-4.202147	0.0007
R-squared	0.524631	Mean dependent var		3727665.
Adjusted R-squared	0.494920	S.D. dependent var		823883.6
S.E. of regression	585525.7	Akaike info criterion		29.50285
Sum squared resid	5.49E+12	Schwarz criterion		29.60178
Log likelihood	-263.5256	Hannan-Quinn criter.		29.51649
F-statistic	17.65804	Durbin-Watson stat		0.260164
Prob(F-statistic)	0.000675			

- شكل النموذج:

$$\widehat{\beta_1} = -43027547$$

$$(\text{employees}) = \widehat{\beta_0} + \widehat{\beta_1}\{1/(\text{oil_price})\}$$

$$(\text{employees}) = 4681366 - 43027547\{1/(\text{oil_price})\}$$

- تفسير معاملات النموذج:

$$\widehat{\beta_1} = -43027547:$$

أي أن مقدار التغير في أعداد العاملين في الدولة سيكون بالزيادة في حالة وجود متغير سعر النفط.

رابع عشر: العلاقة بين سعر النفط ومعدل الفائدة بين البنوك السعودية:

جدول (2-33)

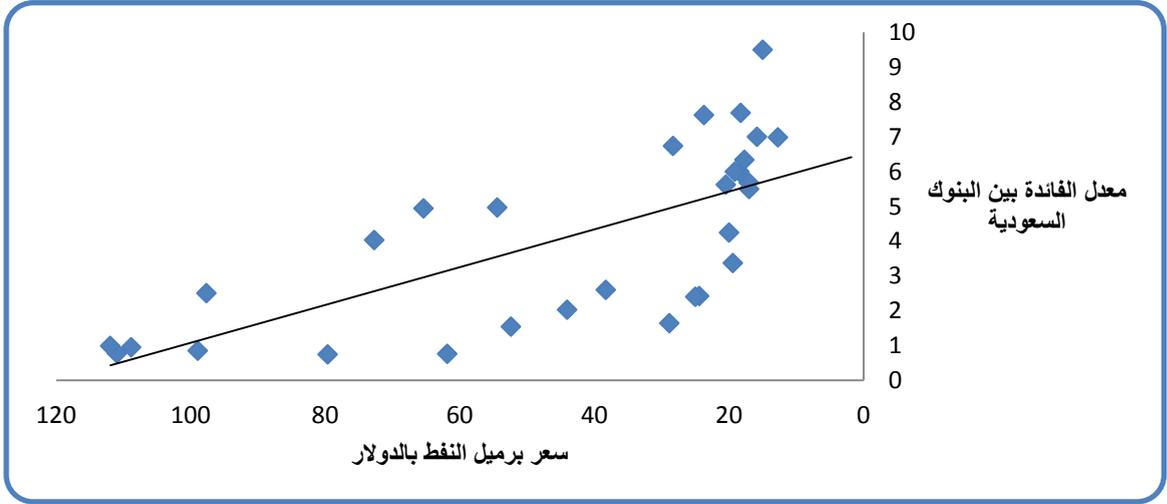
معامل بيرسون لعلاقة سعر النفط ومعدل الفائدة بين البنوك السعودية (1987-2016)

معامل ارتباط بيرسون			
معدل الفائدة بين البنوك السعودية	سعر النفط (دولار للبرميل)	معامل بيرسون	سعر النفط (دولار للبرميل)
-0.709	1	معامل بيرسون	سعر النفط (دولار للبرميل)
0.000		Sig	

بالنظر إلى الجدول يمكن ملاحظة أن قيمة معامل ارتباط بيرسون هي -0.709 وهذا يعني أن العلاقة بين سعر النفط ومعدل الفائدة بين البنوك السعودية علاقة عكسية قوية حيث إنه مع زيادة سعر النفط يصحبه نقص في معدل الفائدة بين البنوك السعودية، وأيضاً مع نقص سعر النفط يصحبه زيادة في حجم معدل الفائدة بين البنوك السعودية، وبالنظر إلى قيمة (sig=0.000) يتضح أنها أقل من 0.05 وبالتالي فإن معامل الارتباط معنوي أي أنه هناك علاقة معنوية بين سعر النفط ومعدل الفائدة بين البنوك السعودية. وذلك يتضح أكثر من شكل الانتشار حيث يلاحظ وجود علاقة عكسية قوية.

شكل (2-24)

العلاقة بين سعر النفط ومعدل الفائدة بين البنوك السعودية (1987-2016)



لتوضيح هذه العلاقة سيتم إجراء نموذج الانحدار الخطي:

جدول (2-34)

نموذج انحدار معدل الفائدة بين البنوك السعودية وسعر النفط

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.506745	0.565761	11.50088	0.0000
OIL_PRICE	-0.054289	0.010214	-5.315166	0.0000
R-squared	0.502231	Mean dependent var		4.084862
Adjusted R-squared	0.484454	S.D. dependent var		2.558189
S.E. of regression	1.836820	Akaike info criterion		4.118289
Sum squared resid	94.46941	Schwarz criterion		4.211702
Log likelihood	-59.77434	Hannan-Quinn criter.		4.148173
F-statistic	28.25099	Durbin-Watson stat		0.972840
Prob(F-statistic)	0.000012			

• شكل النموذج:

$$\text{(interest_rate)} = \widehat{\beta}_0 + \widehat{\beta}_1(\text{oil_price})$$

$$\text{(interest_rate)} = 6.5 - 0.05(\text{oil_price})$$

• تفسير معاملات النموذج:

$$\widehat{\beta}_1 = -0.05:$$

أي أنه إذا زاد سعر برميل النفط بمقدار 1 دولار فإن معدل الفائدة بين البنوك السعودية

ستقل في المتوسط بمقدار 0.05.

خلاصة الفصل الثاني

يمثل الإنتاج النفطي حصة كبيرة من الاقتصاد السعودي، حيث تراوحت حصته خلال الفترة من عام 1970 إلى 2016 بين 43% إلى 82%، وهو ما أدى إلى أن أي انعكاس في حجم الإنتاج يظهر أثره على الاقتصاد السعودي.

انعكس هذا الإنتاج وتقلبات الأسعار أيضاً على دخل الميزانية السعودية، والتي تأثرت بتقلبات الأسعار، في ظل تراوح حصة الإيراد النفطي بين 56% و 94% خلال الفترة بين 1970 و 2017.

وتبين من الدراسة الإحصائية لأثر أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي السعودي، ارتباط الأسعار بشكل شبه تام مع فائض الميزان التجاري، وبعلاقة طردية قوية مع كل من الائتمان المصرفي، والمصروفات الجارية، والمصروفات الرأسمالية، والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، والقاعدة النقدية وأعداد العاملين بالدولة، والرقم القياسي لتكلفة المعيشة وأعداد المتعطلين ومؤشر سوق الأسهم، فيما كان الارتباط بين أسعار النفط وفائض أو عجز الميزانية ارتباطاً طردياً متوسطاً.

كانت العلاقة عكسية قوية بين أسعار النفط وكل من الدين العام ومعدل الفائدة بين البنوك السعودية.

لعلاج هذا الأثر لم تستخدم المملكة جميع أدوات السياسة المالية إلا في فترات قليلة جداً، واعتمدت على استخدام الفائض المتراكم لديها دون استثماره، ما وضعها في مأزق العجز خلال سنوات عديدة.

كما ارتبطت سياساتها النقدية بشكل كبير بالولايات المتحدة في ظل ارتباط الريال السعودي بالدولار، ما أعطى قدرًا محدوداً من مرونة التصرف إزاء السياسة النقدية.

الفصل الثالث

سبل تقويم أثر تقلبات أسعار
النفط على الاقتصاد السعودي

المقدمة:

بعد عرض أثر تغير أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي السعودي في الفصل الثاني من هذا البحث، كان لابد من طرح رؤية لتخفيض هذا الأثر نتيجة تذبذبه المتواصل وتأثيره بذلك على الاقتصاد السعودي.

ولا يمكن التحرك لهذه الرؤية دون دراسة كيفية إدارة بعض الدول لمواردها، وكيفية تحرك الحكومة السعودية للخلاص من هذا الارتباط المؤثر على الاقتصاد.

يتناول هذا الفصل بناء على ذلك الدول التي استطاعت تحقيق نجاحات في إدارة مواردها الطبيعية وحوكمة هذه الموارد وتخفيف الأثر الناتج عن تذبذب الأسعار، والطرق التي اتخذتها لتجنب تأثرها بالمتغيرات المؤثرة على السوق النفطية.

كما يتناول رؤية الحكومة السعودية للتحول الوطني من خلال طرح رؤية 2030 وبرنامج التحول 2020، وتقييم هذه الاستراتيجيات ومدى مناسبتها لواقع السوق النفطية والاقتصاد السعودي.

يضع الباحث في نهاية هذا الفصل مقترحا لتقويم الاقتصاد السعودي وتحوله وفق عدد من الإجراءات التي يمكن أن تساعد متخذي القرار على التحرك وفق استراتيجيات تتيح التحول من اقتصاد ريعي لاقتصاد منتج، صاحب رأس مال بشري قوي قادر على الإنجاز.

بناء على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تجارب إدارة بعض الدول لمواردها الطبيعية

المبحث الثاني: تحليل رؤية السعودية للتحول الوطني.

المبحث الثالث: سبل تقويم الاقتصاد السعودي

المبحث الأول

تجارب إدارة بعض الدول لمواردها الطبيعية

يتناول هذا المبحث، مدخلا للتعريف بنقمة الموارد الطبيعية، وأمثلة لبعض الدول التي استطاعت أن تحوكم مواردها الطبيعية بشكل جيد وفق المؤشرات العالمية لحوكمة الموارد، وكيفية قيامها بهذه الحوكمة.

أولاً: نقمة الموارد:

كشفت العديد من الدراسات الحديثة أن الدول التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية عادة ما يكون أداء اقتصاداتها أسوأ من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر الضخم من الموارد، غير أن هذه الوضعية لا تشمل كافة الدول وفيرة الموارد، فهناك بعض هذه الدول من يتميز بأداء اقتصادي أفضل من أداء دول أخرى مثل إندونيسيا التي تعتمد على النفط وبتسوانا الغنية بالماس، لكن في الكثير من الحالات تكون وفرة الموارد أحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي في هذه الدول.

تعتبر دراسة J.D.Sachs & A.M.Warner واحدة من أهم الدراسات التي تناولت أسباب إخفاق الاقتصاديات الوفيرة بالموارد الطبيعية في تحقيق نمو وتنمية اقتصادية حقيقية، حيث يرى زاكس أن الاقتصاديات التي مثلت فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للنتائج المحلى لسنة 1971 اتجهت نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة في الفترة اللاحقة من 1971 حتى 1989⁽¹⁾.

لا تتوافق نتائج بحث هذان الاقتصاديان مع التوقعات بأن زيادة الموارد تعني نموا اقتصاديا وليس العكس، إلا أن تاريخ الاقتصاد العالمي يؤكد وجهة نظرهما، ففي القرن السادس عشر، كانت مدنا مثل جنيف، أمستردام، ولندن تعد أهم المدن الاقتصادية في العالم رغم أنها كانت مدنا صناعية متخصصة في الصناعات النسيجية ولا تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية، على خلاف مدن أخرى مثل لشبونة (البرتغال) ومدريد (أسبانيا) والتي رغم أنها كانت تستقبل تدفقات كبيرة من السبائك الذهبية والفضة من مستعمراتها إلا أنها لم تكن مدنا اقتصادية عالمية⁽²⁾.

(1) Sacks J.D & Warner A.M, Natural Resource Abundance and Economic Growth, National Bureau of Economic Research, Working paper 5398, Cambridge, December 1995; P: 2,3.

(2) شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي "دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2011 - 2012، ص 3

أما Throvaldur Gylfason فقد توصل إلى أن أغلب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتميز بمعدلات نمو منخفضة مقارنة بالبلدان فقيرة الموارد، ويضرب مثلا ببلد يعتبر من أكبر البلدان المنتجة والمصدرة للنفط وهي نيجيريا، فالناتج المحلي بالنسبة للفرد في هذه البلد الإفريقية لم يختلف من بعد استقلالها في عام 1960 عن ما هي عليه في أواخر تسعينات القرن الماضي⁽¹⁾.

وهذا لا يخص نيجيريا وحدها، فمنذ عام 1965 وحتى 1998 كان نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إيران وفنزويلا بحسب تلك الدراسة في حدود (1%) في المتوسط، (2%) في ليبيا، (3%) في العراق والكويت و(6%) في قطر، أما بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC فقد انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد فيها مجتمعة ب(1.3%) في المتوسط سنوياً خلال الفترة (1965 - 1995).

ويرى Gylfason أن هذا الارتباط السلبي بين ثروة الموارد والنمو يعود إلى أربعة عوامل رئيسية:

1- تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي تعرض الاقتصاد لظاهرة المرض الهولندي الذي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي وانخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية وتغير في تركيبة هذه الصادرات التي تخفض من مكوناتها خاصة صادرات المنتجات الصناعية وصادرات الخدمات التي لها دور هام في دعم النمو الاقتصادي.

2- قد تؤدي وفرة الموارد إلى ما يسمى بسلوك البحث عن الربح Rent-Seeking، وفي كثير من الأحيان يظهر مثل هذا السلوك في البلدان التي تقوى فيها سلطة النظم الحاكمة في عملية توزيع الربح الناتج عن تدفق الإيرادات من الموارد، وبالتالي تصبح هذه الموارد هي من يحدد نسبة الربح التي تستفيد منها كل فئة، الوضع الذي سوف يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة من جهة، وانتشار الفساد وعدم الشفافية في مجالات الأعمال، انخفاض مستوى الاستثمار وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

3- توفر ثروة كبيرة من الموارد يجعل حافز العمل لدى أفراد الشعب منخفضاً، ويقل الحافز لديهم على خلق الثروة بالعمل بسبب قدرتهم على إمكانية استخراجها من باطن الأرض والبحر، كما أن هذا الوضع يجعل الحكومات تهتم أقل بالمصلحة الاقتصادية في إبرامها

(1) Gylfason T., Natural Resources, Education, and Economic Development, European Economic Review 45, 2001; p: 848-855.

للاتفاقات التجارية والتجارة الحرة مع دول أخرى، مما يفضي إلى قدر كبير من الضرر بقطاعات الاقتصاد المنتجة ولا يشجع على الاستثمار.

4- إن البلدان التي تعتقد أن الموارد هي أهم الأصول التي تمتلكها يجعلها تقلل من شأن الاستثمار في مواردها البشرية، بإعطاء اهتمام أقل وتخصيص نفقات منخفضة للتعليم، ولهذا فليس بالأمر الغريب أن يرتبط التسجيل في التعليم عكسياً بوفرة الموارد في غالبية هذه الدول (1).

تعتبر السياسة المالية (سياسة الإنفاق) أهم قناة لانتقال تأثير تغيرات أسعار الموارد الطبيعية لباقي الاقتصاد، ولهذا فمن الضروري حماية وعزل الاقتصاد عن تقلبات عائدات تلك الموارد من خلال فك ارتباط سياسة النفقات العامة عن الدخل الجاري، وإمكانية القيام بمثل هذا الإجراء تكون عبر ربط النفقات بمستوى الدخل الدائم، مما يعني أن على الحكومة أن تقوم بالإدخار أو مراكمة الأصول عندما ترتفع أسعار مواردها الطبيعية عن مستواها في المدى الطويل، وتقوم بإنفاق هذا الإدخار عندما تنخفض عائداتها، وبهذه الطريقة تستطيع السلطات المالية المناوبة بين تراكم الأصول وزيادة الإنفاق تبعاً لتغيرات الأسعار حسب مستواها التوازني.

ومن ثم فإن العديد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية قامت بحماية وعزل الإنفاق العام عن تقلبات عائدات الموارد الطبيعية، كما قامت بإنشاء ما يسمى مؤسسات المالية بالإضافة للميزانية المتخصصة Fiscal Special Institutions، بهدف التحول الوطني نحو التنمية من خلال تحسين إدارتها لمواردها المالية و المحافظة على استقرار نفقاتها.(2) فأنشأت بلدان عديدة صناديق مستقلة لإيرادات الموارد بدعوى معالجة المشكلات الناجمة عن تقلب إيراداتها.

كما تشير دراسة al et Davis 2003، فإن إنشاء صندوق للموارد ليس ضرورياً أو شرطاً كافياً لمعالجة هذه المشكلات بشكل ملائم. وهذه الصناديق ليست ضرورية، من حيث المبدأ، لأنه من الممكن معالجة جميع هذه القضايا كعناصر أساسية لسياسة الموازنة والمالية العامة للحكومة. وقد نجح عدد من البلدان، ومنها أستراليا والمملكة المتحدة في إظهار أنه من الممكن التعامل مع إيرادات كبيرة ومنقلبة للموارد دون وجود أي صندوق لتثبيت الأسعار أو للمدخرات. وهذه الصناديق لا تكفي في حد ذاتها لأن تحقيق أهداف السياسة العامة يتطلب دائماً قرارات جديدة لسياسة المالية العامة، وعلى الأخص بصدد مراقبة الإنفاق والاقتراض.(3).

(1) Lam,Rickey. &Wantchekan Leonard ", Political Dutch Disease " , Working paper, April 2003; P:4.

(2) شكوري سيدي محمد ، مرجع سابق، ص 47-48

(3) مسودة المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2004، ص 59-60

ثانياً: أمثلة لدول متقدمة في إدارة مواردها الطبيعية:

هناك العديد من الأمثلة لدول استطاعت ان تتحول من اقتصاد ريعي قائم على مورد طبيعي واحد فقط، يمثل هذا المورد شريان الاقتصاد الرئيسي، إلى دول متنوعة الاقتصاد، منها من استمر نجاحه حتى الآن ومنها من استطاع النجاح اللحظي ولكن نظراً لسوء الإدارة السياسية والأحداث الجيوسياسية ببلاده ساءت الأوضاع مرة أخرى.

أبرز ما قدمته تلك الدول، الإدارة الجيدة للسياسة المالية بالنظر للمستقبل، عبر أدوات مختلفة كان من أبرزها صناديق تثبيت الأسعار وصناديق المدخرات، والتي استطاعت إدارتها بشكل ناجح وشفاف استطاعت به أن تتجنب تقلبات أسعار الموارد الطبيعية لديها، وتحولت لنموذج تنموي قوي.

لاختيار تلك الدول التي استطاعت التحول، اعتمد الباحث في ذلك على مؤشر حوكمة الموارد الصادر عن معهد حوكمة الموارد الطبيعية^(*)، والذي يقيس قدرة الدول حول العالم على استخدام وإدارة الدول لمواردها الطبيعية (وتحديدًا النفط والغاز والمعادن) من أجل التنمية والاستخدام الأمثل بشكل أكثر حصافة.

يتألف المؤشر من مجموع تقييمات 89 بلداً في صيغة تستخدم إطاراً من 149 سؤالاً، أجابها 150 باحثاً، وتستند إلى ما يقرب من 10 آلاف وثيقة.

يتكون المؤشر المركب لحوكمة الموارد من نتائج ثلاثة مكونات، يغطي الأول تحقيق القيمة من حوكمة المنح وحماية البيئة وتحصيل الدخل، بينما يغطي المكون الثاني إدارة الدخل، ووضع الموازنات الوطنية وتقاسم الموارد على المستوى دون الوطني، ويقوم المكون الثالث، مؤشر البيئة التمكينية للبلاد ومدى حرية التعبير ومكافحة الفساد وسيادة القانون.

أظهرت نتائج المؤشر لعام 2017⁽¹⁾ أن البلدان حول العالم لا تزال تواجه تحديات فادحة في مجال الحوكمة، إلا أن بعضها قد تجنب لعنة الموارد، كما أظهرت النتائج أن الثراء ليس شرطاً مسبقاً للحوكمة الجيدة.

(*) معهد حوكمة الموارد الطبيعية: هو معهد صنع سياسات مستقل غير ربحي ومنظمة تقدم منحاً مالية وتشجع على الإدارة المسؤولة للنفط والغاز والموارد المعدنية من أجل المنفعة العامة، ويعمل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين والمجالس التشريعية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمؤسسات الدولية لتعزيز الحوكمة الفعالة في الصناعات الاستخراجية WWW.RESOURCEGOVERNANCEINDEX.ORG

(1) معهد حوكمة الموارد الطبيعية، مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017، 2017، ص 12

من بين 81 بلداً في مؤشر حوكمة الموارد هناك 47 بلداً يصنفها صندوق النقد الدولي على أنها غنية بالموارد، ويهيمن على اقتصادها النفط أو الغاز أو المعادن⁽¹⁾ وأغلبية هذه البلدان تعاني من حوكمة موارد ضعيفة أو سيئة أو فاشلة طبقاً لتقييمات المؤشر، ولكن هذا التناقض ليس شاملاً، فهناك بلدان مثل بوتسوانا وإندونيسيا ومنغوليا والنرويج، جميعها تعتمد على الموارد، ولكنها تقع في نطاق الأداء الجيد أو المقبول، والجدول التالي يوضح أفضل دول العالم في إدارة مواردها الطبيعية، طبقاً لمؤشر حوكمة الموارد الطبيعية:

جدول رقم (1-3)

أفضل دول العالم في حوكمة مواردها الطبيعية

ترتيب المؤشر	البلد	نتائج المؤشر
1	النرويج	86
2	شيلي	81
3	المملكة المتحدة	77
4	كندا (ألبرتا)	75
5	الولايات المتحدة الأمريكية (خليج المكسيك)	74
6	البرازيل	71
7	كولومبيا (النفط والغاز)	71
8	أستراليا (الغربية)	71
9	الهند	70
10	كولومبيا (التعدين)	69

المصدر: معهد حوكمة الموارد الطبيعية، مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017، 2017، ص 20

يتضح من الجدول السابق رقم (1-3) أن البلدان الغنية ليست محصنة من مشكلات حوكمة الموارد، فمثلاً دولة كالولايات المتحدة، في تقييم سياساتها وممارساتها في حماية البيئة المحلية في خليج المكسيك، لم تكن على رأس القائمة، كما أنه من بين 13 بلداً من البلدان منخفضة الدخل في المؤشر، هناك ستة بلدان، جميعها في الشرق الأوسط، فشلت في تحقيق نتيجة جيدة أو مقبولة في النتائج المركبة للمؤشر. وعلى العكس هناك العديد من البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل ذات الأداء الجيد نسبياً تقدمت في المؤشر. ومثال على ذلك شيلي، والتي

(1) صندوق النقد الدولي، أطر سياسات الاقتصاد الكلي للبلدان النامية الغنية بالموارد، 2012، التذييل 1،

حصلت على المرتبة الثانية في المجلد، في حين تقع البرازيل والهند وكولومبيا ضمن قائمة أفضل 10 دول.

يظهر من العرض السابق، أهمية دراسة الدول التي حققت تقدماً وفقاً لمؤشر حوكمة الموارد، والبداية مع الدولة الأولى على المؤشر وهي النرويج.

1- النرويج:

لم تنتهج النرويج نهج باقي الدول النفطية التي كانت متلهفة لاكتشاف النفط وإنتاجه، حيث كانت تنظر للشركات النفطية كمجموعة من المغامرين الذين يحملون باكتشافات كبيرة تساعد على تقليل اعتماد الغرب على استيراد النفط من الخارج، بالإضافة لرفاهية الشعب النرويجي التي كانت لا تحتل أية مغامرة مغرية محفوفة بالمخاطر، غير أن اكتشاف الغاز في هولندا وبريطانيا في جنوب بحر الشمال رفع من احتمالية وجود الغاز في المياه النرويجية مما غير من توقعات النرويج بخصوص هذا المسألة، لتبدأ في مرحلة التنقيب، ليتم اكتشاف النفط في بحر الشمال في عام 1969 وبدء الإنتاج في عام 1971⁽¹⁾.

ورغم حداثة التجربة النرويجية، إلا أنها استطاعت أن تتميز سريعاً، حيث احتلت النرويج المركز الأول بمؤشر حوكمة الموارد، وأحرزت 86 نقطة من أصل 100 نقطة بالمؤشر المركب، وعلى صعيد المؤشرات الفرعية، استطاعت أن تحقق 97 نقطة من أصل 100 نقطة بمؤشر "نتائج البيئة التمكينية"^(*) كما استطاعت تحقيق 84 نقطة على المؤشر الفرعي "نتائج إدارة الدخل"^(**) فيما حققت 77 نقطة من أصل 100 نقطة على المؤشر الفرعي "تحقيق القيمة"^(***).

تعد النرويج إحدى الدول الرئيسية في تصدير النفط، حيث تبلغ صادرات النفط والغاز 58% من إجمالي صادراتها⁽²⁾، وتبلغ احتياطياتها 5 مليارات برميل⁽¹⁾ واحتياطيات الغاز 66

1 محمد الجبوري، طالب الكريطي، محمد الزبيدي، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، ص 138
(*) مؤشر البيئة التمكينية يقيس توافر البيانات المفتوحة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، ومكافحة الفساد وسيادة القانون، وجودة اللوائح، وفعالية الحكومة، وإبداء الرأي والمساءلة.
(**) مؤشر نتائج إدارة الدخل، يقيس أداء الموازنة الوطنية، وتقاسم دخل الموارد على المستوى دون الوطني، وأداء صناديق الثروة السيادية.
(***) مؤشر تحقيق القيمة، يقيس أداء المؤسسات النفطية المملوكة للدولة، والآثار المحلية للصناعة، والضرائب ومنح التراخيص.

(2) البنك الدولي، مؤشرات التنمية، مؤشر صادرات الطاقة كنسبة من الصادرات

تريليون قدم مكعب⁽²⁾ واستطاعت النرويج أن تستفيد من الإدارة السليمة لمواردها الطبيعية في دفع نموها الاقتصادي.

ويمكن تلخيص أهم أسباب نجاح تجربة النرويج في مجال إنتاج النفط والصناعة النفطية من خلال النقاط التالية:

أ- السياسة التخطيطية في التعاقد مع الشركات:

بدأت النرويج خلال الفترة (1969 - 1971) اتباع مبدأ المشاركة الحكومية كمستثمر في عمليات النفط، حيث تم تكوين شركة متحدة بين الشركة الحكومية والشركات الأخرى، ومن أجل ترضية أكبر عدد من الشركات جنت الحكومة لمنح الرقعة الواحدة لعدد من الشركات تختارها الوزارة من بين الشركات التي قدمت الطلب للحصول على تلك الرقعة، ليتطور الأمر لتكوين شراكة غير متحدة بين حاملي التراخيص في الرقعة، ودعت الشركات الراغبة لتقديم عروضها لـ 278 رقعة محددة في بحر الشمال، وبعد دراسة العروض منحت 78 رقعة لـ 9 مجموعات مختلفة من الشركات، ليتم حفر أول بئر استكشافي في عام 1966 ويستمر الحفر، حتى بلغ عدد الآبار 13 بئرا في عام 1968. وبدأت الإنجازات تتوالى في اكتشاف آبار النفط واحتفظت النرويج بهدوء كامل في مواجهة هذه الاكتشافات، وبدلاً من تصعيد عمليات التنقيب نتيجة للاكتشافات فضلت طوال السبعينات من القرن العشرين المزيد من التأني في منح رقع جديدة للتنقيب وذلك لتهيئة البلد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لتقبل صناعة النفط والاستفادة منها، حيث لم يزد عدد الرقع المرخصة سنوياً عن 5 رقع فقط طيلة مدة السبعينات، غير أن الحكومة قررت في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين زيادة عدد الرقع المرخصة سنوياً، حيث بدأت تمنح الرقع بحسب مقتضيات المناطق المختلفة⁽³⁾.

ب- التشريعات البرلمانية الداعمة للسياسة النفطية:

قرر البرلمان النرويجي في بداية الاكتشافات عدم السماح للشركات بمباشرة عمليات التطوير، دون موافقته، للتحكم في استثمارات الدولة بصفتها شريكاً مباشراً في عمليات النفط

(1) التقرير السنوي لعام 2016، منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"

(2) احتياطات الغاز المؤكدة في 2016، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)

(3) فاروق قاسم، النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبته، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت،

والتأكد من أن الاستثمارات الضخمة في عمليات التطوير لا تؤدي لأضرار مباشرة أو غير مباشرة للبيئة⁽¹⁾.

وقد قدمت الحكومة للبرلمان، تقريراً في عام 1974، يؤكد على أهمية الموافقة على أن تتم عمليات النفط بشكل تدريجي وبصورة مخططة من أجل تحاشي زيادة الاعتماد على موارده، نتيجة الخوف من نقل الطاقات المالية والبشرية من الصناعات التقليدية للنفط، مما يضعف الصناعات التقليدية والتصعيد في عمليات النفط وزيادة الاستهلاك المحلي مما يؤدي لزيادة الطلب على الأيدي العاملة وهو الذي سينعكس بدوره على ارتفاع تكاليف الإنتاج للصناعات التقليدية⁽²⁾.

ت- السياسة الضريبية الساندة لقطاع النفط:

اعتمدت النرويج في كل جولة من جولات التراخيص للشركات الأجنبية نظاماً ضريبياً يختلف عن النظام المعتمد في الجولات الأخرى، وفي كل مرة تقدم الحكومة تعديلات مهمة على النظام الضريبي، ولم يبق النظام الضريبي على ما هو عليه دون تعديل، ففي عام 1986 قدمت الحكومة النرويجية تعديلات مهمة في النظام الضريبي، كمحاولة لتشجيع الشركات على الاستثمار في الاستثمار⁽³⁾.

ث- النجاح في خلق الترابطات بين قطاع النفط وقطاع الصناعات الوطنية:

شجعت السلطات الحكومية دعم الصناعة النفطية عن طريق الصناعات الوطنية الأخرى، حيث أعلنت عن أن مساعدة الصناعة النرويجية في المساهمة في عمليات النفط ستكون أحد المعايير التي ستستعمل عند اختيار الشركات في جولات التراخيص، كذلك كان وجود الكفاءات الصناعية المختلفة التي لها ارتباط بصناعة النفط عاملاً مهماً في نجاح المشاركة الوطنية في عملية النفط.

ج- برنامج ضمان الجودة:

عكفت وزارة المالية في النرويج على وضع إطار برنامج ضمان الجودة كإطار حكومي إلزامي في عام 2000، فبعد سلسلة من المشروعات الكبرى غير الناجحة وتجاوزات متكررة في الإنفاق على المشروعات خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، قررت وزارة

(1) محمد الجبوري، طالب الكريتي، محمد الزبيدي، مصدر سابق، ص 143.

(2) Kimmitt, Robert M. "Sovereign Wealth Funds and The World Economy", Foreign Affairs: vol. 87, no. 1, 2008; p: 69 – 71.

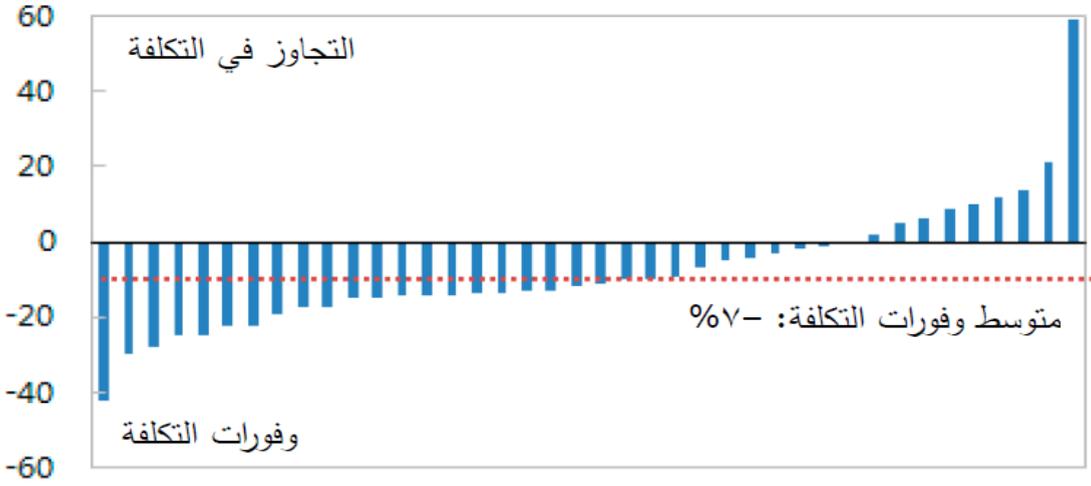
(3) محمد الجبوري وآخرون، مرجع سابق، ص 144

المالية إخضاع جميع المشروعات الممولة من الدولة التي تزيد قيمتها على 500 مليون دولار لتقييم خارجي إلزامي⁽¹⁾.

استطاع برنامج ضمان الجودة أن يحقق تأثيرا إيجابيا ووفورات ضخمة في التكلفة، حيث تشير إحدى الدراسات البحثية إلى استكمال 32 مشروعا بالتكلفة المحددة أو دونها، وذلك من أصل 40 مشروعا خضعت لبرنامج ضمان الجودة خلال الفترة (2000 - 2009) وتم تنفيذها خلال الفترة (2000 - 2012). وذلك حسبما يوضح الرسم البياني رقم (1-3):

رسم بياني رقم (1-3)

مدى الانحراف المعياري بين تكلفة المشروع النهائية وميزانية المشروع%



Source: Samset, Knut, and Gro Holst Volden. "Investing for Impact Lessons with the Norwegian State Project Model and the First Investment Projects That Have Been Subjected to External Quality Assurance." Norwegian University of Science and Technology, Norway, 2013; p: 36.

يقدر إجمالي صافي الوفورات المحققة في المشروعات بحوالي 7% من إجمالي قيمة الاستثمارات كما يوضح الرسم البياني رقم (1-3) وهو تقدم ملحوظ مقارنة بالتسعينات من القرن الماضي.

ح- استغلال وتوظيف العوائد النفطية:

أسست النرويج عام 1990 الصندوق الحكومي للنفط "Petroleum Fund State"⁽¹⁾، أكبر صناديق الثروة السيادية على مستوى العالم، حيث إن ارتفاع نفقات دفع رواتب المتقاعدين

(1) تيم كالين وهونان كو، إطار مالي لدعم النمو وإدارة الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة، واشنطن، 2015، ص 34.

بسبب شيخوخة السكان وانخفاض احتياطياتها من النفط دفعتها لإنشاء صندوق النفط، بقصد تحسين انضباط سياساتها المالية في المدى الطويل.

يعمل الصندوق على تكوين احتياطيات مالية عند وجود فائض في الميزانية العامة وتستخدم موارد الصندوق عند انخفاض أسعار النفط والإيرادات العامة أو ارتفاع النفقات الاجتماعية، ويسهم كذلك في إحداث توازن أكبر في استغلال موارد النفط بين الأجيال ويعزز الشفافية في استعمال مداخل النفط⁽²⁾.

يعتبر صندوق النفط الحكومي للنرويج من أهم صناديق النفط الفعالة والناجحة كونه كان يعمل كحساب حكومي تحت إشراف وزارة المالية، كما أنه يخضع لمعايير مشددة من الشفافية، والمحاسبة، ونظام الإدارة⁽³⁾ فهو أفضل ممارسة لأنها تشكل جزءاً من استراتيجية متماسكة لسياسة المالية العامة تتألف من دعامتين رئيسيتين: الأولى، أن سياسة المالية العامة تهدف إلى تهدئة الإنفاق العام مع مرور الوقت وفك ارتباطه بإيرادات النفط المتقلبة. والثانية: أن سياسة المالية العامة تسعى لاستبدال ثروة النفط بأصول مالية، ينتظر في واقع الأمر أن تزداد قيمتها مع مرور الوقت لكي تتمكن من تلبية الزيادة المتوقعة في الإنفاق العام الناجمة عن تزايد عدد السكان المسنين.

يجمع الصندوق الحكومي النرويجي جميع إيرادات النفط وعائدات الاستثمارات المالية، ولا يحول إلى الموازنة مبالغ إلا بالقدر الضروري لتمويل العجز غير النفطي الذي يتحدد حجمه بالأهداف السنوية المتوسطة وطويلة الأجل لسياسة المالية العامة.

يعتبر الإطار المؤسسي المستقر في النرويج، وتاريخها الطويل في شفافية عمليات السياسة المالية العامة والبنك المركزي، واتساع قاعدة إيراداتها العوامل الرئيسية التي تسمح بالإدارة الشفافة لإيرادات الموارد كجزء من نظام متكامل لإدارة المالية العامة⁽⁴⁾.

تتمثل أهداف الصندوق في:

- تعزيز قدرة الحكومة على التسيير طويل الأجل لمداخل الثروة النفطية.
- تحقيق مبدأ التوزيع العادل للثروات بين الأجيال.

(1) FasanoUgo, " Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries ", International Monetary Fund Working Paper 00/112 , June 2000 ; P: 4.

(2) صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 63

(3) FasanoUgo, Op. cit, P13-14.

(4) صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 59-60

- تحويل الثروة النفطية إلى ثروة مالية من خلال استثمارها في الأسواق المالية العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ العائد - المخاطرة.

- الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة وحمايتها من أثر تقلبات المداخيل النفطية. ولقد أسهم ذلك في أن تصبح النرويج واحدة من أغنى البلدان في العالم، من خلال بنائها نموذجاً تتمحور فكرته حول توفير المال الذي تمتلكه من عائدات النفط بدلاً من إنفاقه، حيث حققت وفورات متنامية ضخمة، خلال الفترة ما بين 2000-2008 عندما شهدت أسعار النفط ارتفاعاً قياسيًّا، مما أدى إلى نمو كبير وغير متوقع في إيرادات الصندوق من 44 مليار دولار إلى 322 مليار دولار خلال الفترة ذاتها، كما شهدت هذه الفترة أيضاً تغييراً في اسم الصندوق، فانتقل من تسمية صندوق النفط إلى صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي " Government Pension Fund Global (GPF) (1).

من أهم العوامل التي أسهمت في نجاح هذه التجربة، هي تنفيذ النرويج لسياسات سليمة وشفافة في مجال السياسة المالية سمحت بتعميم تأثير تقلبات عائدات النفط على الطلب المحلي، وبالتالي تخفيض الضغوط التضخمية واحتواء ارتفاع سعر الصرف الحقيقي عندما ترتفع أسعار النفط، أما عندما تتراجع أسعار النفط فتستعمل الموارد المالية المتراكمة سلفاً في الصندوق لتجنب التقلبات الدورية في النفقات العامة ونتائجها السلبية على الاستثمار والنمو، وكانت من أهم النتائج المحققة هي العلاقة السلبية بين نفقات الميزانية والعائدات المتدفقة، وبهذا تكون الحكومة نجحت في عزل تأثير تقلبات عائدات الموارد على سياسة الإنفاق العام (2).

من ثم فقد أسهم الصندوق في تجنب إصابة الاقتصاد النرويجي بـ "لعنة الموارد" كلما تراجعت أسعار النفط عالمياً، حيث لم تتأثر التنمية الاقتصادية سلباً في البلاد، ولم يتم تسجيل عجز في الموازنات العامة للدولة. ففي الواقع، تقوم الحكومة النرويجية بسحب كمية قليلة من أموال الصندوق، وينسبة لا تتجاوز 4% سنوياً، كي تتفقه على تدعيم ميزانياتها العامة فقط، إذ لا يُسمح للصندوق السيادي بالاستثمار في النرويج خشية حدوث تضخم مرتفع، بل يجري استخدامه لدعم الصناعات المحلية وتنمية صناعات جديدة مُستدامة، تُسهم في جعل الشركات غير النفطية أكثر فُدرَةً على المنافسة عالمياً (3).

(1) فرحات عباس، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية - دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر، مجلة

الباحث الاقتصادي العدد4، ديسمبر 2015، ص 18

(2) FasanoUgo, Op. cit, P6.

(3) مازن إرشيد، لعنة الموارد، جريدة العربي الجديد، 19 أغسطس 2015.

2- شيلي

تعد شيلي إحدى الدول الغنية بالموارد التي تمتاز بنجاحها في تفادي نقمة الموارد وتحقيق قدر كبير من الاستقرار في النشاط الاقتصادي، حيث اتصفت سياساتها الاقتصادية خلال العقود الماضية بوعي تام بهذه المشكلة، من خلال تبنيها لاستراتيجيات اقتصادية مناسبة مكنتها من تفادي أعراض نقمة الموارد بقدر كبير من النجاح.

جاء ترتيب "شيلي" في المركز الثاني بعد النرويج بمؤشر حوكمة الموارد، حيث أحرزت 81 نقطة من أصل 100 نقطة بالمؤشر المركب، وعلى صعيد المؤشرات الفرعية، استطاعت أن تحقق 90 نقطة من 100 نقطة بمؤشر "نتائج البيئة التمكينية" كما استطاعت تحقيق 81 نقطة على المؤشر الفرعي "نتائج إدارة الدخل" فيما حققت 74 نقطة من أصل 100 نقطة على المؤشر الفرعي "تحقيق القيمة".

تمتلك "شيلي" أكبر احتياطي عالمي من معدن النحاس⁽¹⁾ ويمثل قطاع التعدين الذي يقوم النحاس فيه بدور رئيس 54% تقريبا من صادرات شيلي، بينما يمثل 15% من الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾، حيث يمثل ركيزة اقتصادية مهمة للاقتصاد الشيلي، وتدعم الحكومة الشيلية بقوة الاستثمار في هذا القطاع وقامت بتعديل قوانينها ولوائحها الخاصة بصناعة التعدين لخلق بيئة استثمارية مواتية للأجانب.

بفضل الإنتاج الضخم من مورد النحاس والتشريعات المتقدمة التي سنتها الحكومة الشيلية وبيئة الاستثمار الصحية، أصبحت شيلي عاصمة تعدين النحاس في العالم، حيث تنتج أكثر من ثلث الإنتاج العالمي⁽³⁾.

الإصلاحات الشيلية:

أ- برامج تنمية تدريجية:

تبنّت شيلي برنامج إصلاحات يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي: التحرير الاقتصادي، والخصخصة وتثبيت معدلات التضخم، وبدأ تبني هذه السياسات منذ السبعينات من القرن الماضي، ثم بدأت في برنامج بقيادة بينير، وزير العمل والتضامن الاجتماعي، والذي عُين بعد ذلك في الثمانينات بحكومة بينوشيه وزيرا للتعدين، حيث تبنى برنامجا للتأمين الصحي الخاص،

(1) بيانات المعادن والنحاس، مؤسسة ستاندرد آند بورز جلوبال ماركت إنتليجانس، 11 أبريل 2017.

(2) مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 17 أبريل 2017.

(3) غرفة التجارة الشيلية الأمريكية، 11 يونيو 2015.

وإعادة تأسيس النقابات العمالية الديمقراطية، وقانونا دستوريا بتأسيس حقوق الملكية الفكرية في مجال التعدين⁽¹⁾.

ب- خصخصة الضمان الاجتماعي:

كانت شيلي أولى دول العالم في خصخصة الضمان الاجتماعي، وصار 93% من القوة العاملة مقيدا في 20 صندوقا من صناديق التقاعد الخاصة المختلفة، وارتفع متوسط العائدات الحقيقية على استثمارات التقاعد لأكثر من 10% عام 1981 فيما كانت العوائد بمنظومة الضمان الاجتماعي الأمريكية آنذاك 1%⁽²⁾.

وعمقت خطة شيلي الخاصة للتقاعد سوق رأس مال الدولة وحفزت النمو الاقتصادي. وصعد معدل المدخرات المحلي إلى 26% من إجمالي الناتج المحلي، وزاد متوسط معدل النمو الاقتصادي لأكثر من 5% سنويا منذ عام 1984، واليوم يتجاوز إجمالي الصناديق في منظومة شيلي الخاصة للمعاشات 120 مليار دولار، بما يمثل 80% من إجمالي الناتج المحلي لشيلي.

ت- صندوق تثبيت إيرادات النحاس:

وللاستفادة من هذا المورد الضخم، أنشأت شيلي صندوقاً لتثبيت إيرادات النحاس " The Copper Stabilization Fund"⁽³⁾، في سنة 1985 بهدف تثبيت كل من سعر الصرف وعوائدها المالية من تأثير التقلبات في عائدات النحاس، وقد عمل الصندوق الشيلي في ظل سياسة مالية تتميز بالانضباط الشديد، وبصفة عامة تعتبر تجربة شيلي في إنشاء صندوق التثبيت تجربة ناجحة، حيث إن نفقات الميزانية لم تتبع تقلبات المداخيل بصفة مماثلة.

لقد سمح صندوق التثبيت في شيلي بمضاعفة موارد المالية، خاصة في النصف الثاني من سنة 1980 عندما ارتفعت أسعار النحاس في الأسواق العالمية، وقد استعملت موارد الصندوق لدعم الإيرادات في فترة انخفاض أسعار النحاس، كما استعملت الحكومة هذه الموارد كذلك في تسديد الديون الخارجية، وحديثاً لدعم الأسعار المحلية للبنزين.

(1) مارك سكاوزن، قوة الاقتصاد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2016، ص 68.

(2) المرجع السابق، ص 70.

(3) FasanoUgo, " IBID, P:99.

ث- قاعدة الفائض المالي الهيكلي:

لكي تضع شيلي إطاراً قانونياً ومالياً لسياساتها الاقتصادية فقد أقرت في عام 2000 قاعدة الفائض المالي الهيكلي The Structural Fiscal Surplus Rule، التي تهدف إلى أن يصبح الإنفاق الحكومي مرتبطاً بالإيرادات الهيكلية وليس مرتبطاً بالإيرادات الجارية.

يقصد بالإيرادات الهيكلية الإيرادات التي يمكن أن تحصلها الحكومة في حال نمو الإنتاج عند معدلاته الطبيعية، وبقاء أسعار اثنين من أهم صادراتها من مواردها الطبيعية وهما النحاس والموليبدينوم عند مستوياتها المتوقعة على المدى الطويل، وتكون الإيرادات الهيكلية أدنى من الإيرادات الجارية عندما يعمل الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى أدائه الطبيعي أو في حال تراجع إيرادات البلاد من صادراتها من الموارد الطبيعية، كما تكون أعلى من الإيرادات الجارية عندما يحدث العكس.

ومن ثم في فترات الازدهار حيث تزيد الإيرادات الجارية عن الإيرادات الهيكلية، يوجه الفرق إلى بناء المدخرات ولا يسمح بارتفاع الإنفاق الحكومي، وفي فترات الركود، وبالرغم من أن الإيرادات الجارية في هذه الحالة ستقل عن الإيرادات الهيكلية، إلا أن الإنفاق الحكومي يحافظ على مستواه ولا يتم خفضه كونه مرتبطاً بالإيرادات الهيكلية المفترض تحصيلها في الظروف الطبيعية التي هي قيمة ثابتة محددة مسبقاً، ويتم تمويل عجز الميزانية في هذه الحالة من المدخرات التي تم بناؤها أثناء فترات الازدهار.

يمكن إيجاز أهم المكاسب الاقتصادية التي حققتها شيلي من تطبيق قاعدة الفائض المالي الهيكلي في النقاط التالية⁽¹⁾:

1- أصبح الإنفاق الحكومي معاكساً للدورة الاقتصادية لا مواكباً لها، حيث تسمح هذه القاعدة بأن يكون هناك عجزاً في الموازنة الحكومية خلال الانكماش أو انخفاض أسعار النحاس، كما تتيح بناء فوائض مالية عندما يزدهر الاقتصاد أو ترتفع أسعار النحاس، مما يؤدي إلى تقليل حدة الدورة الاقتصادية وبالتالي الحد من حالة عدم التأكد التي لها انعكاسات إيجابية مهمة على الاستثمارات والرفاه الاجتماعي.

2- ضمنت هذه القاعدة الاستدامة المالية للسياسات الحكومية، مما سمح بالتخطيط طويل المدى، والحد من تذبذبات الإنفاق الحكومي، وتوفير تمويل للبرامج الاجتماعية الطموحة.

(1) عبدالرحمن محمد السلطان، كيف تغلبت شيلي على نقمة الموارد؟، صحيفة الجزيرة، 16 يوليو 2013، العدد 14901.

3- تحسين مصداقية الحكومة كمصدر للديون في السوق المالية مما يخفض فوائد الديون السيادية ومخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية من الدول الأخرى.

4- تخفيض علاوة مخاطر الدين السيادي مما قلل من تكلفة التمويل الخارجي للمنشآت الخاصة باعتبار أن الدين السيادي يُستخدم كمؤشر لقياس المخاطر.

5- حماية تنافسية الصادرات الشيلية خلال فترة ارتفاع أسعار النحاس من خلال تفادي حدوث نمو غير ضروري في الإنفاق العام وارتفاع مؤقت في القيمة الحقيقية للعملة المحلية.

6- دعم الادخار العام مما قلل من الحاجة إلى التمويل الخارجي في فترات الأزمات والانكماش وبالتالي تحاشي شيلي واحداً من أهم مصادر الخطر على الاقتصاد الكلي.

7- حققت شيلي استقراراً نسبياً في النشاط الاقتصادي مما ساعد على نمو الاقتصاد الشيلي بمعدلات تتناسب مع مستويات اتجاهه الطبيعي.

8- أصبح النمو الاقتصادي مستقلاً عن تقلبات معدلات التبادل التجاري وغيرها من المتغيرات الخارجية، فعندما تتراجع أسعار النحاس مثلاً فإن النشاط الاقتصادي لا يتراجع بنفس النسبة والعكس صحيح.

يمكن توضيح الطفرة الكبرى في أداء الاقتصاد الشيلي: من خلال مجموعة من المؤشرات منها:

- تضاعف الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس بشكل كبير، حيث ارتفع من 44.5 مليار دولار في عام 1970 إلى 269 مليار دولار في عام 2016.
- وظل الاقتصاد بطيئاً حتى عام 2003، وعندما بدأت تظهر علامات واضحة على الانتعاش، وتحقيق نمو بالناتج المحلي الإجمالي نسبته 4%، ليصعد بعدها الاقتصاد بنسبة 6% في عام 2004، ويحقق متوسط معدل النمو خلال الفترة من (2006 إلى 2016) يبلغ 3%.
- وتم تصنيف شيلي عام 2005 المنضوية تحت قائمة الدول في الشريحة العليا من الدخل المتوسط.
- ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 2463 دولاراً عام 1980 إلى 15.452 ألف دولار في عام 2012.
- انخفاض معدلات الفقر إلى النصف.

ما يمكن استنتاجه من هذه التجارب:

يجب التنبيه إلى أن تأسيس الدول ذات الموارد الطبيعية لصناديق سيادية أو صناديق النفط لا يعني بالضرورة وجود نموذج موحد لهذه الصناديق إذ يلاحظ وجود اختلافات بين تجارب الدول تشمل على وجه الخصوص: أهداف وهيكل وآليات عمل وحتى التسميات الرسمية المعتمدة لهذه الصناديق إلا أن العامل المشترك بينها هو مصدر تمويلها الذي يتمثل أساساً في الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار المورد الطبيعي على المستوى العالمي⁽¹⁾.

لاحظت دراسة لصندوق النقد الدولي أن تجارب العديد من صناديق استقرار عائدات الموارد الطبيعية، أن وجود تلك الصناديق بحد ذاته لا يسهم في الانضباط المالي وتجنب الاقتصاد النفطي مثالب تقلبات الإيرادات حيث أن التجارب الناجحة مثل صندوق التقاعد النرويجي لا يعود إلى وجود الصندوق ولكن إلى الانضباط المالي ووضوح السياسات المالية والنقدية والشفافية في تلك الدولة. ولكنه يسهم في الحد من التقلبات في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

على الجانب الآخر، كانت تجربة صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر التي تعرضت للعديد من الانتقادات بسبب تداخل الأدوار التي يقوم بها مع السياسة المالية، وأهم هذه الانتقادات⁽²⁾:

- إن تكامل صندوق ضبط الإيرادات مع الميزانية العامة للجزائر قد يكون ضعيفاً مما سيؤدي إلى فقدان الرقابة المالية الشاملة وخلق صعوبات في تنسيق النفقات مثل ازدواج النفقات واتخاذ قرارات بشأن الإنفاق الرأسمالي دون أن تأخذ بعين الاعتبار تداعياتها على الإنفاق الجاري في المستقبل.
- قد تخلق برامج الإنفاق المنفصلة عن الميزانية العامة صعوبات بشأن كيفية تحديد أولويات الإنفاق، بالإضافة إلى أي من هذه النفقات سيمولها الصندوق وأي منها ستتكفل به الميزانية.
- قد يعقد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر إدارة الأصول والخصوم في الموازنة العامة، كما قد لا تعكس إدارة الصندوق الحافظة المالية للحكومة، فمثلاً قد تلجأ الميزانية للاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة في حين يستثمر الصندوق رؤوس أمواله في أصول إيراداتها ضعيفة.

(1) بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2010، ص 83-84.

(2) داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011-2012، ص 159.

• يمكن أن يقوض صندوق ضبط الإيرادات نظام الإدارة والشفافية والخضوع للمساءلة إذ إن صناديق الضبط تقع بطبيعتها خارج نظم الميزانية القائمة كما أن سياساتها غالباً ما تتسم بسرية لطبيعتها السيادية الأمر الذي يجعل عملية المراقبة تنحصر ضمن عدد محدود من السياسيين المعنيين، مما سيجعلها عرضة لإساءة استخدام موارده والتدخل السياسي. كما أن طبيعتها المتكاملة من بنود الميزانية العامة تجعل من الصعب على البرلمان والرأي العام رصد استخدامات الموارد العامة.

على صعيد آخر، أظهرت دراسة أخرى لصندوق النقد الدولي شملت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن وجود تلك الصناديق ساهم في زيادة الانضباط المالي وتحسين إدارة إيراداتها⁽¹⁾. وبشكل عام فإن وجود صناديق لاستقرار تلك العائدات لا يغني عن ضرورة وجود قواعد مالية واضحة ودرجة من المساءلة والشفافية في صياغة وإدارة المالية العامة عموماً⁽²⁾.

(1) يمكن مراجعة: مسودة المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2004

(2) ماجد عبدالله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، بحوث اقتصادية عربية

2009 العدد 47، ص 59.

المبحث الثاني

تحليل رؤية السعودية للتحول الوطني

يتناول هذا المبحث، دوافع توجه المملكة العربية السعودية لإصدار برنامج "رؤية السعودية 2030" والبرامج التفصيلية المنبثقة من الرؤية مثل "برنامج التحول الوطني 2020" وتقديم ملخص لتلك البرامج مع أهم الانتقادات الموجهة إليهما.

أولاً: دوافع التغيير:

على الرغم من تطور الاقتصاد السعودي خلال الفترة الأخيرة ليصبح من ضمن أكبر الاقتصادات في العالم، حيث نما بمتوسط 4.5% خلال السنوات الست الأخيرة، إلا أنه لا يزال يعتمد على الإنفاق الحكومي وبرامج الدعم، وارتفاع الإنفاق الجاري - أكثر الأجزاء جموداً في الصرف الحكومي - خلال الفترة ما بين 2005 و2015، من 284 مليار ريال إلى 673 مليار ريال. إضافة إلى ذلك، لا يزال هذا الإنفاق يتم تمويله بصورة كبيرة من إيرادات النفط، فبلغ المتوسط السنوي لنسبة الإيرادات الحكومية التي تأتي من النفط خلال تلك الفترة بنحو 87%.

لقد توالى الخطط الخمسية في المملكة الواحدة تلو الأخرى حتى الخطة التاسعة (2010-2015م) وهي على نفس المنوال، تعطي الأولوية لإقامة المشاريع على تطوير ورفع القدرات العلمية والتقنية للقوى العاملة الوطنية. وأدى ذلك إلى استقدام العمالة الأجنبية لتشغيل وإدارة هذه المشاريع والمصانع ذات التقنية العالية، إلى جانب تدفق العمالة الخدمية التي تزايدت أعدادها أيضاً بسبب ارتفاع الدخل الفردي وزيادة أرباح القطاع الخاص من الإنفاق الحكومي⁽¹⁾.

كما شهدت المملكة تباطؤاً في نموها الاقتصادي أثناء العديد من حالات تراجع أسعار النفط خلال ثمانينيات القرن العشرين وأواخر التسعينيات من هذا القرن، مما أدى إلى بعض التراجع السريع في الإنفاق الحكومي، والذي أدى بدوره إلى تباطؤ النمو. ورغم أن حالة تراجع أسعار النفط الراهنة تشبه تلك الحالات السابقة، إلا أن المملكة تتمتع اليوم باحتياطات مالية ضخمة. ففي ظل تراجع أسعار النفط العالمية بنحو أكثر من 40% منذ منتصف العام 2014، وفي الوقت الذي حذرت فيه أغلب بيوت الخبرة من استمرار انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة وما يترتب عليه من تباطؤ اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، تعالت أصوات الاقتصاديين بضرورة زيادة التنويع الاقتصادي.

(1) الرؤية السعودية 2030، جدوى للاستثمار، مايو 2016، ص 2

في ظل فترة اقتصادية غير مستقرة في معظم أنحاء العالم وفي منطقة الشرق الأوسط بالتحديد، ومع تذبذب سعر النفط الذي يعتبر العائل المادي الأول للمنطقة، تحتاج المملكة إلى مراجعة فعلية لبناء بنية اقتصادية قوية لا يشكل النفط عمودها الإقتصادي كما كان الحال طوال السنوات المنصرمة، بل مكون من مكونات عديدة لاقتصاد متنوع وقوي، حتى تلبي احتياجات ديمغرافية السعودية والتي تتسم بنسبة عالية من الشباب وذلك بخلق فرص عمل وإسكان ومؤسسات تعليمية ومواصلات وغيرها من احتياجات المواطن.

كما تعي المملكة أنها لا تستطيع مواجهة العجز المتزايد في الميزانية والذي بلغ نحو 384 مليار في 2016 باستنزاف احتياطي النقد الأجنبي لديها والذي يقدر بنحو 740 مليار دولار نهاية العام 2014، والذي استهلك منه العام 2015 نحو 115 مليار دولار. ومن أجل مواجهة تحديات عصر انخفاض أسعار النفط، والانتقال إلى عصر ما بعد النفط، بعد أن شكلت عائداته نحو 90% من إجمالي الميزانية السعودية، سعت المملكة إلى تنفيذ برامج اقتصادية واجتماعية وتنموية، تتفقد الاقتصاد السعودي من تبعيات استمرار تهاوي أسعار النفط، التي كبدت الميزانية السعودية عجزاً يصل إلى 15% من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

إن آثار تذبذبات أسعار النفط كما أسلفنا ذكره في الفصل الثاني، على مؤشرات الاقتصاد الكلي السعودي، تحتم على الدولة اتخاذ قرار تجاه تخفيف هذه الآثار، وتبني سياسة مختلفة تساعدها على تجنب تلك الصدمات.

في هذا الإطار، تبنت المملكة العربية السعودية "رؤية 2030" لتكون منهاجاً وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة، وقد رسمت الرؤية التوجهات والسياسات العامة للمملكة، والأهداف والالتزامات الخاصة بها.

ثانياً: رؤية المملكة العربية السعودية 2030:

أعلنت السعودية في الخامس والعشرين من شهر أبريل لعام 2015 "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، شملت هذه الرؤية خطاً واسعاً لبرامج اقتصادية واجتماعية وتنموية تستهدف الانتقال بالسعودية، لمرحلة ما بعد النفط، وتتضمن خارطة محددة الخطوات لتحقيق أهداف السعودية في الاقتصاد والتنمية، خلال الـ15 عاماً المقبلة. وانسجاماً مع "رؤية 2030" تمت إعادة هيكلة بعض الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات العامة بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة، وبحقق الكفاءة والفاعلية في ممارسة أجهزة الدولة لمهامها واختصاصاتها على أكمل وجه، ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين وصولاً إلى التنمية المستدامة. وقد كلف

مجلس الوزراء مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بوضع الآليات والترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية ومتابعة ذلك.

وبقراءة تحليلية لرؤية السعودية 2030⁽¹⁾ يلاحظ أنها تقوم على ثلاثة مرتكزات أساسية تسمى: عوامل النجاح وهي :

- وجود الحرمين الشريفين.
- قدرات استثمارية ضخمة.
- موقع جغرافي استراتيجي.

وتقوم الرؤية على ثلاثة محاور هي: المجتمع الحيوي والوطن الطموح والاقتصاد المزدهر، ويشتمل كل محور من تلك المحاور الثلاثة على عدة محاور فرعية. يقوم محور المجتمع الحيوي على القيم الحضارية والثقافية الفريدة للمملكة ويشتمل على أهداف والتزامات تهدف إلى تطوير الهوية الوطنية الراسخة للمملكة العربية السعودية. ويركز محور الوطن الطموح على دور الحكومة وكيف يمكن أن تصبح ذات أداء رفيع من خلال رفع مستويات الكفاءة والمسؤولية والمحاسبة. ويركز محور الاقتصاد المزدهر على إيجاد الفرص من خلال استخدام الأدوات الاستثمارية المتاحة، وهو يستهدف تنويع الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال وجذب أفضل المواهب.

برامج الرؤية:

أ- **تحويل أرامكو وصندوق الاستثمارات العامة:** تعتزم الحكومة تحويل شركة أرامكو، من شركة منتجة للنفط إلى شركة عالمية صناعية متعددة النشاطات والجنسيات. وبيع حصة نقل عن 5% في أرامكو وتقدر قيمتها بنحو 2 أو 2.5 تريليون دولار، عن طريق طرح الأسهم للاكتتاب العام الأولي الدولي. وتتطوي هذه الخطة، على تحويل صندوق الاستثمارات العامة إلى أكبر صندوق سيادي دولي في العالم عن طريق تحويل ملكية أرامكو لتؤول لهذا الصندوق. ومن المحتمل أن يستهدف صندوق الاستثمارات العامة، فرصا استثمارية عالمية عن طريق المساهمة في شركات عالمية كبرى وفي التقنيات الناشئة.

(1) يمكن مراجعة: رؤية السعودية 2030، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي، السعودية، 25 أبريل

ب- **الخصخصة:** سوف تدعم عائدات الخصخصة مجهودات المملكة الرامية لزيادة إيراداتها في المدى المتوسط، والمستهدف لمساهمة القطاع الخاص، مدعوما بالخصخصة وبالإصلاحات في الأنظمة، أن تصل إلى 65% من الناتج المحلي الاجمالي من نحو 40% حاليا.

ت- **الحج والعمرة:** حظيت السياحة الدينية بتركيز قوي، فخلال العقد المنصرم، أدت توسعة الحرمين الشريفين، إلى مضاعفة عدد المعتمرين ثلاث مرات، ليصل إلى 8 ملايين معتمر في 2015. وتتضمن الرؤية، زيادة الطاقة الاستيعابية السنوية للحرمين الشريفين، لتصل إلى 15 مليون معتمر بحلول عام 2020 وإلى 30 مليون بحلول عام 2030.

ث- **المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:** حيث تسهم بنسبة 20% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تصل إلى 70% في الاقتصادات المتقدمة. وفي هذا الصدد، سيتم تشجيع مؤسسات التمويل لتخصيص نسبة تصل إلى 20% من تمويلها الإجمالي لتذهب إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بحلول عام 2030، وتهدف الحكومة إلى زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لتصل إلى 35% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن شأن ذلك أيضا أن يدعم مجهودات الحكومة الرامية إلى خفض المعدل الكلي للبطالة ليصل إلى 7% من مستواه الذي يبلغ 12.2% في الوقت الراهن. ورفع مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى (30% مقارنة بنحو 22%).

ج- **توطين الصناعات الدفاعية والصناعات المرتبطة بها:** تخطط الحكومة لتصنيع ما نسبته 50% من الاحتياجات العسكرية، داخل المملكة. حيث تعتبر المملكة رابع أكبر دولة من ناحية الإنفاق العسكري في العالم خلال عام 2016، ويعتبر القطاع الصناعي الذي يخدم الدفاع الوطني، مقصورا على سبع شركات ومركزي أبحاث. وتعتزم الرؤية البدء في تطوير صناعات ذات قيمة عالية وأكثر تعقيدا.

ح- **رفع مستوى ريادتها في مجال النفط والغاز:** عن طريق تطوير مدينة مخصصة للطاقة، ومضاعفة إنتاج الغاز إلى جانب إنشاء شبكة وطنية لتوزيع الغاز.

خ- **التعدين:** تخطط الحكومة لإجراء إصلاحات هيكلية لزيادة استثمار القطاع الخاص في هذا القطاع. وتستهدف رفع مساهمة صناعة التعدين إلى 97 مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020، مما يؤدي إلى خلق 90 ألف وظيفة.

د- **الطاقة المتجددة:** من المتوقع زيادة استهلاك الطاقة المحلية بمعدل 3 مرات بحلول 2030، وتستهدف الخطة إنتاج 9.5 جيجا وات من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، مدعومة بتوظيف نسبة كبيرة من سلسلة قيمة الطاقة المتجددة.

ذ- **الدعم:** تهدف الخطة إلى رفع كفاءة نظام الدعم الحكومي وتحقيق أفضل استخدام من خلال إعادة توجيه هذا الدعم ليستهدف مستحقيه والقطاعات الاقتصادية.

ر- **تطوير السوق المالية:** من خلال جعلها أكثر سيولة، وإدخال بعض الأدوات الجديدة مثل سوق المشتقات المالية بحسب بعض التصريحات الحكومية.

ز- **خدمات الرعاية الصحية:** تخطط الحكومة لخصخصة المستشفيات الحكومية من أجل زيادة كفاءتها وإنتاجيتها. وتوسعة وتحسين قاعدة التأمين الطبي. وسوف يركز القطاع العام على المراقبة والتنظيم، وتطوير الرعاية الوقائية، ومحاربة الأمراض.

س- **قطاع التجزئة:** مكن النمو الضخم الذي حققه قطاع التجزئة خلال العقد المنصرم بنسبة نمو سنوي مركب تجاوزت 10% من توظيف 1.5 مليون عامل، منهم 0.3 مليون من المواطنين السعوديين. علاوة على ذلك، فإن تجارة التجزئة التقليدية لا تزال تسيطر على نسبة 50% تقريبا من السوق، مقارنة بنسبة 20% في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي. ويتيح ذلك مجالا هاما لزيادة مستوى اختراق قنوات التجارة الحديثة والتجارة الإلكترونية (يستهدف أن تبلغ 80% بحلول 2020) مما يساعد أيضا في توظيف مليون من العمالة السعودية الإضافية في هذا القطاع.

ش- **الترفيه:** من المحتمل أن تكون هناك شراكة مع شركات عالمية في مجال الترفيه لدعم هذا القطاع الذي يعتبر غير نشط في المملكة. وتخطط الحكومة لوجود أكثر من 450 ناد للهواة مسجل ومنظم بصورة احترافية، تقدم العديد من الأنشطة الثقافية والفعاليات الترفيهية. وتتضمن رؤية المملكة، زيادة إنفاق الأسر على النشاطات الثقافية والترفيهية داخل المملكة، من نحو 2.9% إلى 6%، وزيادة نسبة الأفراد الذين يمارسون الرياضة مرة واحدة على الأقل أسبوعيا، من 13% من السكان إلى 40%.

ص- **الإسكان:** بينما يملك 47% من العائلات السعودية مساكنهم الخاصة بهم، فإن الحكومة تهدف لزيادة هذه النسبة إلى 52% بحلول 2020، وتخطط الحكومة للسماح لغير السعوديين بتملك العقارات في مناطق معينة - مما سيزيد الطلب في تلك المناطق. ويشكل غير السعوديين نسبة ثلث سكان المملكة، من المحتمل أن تستفيد شريحة الدخل العالي منهم، من هذه الفرصة، مما سينتج عنه طلبا قويا.

ض- الاتصالات والتقنية: لقد تم التركيز على توسيع تغطية شبكة الإنترنت واسعة النطاق (البرودباند)، وعلى وجه الخصوص استهداف زيادة نسبة التغطية لتصل إلى 90% في المدن ذات الكثافة السكانية العالية و66% في المناطق الحضرية الأخرى.

ط- الخدمات اللوجستية: تتطلع المملكة للاستفادة من ميزة موقعها الجغرافي، لتصبح مركزاً جذاباً رئيسياً يربط القارات الثلاث، آسيا وأوروبا وأفريقيا. وسيلعب جسر الملك سلمان الذي يربط مصر بالمملكة العربية السعودية دوراً هاماً في هذا الجانب. وسوف تنشئ الحكومة مناطق خاصة لدعم هذا القطاع.

ظ- زيادة حصة الصادرات غير النفطية: تهدف المملكة لزيادة حصة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي ما يلي بعض المعالم الرئيسية المستهدفة:

- زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من 163 مليار ريال إلى 1 تريليون ريال.
- زيادة مساهمة القطاع غير الربحي إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي، من نسبة تقل عن 1%.
- زيادة توطين قطاعي النفط والغاز من 40% إلى 75%.
- رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي 5.7%، والانتقال من المركز 25 في مؤشر التنافسية العالمي، إلى أحد المراكز الـ 10 الأولى.

ثالثاً: برنامج التحول الوطني 2020:

لأجل بناء القدرات والإمكانات اللازمة لتحقيق الأهداف الطموحة لـ "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، ظهرت الحاجة إلى إطلاق برنامج التحول الوطني على مستوى 24 جهة حكومية قائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية في العام الأول للبرنامج. ويحتوي البرنامج على أهداف استراتيجية مرتبطة بمستهدفات مرحليّة إلى العام 2020.

يهدف برنامج التحول الوطني⁽¹⁾ إلى تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتحقيق "رؤية المملكة 2030" واستيعاب طموحاتها ومتطلباتها. وتعتبر مبادرات

(1) يمكن مراجعة: برنامج التحول الوطني 2020، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي، السعودية،

يونيو 2016.

البرنامج للعام 2016 هي الموجة الأولى لتحقيق ذلك، وسيتم مراجعتها وتقييمها والنظر في كفايتها وأدائها دورياً، والنظر في اعتماد مبادرات إضافية يتم دراستها وتطويرها وفق آلية عمل البرنامج، والتزاماً بتوجه الرؤية لدعم المرونة في العمل الحكومي.

اعتمدت آلية عمل برنامج التحول الوطني أساليب مبتكرة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمبادرات. حيث قام البرنامج بوضع التكاليف التقديرية المقترحة للمبادرات وفق آليات تعظم من مشاركة القطاع الخاص ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، مما أسهم في تخفيض التكاليف التي تتحملها الحكومة ورفع العوائد المالية والاقتصادية والتنمية المتوقعة من البرنامج. وتم اعتماد 543 مبادرة للبدء في عام 2016، وقدرت تكاليفها الكلية على الحكومة للخمسة أعوام القادمة بنحو 270 مليار ريال.

جدول رقم (3-2)

ميزانية برنامج التحول الوطني 2020 (مليار ريال)

السنة	2016	2017	2018 - 2020	الإجمالي
المخصص	9	42	217	268

المصدر: الموازنة السعودية لعام 2017

وتتمثل أبرز ملامح التحول الوطني في:

- ع- تحقيق طموحات الدولة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية والتعليمية والسياسية.
- غ- تحقيق رفاه المواطن من خلال تحقيق متطلبات الحياة الكريمة للمواطن والمقيم بالمملكة.
- ف- بناء وطن قوي عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وأمنياً.
- ق- أن يكون الاقتصاد السعودي جزءاً فعالاً ومؤثراً دائماً في نظام اقتصادي عالمي.
- ك- التحول من مجتمع الرعاية إلى مجتمع العدالة المجتمعية.
- ل- مكافحة الفساد ونشر ثقافة النزاهة في المنظومة الحكومية.
- م- منح الفرصة الكاملة للتنوع والمساهمة والاستقلالية في وطن شاسع يعم السعودية.
- ن- إيجاد بدائل تدعم اقتصاد الدولة، مع توفير معلومات وإحصاءات دقيقة لدعم التحول الوطني، مع التأكيد على قياس أجهزة الدولة من خلال مؤشرات قياس متنوعة ودقيقة، على أن يكون عام 2020 موعداً لقياس أداء تنفيذ الخطط والبرامج المطروحة من المسؤولين في الأجهزة الحكومية.

واعتمد برنامج التحول الوطني الأهداف الاستراتيجية الداعمة لتحقيق "رؤية المملكة 2030" وإدراك التحديات التي تعيق تحقيقها، والابتكار في وضع مستهدفاتها للعام 2020. وتم ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى مبادرات تنفيذية خاصة بالجهات المشاركة إلى مبادرات تفصيلية لتحقيق تلك الأهداف، وتطوير خطط تنفيذ تفصيلية، ودراسة الجدوى الاقتصادية، مما يمتد وأثره على عملية التخطيط والتنفيذ ورفع كفاءة الإنفاق وتعظيم أثر هذه المبادرات في تحقيق الأولويات الوطنية.

كما حدد برنامج التحول الوطني عددا من الأولويات الوطنية المشتركة ذات الأثر والنفع العام والمبنية على الأهداف الاستراتيجية للرؤية، مثل:

- **المساهمة في توليد الوظائف:** تسهم مبادرات برنامج التحول الوطني في المساهمة في توليد أكثر من 450 ألف وظيفة في القطاعات غير الحكومية بحلول عام 2020، بما يسهم في تحقيق هدف رؤية 2030 بتنمية الفرص للجميع.

- **المساهمة في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص:** يسهم القطاع الخاص بشكل كبير في دعم وتمويل المبادرات، مما يوفر نحو 40% من الإنفاق الحكومي على المبادرات، ويسهم في تحقيق أحد أهداف الرؤية في رفع مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي.

- **المساهمة في تعظيم المحتوى المحلي:** تسهم عدد من مبادرات برنامج التحول الوطني في توظيف أكثر من 270 مليار ريال في المحتوى المحلي، ما يعزز الارتقاء بالقيمة المضافة للمحتوى المحلي، والتقليل من الاعتماد على الواردات وخلق فرص العمل.

- **المساهمة في التحول الرقمي:** يحدد برنامج التحول الوطني 5 منصات رقمية مشتركة بين الجهات العامة، و29 مبادرة رقمية جوهرية متعلقة بقطاعات حيوية، وعددا من الأصول الوطنية الرقمية يمكن استثمارها لدعم التحول الرقمي الحكومي، وذلك تماشيا مع التزام الرؤية بتنمية البنية التحتية الرقمية، وتنشيط القطاعات الاقتصادية، ودعم الصناعات ومنشآت القطاع الخاص، والدفع نحو تطوير نماذج الأعمال بين القطاعين الحكومي والخاص.

ولتحقيق استدامة العمل وتعظيم الأثر، اعتمد البرنامج على إمكانات رئيسية تسهم في رفع درجة الاحترافية وانسيابية العمل ومنها:

• **الشفافية:** بتطوير لوحة قياس أداء موحدة، تشمل جميع الأهداف والمؤشرات والمستهدفات لكل جهة. كما تقيس اللوحة مدى التقدم في تنفيذ المبادرات، بما يسهم في

رفع درجة الشفافية والمساءلة، وبما يعزز مسؤولية الإنجاز لدى الجهات المعنية بالتنفيذ، ويرفع من كفاءة وسرعة اتخاذ القرار.

- **المؤسسية:** من أجل بناء منظومة قادرة على الإنجاز، يقوم مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ببناء منظومة حوكمة متكاملة للعمل الحكومي وفق ممارسات فعالة عبر تأسيس مراكز داعمة لتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم الأداء الحكومي مثل مركز الإنجاز والتدخل السريع والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة.
- **الدعم التخصصي:** لتعزيز جودة مبادرات الجهات الحكومية، عمل برنامج التحول الوطني على رفع درجة المشاركة بين الجهات العامة عبر مواءمة المبادرات ذات الأهداف المشتركة وتعزيز التنسيق فيما بينها ونقل المعرفة عبر تأسيس وحدات دعم متخصصة تعمل على مراجعة المبادرات وتقييمها ودراسة الجدوى الاقتصادية لكل مبادرة مع الخبراء والمعنيين.

1- آلية عمل برنامج التحول الوطني:

اعتمدت الجهات المشاركة في البرنامج آلية تشاركية في كافة المراحل، حيث عمل مجلس الشؤون الاقتصادية والجهات الحكومية الـ 24 المشاركة في المرحلة الأولى من البرنامج بشكل جماعي، وقد تم دعوة جهات حكومية أخرى للمساهمة في تخطيط المبادرات وتفصيلها مثل وزارتي الداخلية والخارجية وغيرهما، وذلك حرصاً على تنسيق العمل ورفع جودة وواقعية المخرجات، من خلال عدة مراحل تتمثل في:

المرحلة الأولى: حصر تحديات الجهات في سبيل تحقيق الرؤية ووضع أهداف مرحلية حتى 2020.

المرحلة الثانية: تطوير مبادرات داعمة بشكل سنوي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

المرحلة الثالثة: تطوير الخطط التنفيذية التفصيلية لتنفيذ المبادرات.

المرحلة الرابعة: تعزيز الشفافية ونشر المستهدفات والنتائج.

المرحلة الخامسة: المراجعة والتحسين المستمر وإطلاق مبادرات جديدة وضم جهات

إضافية.

ويوضح الجدول التالي رقم (3-3) أهم مبادرات برنامج التحول الوطني 2020:

جدول رقم (3-3)

ملخص الأهداف الرئيسية لبرنامج التحول الوطني

المجال	المبادرات	الملاحظات
إيرادات الحكومة	زيادة في الإيرادات غير النفطية من 163,5 مليار إلى 530 مليار ريال.	يأتي هذا من فرض رسوم على الأراضي البيضاء، ضريبة القيمة المضافة، تصدير المعادن.. إلخ.
التصنيف الائتماني	رفع التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية إلى درجة 2Aa واستهداف نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 30% من 7.7% حالياً	-أقل من متوسط التوقعات بوصول النسبة إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020. ويعني عجز أقل من المتوقع في السنين القادمة. -التقييم المستهدف يعني زيادة مرتبتين عن التصنيف الحالي (موديز)، الأمر الذي سيساعد في انخفاض تكلفة الاقتراض.
الصادرات غير النفطية	زيادة في الصادرات غير النفطية من 185 مليار إلى 330 مليار ريال	قطاعات التعدين والبتروكيماويات والقطاعات السياحية ستكون أكبر المستفيدين، كما هو واضح في رؤية 2030.
أجور القطاع العام	تخفيض الرواتب والأجور كنسبة مئوية من الميزانية من 45% إلى 40%	تقليل الصرف على الرواتب والأجور، سيتمكن من استخدام الأموال للإنفاق بشكل أمثل، وبذلك سيكون محفزاً رئيسياً لارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل.
المشاريع	تقليل المشاريع المتعثرة من 30% إلى 10%	إنتاجية أفضل من الإنفاق على البنية التحتية، ويزيد من كفاءة جانب العرض في الاقتصاد.
الدعم الحكومي	-خفض دعم المياه والكهرباء بمقدار 200 مليار ريال. -خفض الدعم غير النفطي من 0% إلى 20%.	- التخليص من دعم الديزل يمكن أن يوفر مليار ريال سنوياً. وسيساعد هذا على تحقيق أهداف العجز المالي. - سيساعد كذلك في ضخ أموال للبنية التحتية العامة.
الضرائب	-لا توجد خطة لتنفيذ ضريبة الدخل على الأجانب. -الضرائب على السلع الضارة.	ومع ذلك فقد تم تخصيص تكاليف "ضريبة الدخل الموحدة" في قائمة المبادرات. - مما يعني ارتفاع أسعار السجائر والمشروبات الغازية.
الخصخصة	- مركز التميز لدعم برامج الخصخصة وتقديم الاستشارة للأصول المملوكة للدولة بقيمة 300 مليار ريال -زيادة مساهمة القطاع الخاص تجاه الناتج المحلي الإجمالي. -زيادة مساهمة القطاع الخاص نحو مبادرات التمويل.	- خصخصة الأصول المملوكة للدولة قد تكون أداة رئيسية لإدارة السياسة المالية على المدى المتوسط. الأموال التي تم جمعها من الخصخصة يمكن استخدامها للاستثمارات العامة، بالإضافة إلى الفوائد الإنتاجية التي تعود على الكيانات المخصصة. - توليد أكثر من 450 ألف وظيفة في القطاع الخاص. وزيادة فرص العمل في قطاع الاستهلاك - البنوك والتأمين، وتجارة التجزئة والمواد الغذائية وقطاعات النقل. - القطاع الخاص سيمول 40% من مبادرات برنامج التحول

<p>الوطني وهو ما سيخفف الضغط على خزينة الدولة والنتيجة المحتملة في سرعة تسليم المشاريع.</p>		
<p>-ستعطي دفعة قوية للقطاع المصرفي خصوصا بنوك التجزئة الموجهة مثل الراجحي. -حاليا البنوك السعودية لديها مساهمة منخفضة جدا من التمويل العقاري مقارنة مع المعايير العالمية، ومن المرجح أن تؤدي هذه المقترحات إلى شريحة واسعة من منتجات الائتمان المرحة.</p>	<p>-زيادة مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي الإجمالي من 5% إلى 10% -تمكين المواطنين من الحصول على سكن من خلال توفير التمويل المناسب: -زيادة تملك الأسر السعودية للمنازل من 47% إلى 52% -زيادة التمويل العقاري من 8% إلى 15% نسبة للناتج الإجمالي غير النفطي. -زيادة الأسر الذين حصلوا على دعم الإسكان من مجموع المسجلين من الأسر في مسارات الملكية من 0% إلى 40% -زيادة الأسر الذين حصلوا على دعم الإسكان لتأهيلهم للحصول على التمويل السكني من 0% إلى 60%. -تقليل متوسط فترة الانتظار للحصول على التمويل من 15 سنة إلى 5 سنوات - تطبيق رسوم على تسجيل العقارات والأرباح العقارية.</p>	<p>التطوير العقاري والإسكان</p>
<p>التركيز على الخدمات الإلكترونية سيكون إيجابيا لنمو الناتج المحلي الإجمالي في المدين المتوسط والطويل. حسب بعض التقارير، زيادة بنسبة 10% في انتشار الإنترنت يمكن أن تزيد من نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1%. إيجابية للاعبين في قطاع الاتصالات بالمملكة، ولكن إيجابية وخاصة لشركة الاتصالات السعودية نظرا لشبكته الكبيرة.</p>	<p>حدد البرنامج 5 منصات رقمية مشتركة ومبادرات هامة في 29 قطاعا رئيسيا لدعم الحكومة في التحول الرقمي.</p>	<p>الحكومة الإلكترونية</p>
<p>ينبغي أن تساعد في زيادة الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي.</p>	<p>-زيادة نسبة الإناث في القوى العاملة من 23% إلى 28% -زيادة الإناث في الخدمة المدنية من 8.39% إلى 42%</p>	<p>المرأة</p>

<p>سيكون بمثابة الداعم للاستهلاك وإيجابيا لجميع القطاعات الاستهلاكية الموجهة.</p>	<p>الوظائف</p> <p>- زيادة فرص العمل المتاحة للسعوديين في القطاع الخاص للنساء والرجال (2.1 مليون)</p> <p>- تقليص معدل البطالة للسعوديين من 11.6% إلى 9%</p> <p>- خفض التكلفة لتوظيف السعوديين مقارنة مع العمالة الوافدة من 400% إلى 280%</p>	
	<p>مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة</p> <p>- رفع مساهمة الطاقة المتجددة من 0% إلى 4%</p> <p>- إضافة 3.450 ميجاواط جديدة من الطاقة المتجددة.</p> <p>- زيادة فرص العمل للمواطنين في القطاعين الذري والطاقة.</p>	
<p>-الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما زالت صغيرة. زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر بمثابة المصدر الرئيسي لتمويل توسع القطاع الخاص ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا سيساعد في الحفاظ على مستوى كاف من الاحتياطيات الأجنبية، إذا كانت أسعار النفط المنخفضة ستستمر لفترة أطول.</p> <p>وتنفيذ الإصلاحات لجعل الاستثمار الأجنبي في المملكة جذابا سيكون التحدي على المدى القريب</p>	<p>الهيئة العامة للاستثمار</p> <p>- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من 30 مليار ريال إلى 70 مليار ريال.</p> <p>- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع المعدل العالمي من 24% إلى 200%.</p> <p>- القيمة الإجمالية للفرص الاستثمارية الجديدة هي 2300 مليار ريال</p> <p>- 30 فرصة استثمار يتم تطويرها وتفعيلها.</p>	
<p>-تطوير حقول إضافية للغاز وزيادة الإنتاج سيضمن وجود حصص من الغاز لمشاريع التنمية في المملكة.</p>	<p>النفط والغاز</p> <p>-المحافظة على قدرة إنتاج النفط عند مستوى 12.5 مليون برميل يوميا.</p> <p>-زيادة القدرة الاستيعابية للمصافي من 2.9 مليون برميل يوميا إلى 3.3 مليون.</p> <p>-زيادة القدرة الاستيعابية للغاز الجاف من 12 مليار متر مكعب يوميا إلى 17.8 مليار.</p>	

<p>-إيجابية لأسهم معادن وسابك. -وتعتبر المملكة غنية بالموارد مثل الألمونيوم والذهب والفوسفات. قطاع التعدين من القطاعات التي توفر العديد من الفرص الوظيفية ولذلك سيسهم في تقليل معدل البطالة.</p>	<p>-زيادة نسبة مساهمة قطاع التعدين من الناتج المحلي من 64 مليار ريال إلى 97 مليار ريال. -زيادة قيمة الصادرات غير النفطية من 185 مليار ريال إلى 330 مليار ريال. -زيادة عدد الوظائف في قطاع التعدين من 65 ألفا إلى 90 ألفا. -تطوير كفاءة الوقود لإنتاج الطاقة من 33% إلى 40%. -تطوير محطات إنتاج الطاقة الكهربائية من خلال شراكات استراتيجية من 27% إلى 100%.</p>	<p>الطاقة والصناعة والموارد المعدنية</p>
<p>إيجابية لجميع أسهم القطاع الصحي.</p>	<p>- إعادة هيكلة الخدمات الصحية الأساسية لتصل 4.7 مليار ريال. - زيادة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الإنفاق الصحي من 25% إلى 35%. - زيادة عدد الزيارات إلى الوحدات الصحية للفرد من 2 إلى 4. - زيادة الإيرادات من القطاع الخاص الناتجة من استخدام المرافق الصحية الحكومية من 3 مليار إلى 4 مليار ريال.</p>	<p>القطاع الصحي</p>
<p>-إيجابية لشركة الاتصالات السعودية حيث إنها اللاعب الرئيسي في القطاع وتملك البنية التحتية المناسبة. -ستزيد من تغطية الشبكات في المملكة. وهذا سيجري إلى سرعة أعلى وتكلفة أقل. -سينتج اتصالا أفضل للبرودباند، مما يزيد من إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. -ستساعد في قطاعات التعليم والصحة في المناطق الريفية.</p>	<p>- زيادة مساهمة قطاع التقنية إلى الناتج المحلي غير النفطي من 1.12% إلى 2.24%. - زيادة التردد المتاح لخدمات الاتصال من 42% إلى 80%. - زيادة تغطية الألياف الضوئية في المدن من 44% إلى 80%. -توسيع التغطية اللاسلكية من 12% إلى 70%. -زيادة عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة من 63.7% إلى 85%.</p>	<p>قطاع الاتصالات</p>
<p>- إيجابي لشركتي النقل البحري والنقل الجماعي.</p>	<p>- زيادة في مساهمة القطاع الخاص في</p>	<p>قطاع النقل</p>

	تطوير وتشغيل مشاريع وبرامج الموانئ من 30% إلى 70%. - الانتهاء من الخطة الرئيسية لنظام النقل المملكة من 85% إلى 100%. - تخفيض نسبة المشاريع المتعثرة من 60% إلى 25%.	
الحج والعمرة	زيادة عدد الحجاج النظاميين من 1.5 مليون إلى 2.5 مليون حاج.	إيجابي للشركات الاستهلاكية مثل المراعي والاتصالات السعودية.
السياحة	-زيادة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من 2.9% الي 3.1% -زيادة في إجمالي الاستثمارات السياحية الجديدة من 145 مليار ريال إلى 171.5 مليار ريال. - زيادة عدد السياح من 64.5 مليون إلى 81.9 مليون سائح.	

المصدر: بريتش ديفاسي ونيفيدان ريدي، برنامج التحول الوطني: تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية لعام 2030، الراجحي المالية، السعودية، 2016، ص2-4

رابعاً: رؤية نقدية لبرامج التحول الاقتصادي للمملكة:

تعد رؤية المملكة، وثيقة شاملة لتحديد معالم مقترحات تم تصميمها لتتأى بالاقتصاد بعيداً عن الاعتماد كلياً على النفط، ورغم أن الرؤية وبرنامج التحول يعتبران الوثائق الأهم في المملكة على مدار تاريخها، حيث لم تقدم خطة خمسية من وزارة الاقتصاد السعودية خلال السنوات السابقة، بهذا التفصيل وهذه الاستراتيجيات، إلا أن انعكاس تلك الرؤية على الواقع الاقتصادي الفعلي قد يظل مجرد أوراق على المواقع الحكومية، تحتاج لجهد كبير لتحويلها لعمل في واقع الاقتصاد.

ويؤخذ على رؤية المملكة العربية السعودية عدة مآخذ نتضح فيما يلي:

1- بعد مرور قرابة العام على رؤية السعودية إلا أنها تواجه المزيد من تحديات التنفيذ على أرض الواقع، مع فشل في معالجة العديد من القضايا الرئيسية التي تعيق النمو الاقتصادي، مما يجعل الرؤية مجرد آمال وطموحات سامية⁽¹⁾.

(1) Jason Tuvey, Saudi Vision 2030 likely to fall short of lofty goals, Capital Economics, 27 jun 2017; p: 1.

2- ينصب تركيز الرؤية على خصخصة أصول الدولة، مما سينتج عنه تحسين مستوى الشفافية، ودعم التمويل الحكومي في الوقت ذاته. وبالتالي فإن الشركات ذات الرسملة الكبيرة، التي لديها المقدرة للدخول أولاً في المجالات المتاحة فيها الفرص، سوف تكون هي المستفيد الرئيسي من تلك الرؤية⁽¹⁾ وهو ما قد يضر الاقتصاد المحلي في تنشيط الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي لن تستطيع الاستفادة الكاملة من الرؤية.

3- وجود تباين كبير في بعض طموحات الوزارات وأهدافها التي تضمنتها وثيقة برنامج التحول الوطني، فهناك وزارات بالغت في تضخيم أهدافها التي تسعى لتحقيقها خلال فترة البرنامج وهي أربع سنوات، في حين أن هناك وزارات أخرى بالغت في التحفظ وتقليص المطلوب منها خلال الفترة ذاتها، فعلى سبيل المثال الهدف الأول لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية يتضمن رفع قيمة صادرات السلع غير النفطية من 185 مليار ريال إلى 330 مليار ريال أي بنسبة زيادة 78%، في حين أن الهدف الخامس عشر لوزارة البيئة والمياه والزراعة يتضمن رفع نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي للسكان من 60% إلى 65% فقط أي بنسبة زيادة لا تتعدى 1% في حين أن المعدل العالمي لتغطية خدمات الصرف الصحي للسكان يبلغ 98%.

4- تخوف بعض السعوديين من نتائج تطبيق الرؤية، بأن تؤثر على مستويات الدخل، وتباطؤ وتيرة زيادة الرواتب في القطاع الحكومي، لأنها تتضمن خفض الدعم الحكومي للخدمات والمرافق العامة التي كانت تمول من العائدات الهائلة للنفط، وكذلك من تأثيرها بشكل أو بآخر في توفير الموارد الحكومية للسعوديين، كما أن الوزارات الحكومية تواجه تحدياً كبيراً سيقاس بمدى قدرتها على تحمل متطلبات التحول الوطني الذي يعتمد في مدخلاته على فكر القطاع الخاص، خاصة ما يتعلق منه بالإنتاجية، والقياس، والعمل وفق خطط استراتيجية للوصول إلى تحقيق أهداف محددة.

5- على الرغم من وضع الاستثمار ركيزة أساسية في إيرادات الدولة ضمن ركائز رؤية 2030، إلا أن البرنامج خلا من توضيح توقعات نتائج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة وأثرها المتوقع على إيرادات الحكومة وأهدافها المالية والاقتصادية بما في ذلك خطة تحول شركة أرامكو السعودية إلى شركة مساهمة عامة واستثمار إيرادات اكتتابها الأولي، ويمكن تفسير ذلك بعدم الانتهاء من برنامج إعادة هيكلة الصندوق

(1) رؤية السعودية 2030 حزمة شاملة من الإصلاحات، الراجحي المالية، تقرير بحثي، أبريل 2016، ص1.

ووضع أهدافه الاستثمارية، ولذلك يجب أن يتضمن تحديث خطة برنامج التحول الوطني مدخلات الصندوق عند الانتهاء من إعدادها.

6- صرح وزير المالية بعدم توجه الدولة لفرض ضرائب على المواطن، وأن ضريبة دخل الوافد لاتزال مجرد فكرة تحت الدراسة، ولكن يتضمن الهدف الاستراتيجي الثاني للوزارة رفع قيمة الإيرادات غير النفطية من 163 مليار ريال إلى 530 مليار في العام 2020، ولذلك فإن توفير هذه الزيادة الهائلة في الإيرادات غير النفطية للحكومة وقدرها 367 مليار ريال يستلزم بالضرورة فرض ضرائب بغض النظر عن مسماها أو آثارها الإيجابية والسلبية على معيشة المواطن ونمو القطاع الخاص، ويؤكد ذلك تضمن وثيقة البرنامج ثلاث مبادرات لوزارة المالية إحداها لإعداد وتطبيق ضريبة الدخل الموحدة، وأخرى لإعداد وتطبيق ضريبة الدخل على المقيمين والثالثة مبادرة تطبيق إصلاحات ضريبية.

7- يتضمن الهدف الثامن لوزارة العمل توفير 1.2 مليون فرصة عمل إضافية لاثقة متاحة للسعوديين والسعوديات في القطاع الخاص حتى العام 2020م، وهو رقم كبير جدا مقارنة بما تضمنته مقدمة البرنامج من استهداف البرنامج توفير حوالي 450 ألف وظيفة عمل في القطاعات غير الحكومية بحلول العام 2020، والاختلاف بين الرقمين كبير جدا (1).

8- سجلت رؤية 2030 أن من أهدافها رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي من 20% إلى 35%، وبناء عليه تعهدت وزارة التجارة والاستثمار في برنامج التحول الوطني 2020م بالبدء في رفع هذه النسبة من 20% إلى 21% فقط وهو هدف ضئيل جدا لا يعكس رغبة نحو تفعيل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد أو إدراكا بأهميتها في صنع اقتصاد حقيقي غير ريعي، ويؤكد ضعف هذه الرغبة أن كلا من هدف الرؤية والبرنامج أقل من المعيار العالمي والإقليمي اللذين يبلغان على التوالي 51% و 36%، إلا أنه من ناحية أخرى فإن مبادرات الوزارة نحو تطوير هذه المنشآت ودعمها بلغت 10 مبادرات من إجمالي عدد مبادرات الوزارة البالغة 38 مبادرة، وبقيمة إجمالية 1.5 مليار ريال تمثل حوالي 35% من إجمالي تكلفة مبادرات الوزارة البالغة حوالي 4.3 مليار ريال، هذا عدا المبادرات المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في وزارات أخرى مثل وزارة تقنية المعلومات، وفي ذلك تناقض بين ضآلة

(1) عبد الله بن محمد الشهراني، ملاحظات سريعة على خطة التحول الوطني 2020، صحيفة الجزيرة

السعودية، العدد 15963، 12 يونيو 2016

الأهداف المعلنة في المؤشرات وعدد وتكلفة المبادرات الرامية لتحقيق هذه الأهداف، أو أن الوزارة تعمدت التحفظ المبالغ فيه في تحديد هدفها بما يعكس عدم ثقتها في نتائج مبادراتها المذكورة.

9- خلت مؤشرات وزارة الاقتصاد والتخطيط من مؤشرات اقتصادية هامة مثل مؤشر التضخم ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر العجز في الميزانية وغيرها من المؤشرات العامة والمشاركة مع دول العالم، وتوفر هذه المؤشرات العامة يمكن من مقارنتها مع دول العام ومع قيمها الأساسية الحالية.

10- أحد المسائل الأساسية التي تسعى الرؤية السعودية 2030 إلى معالجتها هي البطالة لدى الشباب. نسبة البطالة الرسمية هي 12.2%، والرقم مرشح للارتفاع إذا لم يتم التدخل لمعالجة الوضع. حيث تواجه السعودية زيادة كبيرة في أعداد الشباب (نحو 70% من السكان هم دون سن الثلاثين)، ويُتوقع أن يتقلص القطاع العام المعتمد على النفط في السنوات المقبلة، وأداء القطاع الخاص دون المستوى بسبب البيروقراطية المفرطة وغياب الاستثمارات⁽¹⁾.

11- دمج وزارة العمل مع التنمية الاجتماعية، علما بأن قطاع العمل قطاع اقتصادي بدرجة أولى وتعد مكوناته مثل البطالة والأجور أحد أهم المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة الجوهرية بسياسات مالية واقتصادية كلية وجزئية هامة، ونتج عن هذا الإجراء 43 مبادرة للتنمية الاجتماعية مقابل 26 مبادرة للعمل، وسيكلف هذا قطاع سوق العمل كثيرا من الوقت والتكلفة والطاقة البشرية، مما يحتم أهمية الفصل بينهما كما هي التجارة عن الصناعة.

12- غياب دور ومهام مجلس الشورى وهيئة مكافحة الفساد في منظومة برنامج التحول الوطني وخصوصا علاقتهم المرتبطة بمراقبة الأداء، وهو جزء رئيس للبرنامج والرؤية.

13- غياب هدف استراتيجي وهو الاقتصاد القائم على المعرفة بالرغم من وجود عدة برامج ومبادرات مرتبطة أساسا بمنظومته في عدة جهات في البرنامج. وغياب بعض المؤشرات العالمية الهامة في معظم الجهات مثل الفساد، القيمة المضافة للقطاع ومساهمته

(1) ماثيو ريد، الرؤية السعودية 2030: الراحون والخاسرون، (on-line)، معهد كارنيجي للسلام، أغسطس

للنتاج المحلي الإجمالي، الانطلاق التجاري للابتكار، الطبقة المتوسطة والأجور بشكل مباشر ونحوهما.

14- غياب المبادرات الخاصة بشكل صريح بفتح التعليم العالي للاستثمار الأجنبي أو السماح للكليات العالمية المرموقة بفتح فروع لها وابتعاث داخلي بما يثري تنافسية البحث العلمي والمخرجات المرتبطة بعدة أهداف وجهات للرؤية⁽¹⁾.

15- الرسوم البلدية الجديدة، ستضر قطاع التجزئة، لصالح كبار المستثمرين، وسيجعل السوق السعودي محتكرا من قبل مجموعة قليلة من التجار، كذلك سيزيد من البطالة، ويخرج أصحاب المشاريع الصغيرة من السوق ويحيلهم إلى عاطلين.

16- استبدال النفط في باطن الأرض باستثمارات أجنبية، النفط هو ثروة طبيعية ترتفع وتخفض قيمته سنويا بمعدل ارتفاع وانخفاض سعر برميل النفط عالميا. والأصول المالية للصندوق السيادي هي أيضا ثروة وطنية مالية للأجيال القادمة مستثمرة في أدوات مالية وأصول مالية في دول أجنبية، لهذه الاستثمارات عائد سنوي إما ربحا أو خسارة. بينما الاستثمار الأجنبي عرضة للمخاطر السياسية والقانونية بسبب وجوده على أرض أجنبية ويخضع لقانون أجنبي، ومن ثم فإن بيع 5% أو أقل من النفط السعودي من أجل استثماره في أصول أجنبية عن طريق الصندوق السيادي السعودي يجب أن يكون ضمن منظومة متشددة جدا، لأن العائد على الاستثمارات الأجنبية يخضع لتقلبات كثيرة متعلقا بوضع الاقتصاد العالمي وتقلب العملات الرئيسية وحركة رؤوس الأموال. وهو ما يتطلب شفافية كبيرة في عملية الطرح، سواء للداخل السعودي أو للخارج الأجنبي، حيث ظهرت العديد من الخلافات بين الخبراء على تحديد قيمة الطرح المزمع لشركة "أرامكو" وهذه الاختلافات ناتجة بشكل رئيسي لعدم وجود قوائم مالية معلنة للشركة يمكن أن يعتمد عليها الخبراء والمحللون في تحديد قيمة الطرح أو جدواها، وهو ما يعيدنا للتأكيد على أن الشفافية في عملية الطرح في ظل المخاطر المرتفعة يجب أن تكون عاملا حاسما خلال الفترة القادمة.

17- استثمارات المملكة الأجنبية حتى الآن تتركز في الاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة والعائد المالي القليل، هذه الاستثمارات من الواجب إعادة تنظيم ادارتها لرفع مستوى أدائها.

(1) سالم بن فهد الزمام، ملاحظات جوهريّة في برنامج التحول الوطني 2020، (on-line)، صحيفة مال

الإلكترونية، يونيو 2016 <http://www.maaal.com/archives/113937>

18- عدم التركيز على بناء قاعدة إنتاجية مستدامة يبنى عليها اقتصاد يقوم على الإنتاج الحقيقي والإبداع والتقنية ويؤدي إلى رفع دخل الفرد وزيادة الدخل الحكومي. لذا فإن الأولوية في أي برنامج إصلاحي للدولة يجب أن يكون لبناء الإنسان، علميا وتقنيا. فلم تربط الرؤية وتوازن بين التقدم في بناء قدرات الإنسان السعودي ومهاراته العملية وبين التقدم في بناء المشاريع والمصانع، حيث بينت الرؤية أهمية تطوير المناهج التعليمية والنظام التعليمي، لتطوير مهارات المواطن بشكل عام، لكنها لم تجعل لبناء الإنسان الأولوية على البرامج والمشاريع الأخرى، بحيث تضمن توطين التقنيات المصاحبة لمشاريع الرؤية في عقول أبناء الوطن وأن يعود جزء كبير من الدخل المرتبط بتلك المشاريع إلى المواطنين.

19- أغفلت الرؤية معالجة مشكلة المياه في السعودية رغم أثرها على مستقبل التنمية، والتي يتم حلها من جانبين الأول هو الاقتصاد الصارم في استخدام المياه ومعاقبة الهدر برفع السعر إلى مستوى التكلفة على المسرف وحماية الفقير بإعفائه من تكلفة ما يحتاجه ليومه. والجانب الثاني هو تطوير وتوطين صناعة التحلية وجعل المملكة مركزا عالميا لهذه التقنية حتى يتم خفض تكاليفها والاستفادة من تصدير التقنية.

20- اعتماد برنامج التحول على مستهدفات عددية دون وضع آليات واضحة لتنفيذ هذه المستهدفات، مما يشكك في إمكانية تحقيقها، في ظل عدم وجود شفافية في الإعلان عن النتائج المحققة لتلك المؤشرات.

المبحث الثالث

سبل تقويم الاقتصاد السعودي

يتناول هذا المبحث، سبل تقويم الاقتصاد السعودي بما يشمل أهمية التنويع كواجب وطني حتمي خلال الفترة الحالية، مع تقديم بعض التوجهات لإصلاح السياسة المالية العامة للمملكة العربية السعودية، وإصلاحات للسياسة النقدية، مع التوجه الأساسي لتنمية رأس المال البشري السعودي، وعلاج الفساد الإداري وأهمية التوجه نحو التصنيع الذي سيؤدي بدوره لتنمية الصادرات.

أولاً: التنويع واجب وطني:

أصبح التنويع الاقتصادي الآن واجباً وطنياً حتمياً على صانع القرار، وقد أثبتت الفصول الماضية من الدراسة ارتباط عدد كبير من مؤشرات الاقتصاد الكلي السعودي بأسعار النفط، وهو ما يحتم على صانع القرار تلافي هذا الارتباط والمحاولة الجادة لتنويع الاقتصاد الوطني. أكدت على ذلك بالفعل مستهدفات برنامج التحول الوطني 2020، إلا أن مستهدفات هذا البرنامج كما تم عرضها في المبحث الثاني من هذا الفصل لم توضح السبل لتحقيق هذه الأهداف الكمية.

إن كانت التنمية الاقتصادية عن طريق التنويع هي أهم السبل لنهضة اقتصادية في السعودية، إلا أنها لا تحتاج إلى مجرد المزيد من الأجهزة والمؤسسات والمزيد ومن الأنشطة والمهام، بل تحتاج إلى تغيير في السلوك والاتجاهات ومن ثم فهي تتطلب إصلاحاً جذرياً شاملاً لا يتطرق إلى أساليب ووسائل الإدارة فحسب ولكن يتطرق إلى الإنسان الذي يستخدم هذه الأساليب والوسائل بحيث يكون متقبلاً للتغيير وقادراً على المبادأة والابتكار والتجربة.

إن النفط قد هياً للدول النفطية من الأسباب ما لم يتهياً لغيرها من الدول النامية، ولكن النفط وكل فوائده المالية لا يحقق معجزة التنمية تلقائياً ولا يرضى تطلعات الإنسان في هذه الدول دون إرادة حقيقية توجهه وتستثمره في بناء القاعدة المادية والبشرية القادرة على العطاء المستمر⁽¹⁾.

(1) أسامة عبدالرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية "مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة

العربية"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير 1978، ص 32

إن قضية التنويع الاقتصادي في السعودية هي قضية مصيرية ومسألة حياة أو موت، فالنفط ثروة ناضبة، ومن الواجب عدم استنزاف الموارد الطبيعية القابلة للنضوب وخاصة النفط وإطالة عمر استخدامها لصالح الأجيال القادمة. والثروة النفطية ليست ثراء، فالثراء يعني استمرار قدرة الثروة على أن تعطي عائداً يتصاعد فيحقق تقدم الأجيال الحاضرة وأساساً لمستقبل الأجيال القادمة وهي الأمور التي بدونها تتعرض الثروة للفناء مهما كانت قيمتها.

ثانياً: إصلاحات المالية العامة:

يتسم وضع المالية العامة في المملكة العربية السعودية بالقوة البالغة حيث تسدد بشكل منتظم جميع الديون الحكومية وتراكت لديها عبر الزمن أصول ضخمة. ومن هذا الوضع القوي، أصبح الوقت الآن مناسباً للنظر في مزيد من الإصلاحات التي ستساعد الحكومة على تحقيق أهدافها بشأن المالية العامة في الفترة القادمة.

تعد سياسة المالية العامة هي الأداة الأساسية لإدارة الاقتصاد الكلي السعودي، في ظل ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، والذي أدى لقدرة محدودة من مرونة التصرف في إطار السياسة النقدية، نظراً لأن معدلات الفائدة الأساسية قصيرة الأجل تتبع عن كثب معدلات الفائدة على قروض الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة. ونظراً لعدم وجود سياسة مستقلة لسعر الفائدة، تلجأ السلطات إلى مزيج من سياسات المالية العامة، وعمليات إدارة السيولة، وقواعد السلامة الاحترازية الكلية للتأثير على النشاط الاقتصادي وإدارة مخاطر القطاع المالي.

استطاعت المملكة وضع إطار متوسط الأجل للمالية العامة حددت فيه أهداف المالية العامة الكمية الإجمالي من حيث الرصيد وصافي الثروة، وفقاً لمتغيرات الاقتصاد الكلي المتوقعة، وأسعار النفط، والعوامل الديمغرافية.

كما قدمت من خلال برنامج "التوازن المالي" وثيقة استراتيجية للسياسة المالية العامة أوضحت فيه تحليل مخاطر المالية، مع الإشارة لحساسية خطط المالية العامة لمختلف الافتراضات الخاصة بالاقتصاد أو الالتزامات الاحتمالية أو الأحداث غير المؤكدة.

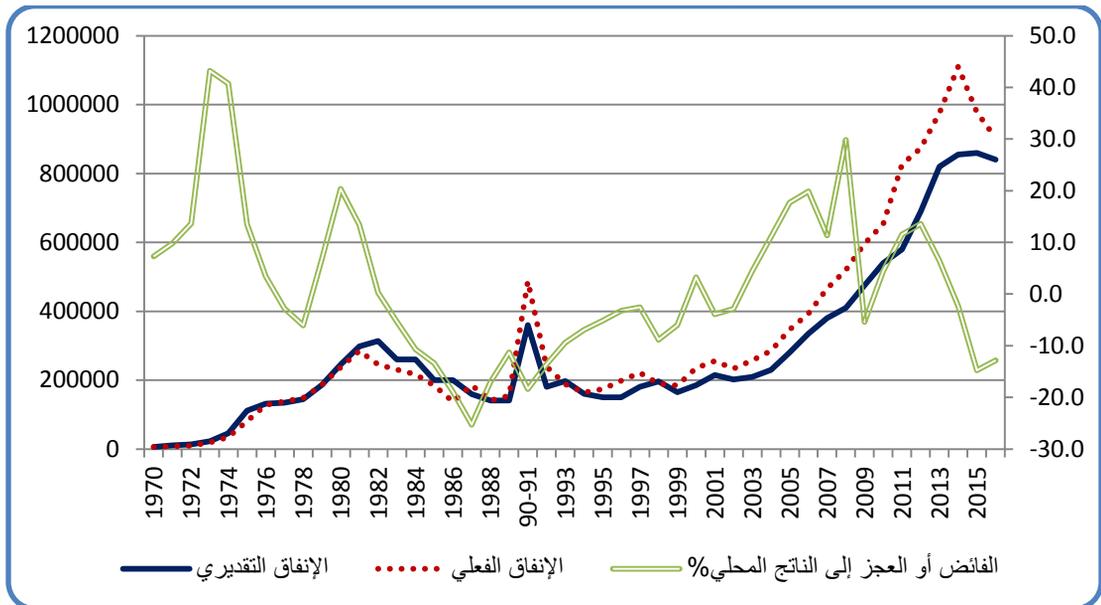
إلا أنه بالنهاية ضمن إطار هذا البرنامج، بالإضافة إلى رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020، يجب أن يتم التركيز من الجهات التنظيمية على عدة أطر عامة لهذه البرامج تحكم عملها مع عدد من التحولات الفكرية اللازمة للمرحلة، وهي كالتالي:

1- عدم تجاوز الإنفاق المخطط:

تتسم نتائج الميزانية السعودية باختلاف الدائم عن الموازنة الموضوعية، حيث أظهرت النتائج الفعلية الاختلاف الدائم عن الإطار المتوقع للميزانية، وفي أغلب الأحيان كان هذا الاختلاف لصالح النتائج الفعلية، حسبما يظهر الرسم البياني التالي رقم (2-3):

رسم بياني رقم (2-3)

مقارنة بين الإنفاق الفعلي والمخطط خلال الفترة (1970 - 2016)



المصدر: بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، هيئة الإحصاء السعودية، حسابات الباحث

يوضح الرسم البياني أن الإنفاق الفعلي كان أقل من التقديري خلال الفترة (1970 - 1976) بما يعادل 7 سنوات وهي السنوات الذهبية للمملكة بتحقيق فائض ضخم نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي لم تحقق مثله قط، حيث بلغ 43.17% في عام 1973.

عادت المملكة مرة أخرى لينخفض الإنفاق الفعلي عن التقديري فيها خلال الفترة (1979-1986) بما يعادل 8 سنوات، وحققت في تلك الفترة 4 سنوات عجزاً فقط.

فيما لم ينخفض الإنفاق الفعلي عن المقدّر إلا في 3 أعوام فقط بعد ذلك وهي أعوام 1988 و1993 و1998 والتي حققت في جميعها عجزا.

يستنتج مما سبق، أن المملكة قامت بخفض نفقاتها الفعلية عن المقدرة في 18 سنة فقط من أصل 46 سنة تم رصدها، ولم تخفض نفقاتها الفعلية عن المقدرة في حالات تحقيق فائض إلا في 11 سنة فقط من أصل 18 سنة، وفي الـ7 سنوات الأخرى كانت تخفض الإنفاق نتيجة العجز المحقق في الميزانية، وانخفاض الإيرادات.

من التحليل السابق، يجب على صانع القرار الالتزام جديا بالإنفاق المخطط، حيث إن 28 عاما يرتفع فيها الإنفاق الفعلي عن المخطط، يشير إلى توسع كبير، رغم تحقيق 17 عاما عجزا في الميزانية خلال تلك السنوات. يجب أن تكون سياسة الإنفاق سياسة حكيمة ليست مرتبطة بتحقيق فائض أو عجز فقط، وإنما مرتبطة ببرنامج محدد للإنفاق.

كما أن التحليل في الفصل السابق أثبت أن الفائض أو عجز الميزانية يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط، وهو ما يحتم على المملكة أن تكون أكثر التزاما بإنفاقها حيال هذا التأثير.

يمكن الاستفادة من التجربة الشيلية في تثبيت الإنفاق كما تم عرضها في المبحث الأول من هذا الفصل، حيث تقوم بتثبيت الإنفاق حتى في وقت تحقيق فوائض، وتثبيت الإنفاق أيضا في أوقات الركود.

ينبغي على وزارة المالية أن تدرج في الميزانية أفضل تقديرات ممكنة، وأن تضع تقديرات جيدة، الأمر الذي يتطلب فهما سليما لطريقة دفع المعلمات للنفقات السنوية، غير أنه ينطوي أيضا على إجراء مقارنات متكررة بين الميزانية ونتائج التنفيذ الفعلية للميزانية خلال السنة وبعدها نهاية السنة المالية بفترة وجيزة. وللد من اليقين بشأن الميزانية، ينبغي أن تقوم الحكومة بما يلي⁽¹⁾:

(1) تيم كالين وهونان كو، مرجع سابق، ص 31

أ- تعزيز القدرة على تحديد تكلفة السياسات القائمة والجديدة بما يضمن أن تمثل الميزانية انعكاسا مناسباً للتكلفة المتوقعة.

ب- الالتزام بشكل أوثق بالميزانية المعتمدة حتى لو تبين اختلاف أسعار النفط عما ورد في الميزانية.

ت- تعزيز إعداد تقارير المالية العامة خلال السنة عن نتائج تنفيذ الميزانية (التواتر وحسن التوقيت والتحليل) .

ث- فصل قرارات الإنفاق عن تقلبات الإيرادات، مما يوفر إرشادات أفضل للوزارات التنفيذية عندما تضع خططها للإنفاق على المدى المتوسط.

علاوة على ذلك، ففي حين أن استخدام أسعار أقل من أسعار النفط الفعلية/المتوقعة في إعداد الميزانية يوفر لصناع السياسات هامشاً وقائياً مفيداً، فإن استخدام افتراضات أكثر واقعية لأسعار النفط من شأنه أن يعزز تخطيط السياسات ويزيد من شفافية الميزانية.

2- زيادة حصة الإنفاق الرأسمالي النوعي:

أوضح التحليل السابق أن الإنفاق عموماً يزداد بشكل مطرد، إلا أن هذا الإنفاق لم ينعكس على تنويع الاقتصاد السعودي المعتمد بشكل رئيسي على النفط، كما أوضحنا في الفصول السابقة من الدراسة.

يعتمد نموذج الإنفاق في دول مجلس التعاون بشكل عام على ثلاثة مجالات رئيسية هي: المقاولات، والخدمات وتجارة الاستيراد والترويج للمنتج الأجنبي من خلال نظام الوكالة التجارية، مع الاستفادة في ذلك من عاملين أساسيين، هما الإنفاق الحكومي الضخم في أوقات الطفرات النفطية ورخص عوامل الإنتاج وكثافتها، ومن رأس مال، ومدخلات طاقة رخيصة وعمالة أجنبية قليلة المهارة يشكّل دخلها تسرباً في رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج⁽¹⁾.

(1) خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق، ص 27

يذهب جزء كبير من رؤوس الأموال والاستثمارات المتولدة من هذه الطفرات النفطية إلى قطاع السلع غير المتاجر بها دولياً؛ نحو أسواق المال والأسهم والعقار، أو التوسع في بناء الأبراج والمدن الترفيهية، والبذخ أحياناً حتى في إنشاء البنى التحتية والمرافق العامة، وغير ذلك من أوجه الإنفاق التي تؤدي إلى مزاحمة قطاع السلع المتاجر بها دولياً، ولا تساهم في تنويع الصادرات، ولا تتولد منها قيمة مضافة عالية للإنتاج، ولا نمو قابل للاستمرار بعد انفجار الفقاعات وانقضاء الطفرات.

يتحتم على صناع القرار زيادة الإنفاق الرأسمالي المنتج، وتخفيض الإنفاق الجاري مع مرور الوقت، ويمكن أن يساعد في هذا، إيقاف التعيينات الجديدة والترقيات في القطاع الحكومي لمدة سنة كاملة، بما يوفر سيولة نقدية جيدة، تحول للإنفاق الرأسمالي. تخير الصناعات الاستراتيجية للمملكة، هذه النفقات لتوجيه إليها، بما يسد حاجة المملكة من تلك الصناعات ويوفر فرصاً تصديرية جيدة تعود بالنفع على الميزانية السعودية.

3- برنامج ضمان الجودة:

من دراسة التجربة النرويجية في المبحث الأول من هذا الفصل، يتضح أن أحد نجاحاتها هي القدرة على إدارة استثمارات الدولة وتحقيق كفاءة انفاقية جيدة، تدفعها للإنفاق الأمثل.

أحد أسباب نجاح التجربة النرويجية في هذا المجال، هو حوكمة المشروعات الاستثمارية العامة عن طريق إنشاء برنامج ضمان الجودة، والذي حقق صافي وفورات بحوالي 7% من إجمالي قيمة الاستثمارات كما أسلفنا في المبحث الأول من هذا الفصل.

مما يحتم على المملكة اتخاذ مثل هذا البرنامج هو ارتفاع نسبة المشاريع المتعثرة والمتوقفة لتصل إلى 60% بحسب تصريحات رئيس هيئة المقاولين السعودية، والذي أوضح أن أزمة المقاولين كانت موجودة عندما كانت الحكومة تدفع مبالغ كبيرة مقدماً، مشيراً إلى أن السبب الرئيس في المشاكل التي تواجه المقاولين تتمثل في البيئة التنظيمية التي لم ينته إنجازها⁽¹⁾.

(1) هيئة المقاولين: 60% من المشاريع الحكومية متعثرة، صحيفة الحياة، 17 يناير 2017

<https://goo.gl/CpY8Br>

4- إدارة فوائض الميزانية بشكل أكثر فاعلية:

استطاعت بعض الدول إدارة فوائضها المالية بشكل أكثر فعالية كم تم عرض ذلك في المبحث الأول من هذا الفصل، وكانت ضمن أفضل تلك التجارب، التجربة النرويجية، والتي أنشأت صندوقاً حكومياً لعوائد النفط فقط "Petroleum fund state" والذي أصبح أكبر صناديق الثروة السيادية.

أبرز ما ميز هذا الصندوق ويمكن أن تستفيد منه المملكة في تجربتها، أنه لا يحول إلى الموازنة مبالغ إلا بالقدر الضروري لتمويل العجز غير النفطي الذي يتحدد حجمه بالأهداف السنوية المتوسطة والطويلة الأجل لسياسة المالية العامة.

يمكن الاستفادة المملكة من التجربة النرويجية والتشيلية في استثمار جزء من عوائدها النفطية بشكل سنوي، بدلاً من تحويلها إلى الاحتياطي دون الاستفادة منها، مما يدفع بعجلة التنمية ويرفع من قيمة الإنفاق الرأسمالي ذو العوائد طويلة الأجل.

قد انتبهت المملكة فعليا لأهمية هذا الأمر، حيث قررت الحكومة السعودية تخصيص مبلغ 100 مليار ريال (26.6 مليار دولار) من الاحتياطيات، لصالح صندوق الاستثمارات العامة، بهدف تنويع المحفظة الاستثمارية للصندوق.

كما لم تتضح استراتيجية هذا الصندوق بشكل كبير، حتى الآن، ومدى العوائد التي يحققها، والاستثمارات التي يستهدفها. وهو ما يثير المخاوف، حيث أكدت دراسة لصندوق النقد الدولي، أن مثل تلك الصناديق، تطرح عددا من مشكلات الشفافية⁽¹⁾.

ويمكن الاستفادة من التجربة الكويتية في تخصيص جزء منتظم من الاحتياطي العام، وجزء آخر من الإيرادات النفطية المحققة، حيث خصصت الحكومة الكويتية 50% من موارد صندوق

(1) صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 35

الاحتياطي العام و10% من الإيرادات النفطية وغير النفطية لصندوق "احتياطي الأجيال القادمة" للاستثمارات خارج الكويت .

ثالثا: إصلاح السياسة النقدية:

ترتكز السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية على ربط الريال السعودي بالدولار منذ ثلاثة عقود تقريبا، مما يضيف مزيدا من المصداقية عليها، إلا أنه في ذات الوقت يعطي قدرا محدودا من مرونة التصرف إزاء السياسة النقدية نظرا لأن أسعار الفائدة في المملكة ترتبط بشكل مباشر بأسعار الفائدة المقررة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

هذا الارتباط جعل المملكة العربية السعودية ترفع أسعار الفائدة اتباعا لسياسة الفيدرالي الأمريكي، وصاحب هذا في نفس الوقت انخفاضا في الإنفاق الحكومي، مع إصدار المملكة للعديد من أدوات الدين بلغت 316.5 مليار ريال، 67% منها دين محلي بقيمة 213.4 مليار ريال في عام 2016.

هذه الظروف جميعها وضعت السيولة لدى السوق في حالة حرجة خلال عام 2016، وهو ما انعكس على الوضع الاستهلاكي أيضا، والذي دفع معدل التضخم للدخول للمنطقة السالبة، وسط حالة من الركود في السوق.

نظرا لعدم وجود سياسة مستقلة لسعر الفائدة، تلجأ السلطات إلى مزيج من سياسات المالية العامة، وعمليات إدارة السيولة، وقواعد السلامة الاحترازية الكلية للتأثير على النشاط الاقتصادي وإدارة مخاطر القطاع المالي⁽¹⁾.

ويمكن استخدام عددا من الأدوات السابقة وذلك كالتالي:

(1) نايف الغيث وأحمد آل درويش وبراغيان ديب وبادامجا خاندلوال، مرجع سابق، ص 38

1- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني:

تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، والذي يعتبر من أهم أدوات مؤسسة النقد العربي السعودي لضبط السيولة، سيؤدي لتوفير سيولة أكبر لدى البنوك يمكن استخدامها في تمويل التنمية، فالبنوك ملزمة بالاحتفاظ باحتياطيات نقدية بنسبة 7% من الودائع تحت الطلب و4% من الودائع لأجل والودائع الادخارية. كما تحتفظ البنوك بنسبة 20% من وداائعها في شكل أصول قصيرة الأجل للوفاء بمتطلبات السيولة الإلزامية.

2- تخفيض أدونات مؤسسة النقد:

يبلغ سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أدونات مؤسسة النقد 3 مليارات ريال خلال الربع الأول من عام 2017، وذلك لتشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض، إلا أن البنوك على الجانب الآخر لا تزال ترفع حيازاتها من سندات الخزينة.

يمكن عن طريق خفض سقف الاشتراك الإاسبوعي بأدونات الخزانة الصادرة عن مؤسسة النقد زيادة السيولة في الاقتصاد السعودي.

3- إصدار صكوك للشريحة الجماهيرية:

أدت حاجة الحكومة السعودية للسيولة إلى إصدار سندات محلية مما انعكس على مقدار السيولة المتاحة بالسوق، ويمكن مجابهة هذه الحاجة للسيولة لدى الحكومة بالتوجه نحو الصكوك، فالصكوك أداة هامة يمكن أن تستخدم بشكل جماهيري بعيدا عن القطاع المصرفي، وفي نفس الوقت تدفع عجلة التنمية دون أعباء مباشرة على الميزانية السعودية.

يمكن اختيار مشاريع تنموية ذات عوائد مرتفعة وإصدار صكوك خاصة بها، مع تعبئة جماهيرية لتلك الإصدارات، وبذلك ينخفض العبء على البنوك السعودية في تمويل عجز الميزانية ويتوجه الإنفاق الحكومي المباشر لمشاريع أخرى تحتاج إليها الحكومة.

4- رفع سقف القروض إلى الودائع:

استخدمت المملكة فعليا هذه الأداء في العام 2016، برفع نسبة القروض من 85% إلى 90% من الودائع، بهدف تحرير السيولة وزيادة الإقراض من قبل البنوك ودفع البنوك للاستثمار في السندات الحكومية.

لا تزال تلك النسبة الأقل ضمن دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء البحرين إذ تصل النسبة في بقية الدول إلى 100%، وبالإضافة لذلك تظل أرباح البنوك السعودية ضمن الأعلى عالميا، ما يتيح لها المزيد من رفع تلك النسبة والاستفادة من السيولة الموجودة لديها.

رابعاً: إصلاحات التنمية البشرية:

العنصر الأهم في عملية التنويع الاقتصادي، وهو تراكم رأس المال البشري، وهو التحدي الأكبر للاقتصاد السعودي. حيث التنمية الاقتصادية وحدها لا تكفي، ففي كثير من دول العالم الثالث لا يوجد نقص من الجامعات ولا من خريجها ولا من المرافق التعليمية والمختبرات، ونحو ذلك، وفي المقابل يوجد قدر مقبول نسبياً من تنمية رأس المال البشري، ولكنه لا يصل إلى الحد الأدنى أو التراكم المطلوب لتكوين قاعدة تنطلق منها عملية تنويع ناجحة؛ أي إنه لا يصل إلى الكتلة الحرجة من تركيب رأس المال البشري التي تضع الاقتصاد على المسار المرتفع للتنمية الذاتية⁽¹⁾.

لإصلاح هذا الشكل من المنظومة التي تؤدي في النهاية لتنويع الاقتصاد، يتطلب الأمر من وجهة نظر الباحث نتيجة التحليل السابق في الدراسة، وواقع معاشته للشعب السعودي، عدة إجراءات:

1- مخرجات مناسبة لواقع السوق:

أن تُناسب مخرجات الجامعات سوق العمل ومتطلباته، فكيف يمكن أن يكون 78% من إجمالي المشتغلين في المملكة من الأجانب وفي نفس الوقت تصل نسبة البطالة 16.8% بين

(1) خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق، ص 36

الحاصلين من السعوديين على مؤهل جامعي فيما أعلى. وهذه النسبة هي الأعلى بين معدلات البطالة بين بقية الفئات التعليمية الأخرى.

فقد تم الاهتمام بالتعليم، ولكن ليس بنوعية وجودة المخرج من النظام التعليمي، فإن عملية تنمية رأس المال البشري مصيرها الإخفاق في حال استمرار إهمال جانب الطلب في عملية تراكم رأس المال البشري، حيث أصبح التنافس في بناء الجامعات والمؤسسات التعليمية واستحضارها، واستيراد الأبحاث معها والباحثين والمعلمين والمختبرات، وعقد المؤتمرات التي قد تغلب عليها السمة الاحتفالية ولا تكون فيها مساهمات علمية تُذكر بالنسبة إلى المواطنين. ولكن المعرفة والتكنولوجيا لا تُستوردان، بل تُستنتجان وتُثمَّيان (1).

المشكلة المتعلقة هنا ليست بوجود الأجانب، بينما هي تتركز بشكل كبير في جانب الطلب الذي يقبل على هؤلاء الأجانب.

ويقترح الباحث عدة حلول لمواجهة هذه المعضلة:

أ- حصر شامل للمؤهلات العليا من الأجانب، ومقارنتها بالمؤهلات العليا من السعوديين، وتحديد القطاعات التي يعمل بها الأجانب ذوي المؤهلات العليا ويستحوذوا عليها مقابل السعوديين.

ب- بعد الحصر السابق يتم تيسير ودفع وتحفيز السعوديين للدراسة المؤهلة للعمل بهذه القطاعات.

ت- حفز القطاع الخاص بزيادة التسهيلات وخصم بعض الرسوم مقابل تشغيل السعوديين في هذه المهن التي بها عجز من السعوديين مقابل إحلالهم بالأجانب.

ث- التدرج في هذا الإحلال، بما يناسب المخرج من الجامعات، حتى لا تتأثر الأسواق بانخفاض العمالة الأجنبية وأثرها على بقية القطاعات.

(1) المرجع السابق، ص 36

2- زرع القيم بدلا من إنتاج الخريجين:

لابد من اتباع السياسات التي تجعل الإنسان الخليجي والسعودي منتجا للثروة بدل أن يكون فقط مستهلكا لها كما هو الحال اليوم. فالأهداف التربوية التي تؤمن بها غالبية المجتمع هي الأهداف التي ستغرس في عقول أبناء المجتمع وقلوبهم، وهي الأهداف التي تحفظ قيم أبناء المجتمع ومصالحهم. كما أن القيادات التربوية والإدارية للمؤسسات التعليمية سوف تأتي بسبب مؤهلاتها التي تمكنها من تنشئة الأجيال التي تمسك بزمام المبادرة وتكون مؤهلة لبناء مؤسسات عصرية بدل من أن تكون متسولة للوظائف بسبب ضعف تأسيسها العلمي.

لابد من تذكر أن نمور آسيا (سنغافورة وكوريا وهونج كونج وتايوان وماليزيا) حققت ما حققت من إنجازات اقتصادية بسبب اهتمامها بالعنصر البشري علما بأنها تفتقر إلى الموارد الاقتصادية الطبيعية وتعاني الكثافة السكانية. فلقد عنيت هذه الدول بالعنصر البشري منذ الستينيات، وذلك بزيادة إنفاقها على التعليم العالي وتوفير مراكز التدريب المتطورة وإرسال المتميزين من الطلبة إلى الخارج لكسب المعارف واستيعاب التقنيات الحديثة واللازمة لاية نهضة، ذلك بالإضافة إلى محاربة الفساد والتأكيد على الكسب الناتج عن العمل والإبداع⁽¹⁾.

إن أهم القيم التي يجب زرعها في عقلية الشباب الصاعد من واقع معايشة الباحث هي:

أ- نبذ الكسل والإيمان بقيمة العمل، فمن مشاهدات الباحث، كيف لطفل واعي يبلغ العاشرة من العمر، عندما يريد أن يشرب يسأل الخادمة أن تسقيه المياه.

هذه المشاهدات انعكست فعليا في واقع المؤشرات العالمية، حيث حصد المواطنون السعوديون المرتبة الثالثة عالميا في الخمول البدني بحصولهم على نسبة تقارب 68.3% وفق دراسة أعدتها مجلة "الانسيت" الطبية ونشرها موقع قناة العربية⁽²⁾.

(1) Batra R, Stock market crash of 1998 and 1999. Texas: Liberty Press Richardson, 1999, p55 - 64

(2) الصحة العالمية: السعودية الثالثة في الكسل، قناة العربية، 22 يوليو 2012

<https://goo.gl/yKA2UA>

وهو ما يفسر ارتباط ارتفاع أسعار النفط ارتباطا طرديا مع معدل البطالة، كما أوضحنا في الفصل الثاني، رغم أن العكس من المفترض أن يكون صحيحا، بأن ينخفض معدل البطالة إذا ارتفعت أسعار النفط، نتيجة زيادة الإيرادات الحكومية، ولكن يبدو أنه كلما ازدادت الإيرادات زادت معها معدلات البطالة في ظل غياب زرع القيم الهامة مثل قيمة العمل.

فوفرة الموارد تؤدي إلى زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل، وانتعاش القطاع المصدر للموارد وزيادة الإنتاجية فيه وتحول عوامل الإنتاج من قطاعات الاقتصاد الأخرى نحو هذا القطاع فيترتب عليه تراجع وانخفاض الإنتاج في القطاع الصناعي (1).

ب- عدم الإسراف، وهي القيمة التي تعبر عن سلوكيات التعامل مع الطعام مبدئيا، ثم مع الحياة بشكل عام، والتي أظهرت ابتعاد الشعب السعودي عنها بقوة، وعدم تبني المدارس والجامعات تلك القيمة وزرعها بين الأفراد.

أظهر تقرير حديث أن السعودية تعتبر من الدول الأكثر هدرا للغذاء تلتها إندونيسيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات، وكشف تقرير استدامة الغذاء والتغذية (*)، أن الهدر السنوي من الغذاء في السعودية يبلغ 427 كيلوغراما من الطعام لكل فرد سنويا، فيما يبلغ في إندونيسيا 300 كيلوغرام لكل فرد سنويا، وفي أمريكا 278 كيلوغراما، والإمارات 197 كيلوغراما للفرد سنويا (2).

(1) Corden W.Max, Exchange rate policy and resource boom, Australian National University, Canberra, ACT 2600, 1982, P31

(*) تقرير يصدر عن "The Economist Intelligence Unit" بالتعاون مع مؤسسة باريللا للغذاء والتغذية

"Barilla" وشملت الإحصائية 25 دولة تمثل ثلثي سكان العالم و87% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

(2) 2016 Food Sustainability index, The Economist Intelligence Unit and the Barilla Center for Food & nutrition foundation, Dec 2016, p39

3- تخفيف التوجه للعمل بالقطاع الحكومي وتشجيع القطاع الخاص:

يتجه معظم الشباب السعودي إلى القطاع الحكومي بعد الانتهاء من دراسته، أو حتى قبل الانتهاء منها، وأسفر هذا التوجه عن هجر القطاع الخاص، ومسح حالة من التراخي بعد تضخم العاملين بالقطاع الحكومي.

كشف إحصاء أجرته منظمة "غالوب" أن 75% من السعوديين، يفضلون وظائف القطاع العام، بينما 19% يفضلون العمل في القطاع الخاص. وجاءت نسبة التفضيل لدى النساء أكبر منها عند الرجال، حيث إن 78% من السعوديات يفضلن العمل في القطاع العام إذا كان الخيار لهن.

أوضحت "غالوب" في الدراسة أن تفضيل السعوديين للوظائف الحكومية ليس جديداً، إذ إنهم يعتبرونها شيئاً مضموناً، واستندت الدراسة على مقابلات هاتفية مع 2535 مواطناً سعودياً، تمت بين عامي 2013 و2015⁽¹⁾.

ويبدو أن النفط أيضاً هو أحد أسباب تفضيل القطاع الحكومي، حيث أكد أكثر من نصف السعوديين المشاركين في استطلاع لأوكسفورد للاستشارات الاستراتيجية، 52% تحديداً، أنهم يفضلون العمل في قطاع النفط والغاز، و51% يفضلون العمل في شركة "أرمكو"⁽²⁾.

خامساً: علاج الفساد الإداري:

ارتفاع الإنفاق بشكل كبير كما أظهر التحليل بالفصول الماضية من الرسالة، والمتبوع بثقافة أصبحت لدى جمهور المتعاملين في المملكة من بذخ وإسراف، جعلت الفساد الإداري يستشري داخل المؤسسات الحكومية والخاصة.

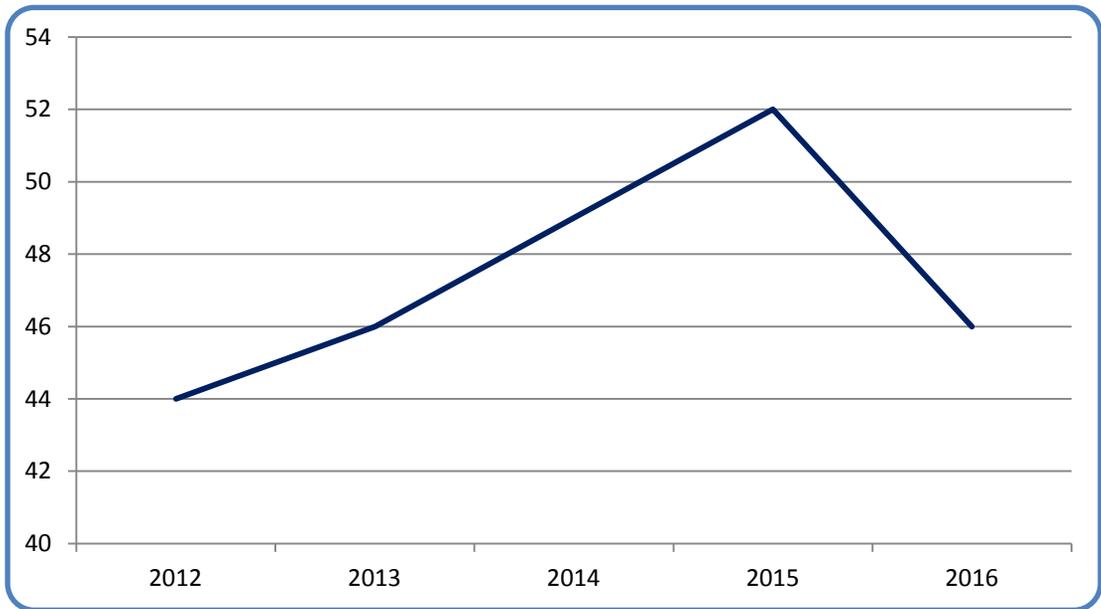
(1) Jihad Fakhreddine and Travis Owen, Lure of Government Jobs for Saudis, Gallup surveys, Aug 2015

(2) العمل في المملكة العربية السعودية "رؤية 2016"، أوكسفورد للاستشارات الاستراتيجية، السعودية، مارس

ظهر هذا في ترتيب المملكة العربية السعودية على مؤشر مدركات الفساد (*) حيث انخفض ترتيبها من المركز الـ48 في عام 2015 إلى المركز 62 في عام 2016، بعد أن انخفضت الدرجات التي حصلت عليها في المؤشر من 52 درجة في عام 2015 إلى 46 درجة في عام 2016، وذلك كما يظهر الرسم البياني التالي رقم (3-3):

رسم بياني رقم (3-3)

نتائج مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2012 - 2016)



Source: CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2016, Transparency International

لا شك أن الفساد الإداري لا يتمثل ضرره في الحجم الكلي للأموال المستنزفة فحسب، ولكنه يتجاوز ذلك إلى التأثير على مدى جدوى بعض البرامج والمشاريع للتنمية أصلاً، وإيجاد بعض البرامج والمشاريع التي لا تخدم هدف التنمية بقدر ما تخدم صالح خاص لفئة محدودة⁽¹⁾.

(*) مؤشر مدركات الفساد: هو مؤشر يصدر عن منظمة الشفافية الدولية، يقيس مستويات الفساد في القطاع العام في 176 بلداً حول العالم استناداً على رأي خبراء في هذا المجال، ويتم منح الدول درجات تتراوح ما بين 0 و100 درجة، وبينت المنظمة أن الدرجات المتدنية تعكس انتشار الرشوة على نطاق واسع، وعدم تطبيق عقوبة للفساد إضافة إلى كثرة المؤسسات التي لا تستجيب لاحتياجات المواطنين.

(1) أسامة عبدالرحمن، مرجع سابق، ص 119

رغم إنشاء الهيئات والمصالح الحكومية لمواجهة الفساد، مثل الهيئة الوطنية لمحاربة الفساد، وديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق وديوان المظالم، لمكافحة الفساد بأوجهه المختلفة، إلا أن كل ذلك لم يفلح في رفع درجة المملكة على مؤشر مدركات الفساد.

قد يتم إنشاء هيئات مركزية لإصلاح الإجراءات وقد تتعدد الدراسات عن إعادة التنظيم، وقد يجري تطبيق هذه الدراسات أو بعضها، وقد تتعدد البرامج التدريبية وتتعدد مخرجات هذه البرامج التدريبية ومع ذلك يظل الأداء قاصراً، والمشاكل الإدارية تبدو جاثمة في مكانها، وقد يكون من بين الأسباب وراء ذلك عدم فاعلية الهيئات المركزية أو عدم واقعية الدراسات المتعلقة بإعادة التنظيم وتبسيط إعداد أو سوء إعداد البرامج التدريبية أو سوء اختيار المتدربين أو غير ذلك من الأسباب، غير أن السبب الرئيسي يكمن في عدم اتباع المدخل الجوهرى للإصلاح الإداري والمدخل الجوهرى لإصلاح الإجراءات له مرتكزان أولهما المرتكز السياسي وثانيهما المرتكز الاجتماعي⁽¹⁾.

من واقع الحياة في المملكة العربية السعودية تتوجه الإدارة السياسية بطرق مختلفة لمحاربة الفساد وقد كان منها إنشاء العديد من هذه الهيئات ومنحها العديد من الصلاحيات، إلا أن المرتكز الاجتماعي لا يزال يحتاج العديد من الجهود لدفعه للأمام.

يرى الباحث أهمية وضع برامج تربية وثقافية عبر وسائل الإعلام المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام واحترام الوظيفة العامة وأخلاقيات العمل. وإعطاء الدور الريادي لوزارات التربية والتعليم لوضع فصول في المنهج الدراسي لتعزيز ثقافة الحرص على المال العام والنزاهة في التعامل وتقليص روح الأنانية الفردية والسمو بالروح الجماعية.

وإصدار قوانين صارمة ورادعة لمنع هدر الأموال العامة والفساد الإداري والمساءلة الجادة لهم، والسعي لخلق رأي عام يرفض الفساد دينياً وأخلاقياً لآثاره السلبية في التنمية.

(1) المرجع السابق، ص 121

بالإضافة لضرورة أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة من خلال التقارير التي ترفعها إلى السلطات المختصة إلى تقديم توصيات عملية حول سن وتطوير الأنظمة والتعليمات والقوانين الخاصة بمقاومة الغش والفساد مع وضع آلية لمحاسبة المقصرين وتعقب المفسدين.

ومناهضة مظاهر المحسوبية والتعصب والقبلية واستبدال هذه المصطلحات وهذه القناعات بالوطنية وحب الوطن والمساواة من مبدأ الانتماء للوطن الواحد، تحت سقف الدين الإسلامي الجامع.

سادسا: التوجه نحو التصنيع:

يحتل التصنيع في كل الدول النامية حيزا كبيرا من تطلعاتها، وتحاول هذه الدول أن تحقق القاعدة الصناعية التي تخرجها من حلقات التبعية الاقتصادية من ناحية والتي توفر لها دخلا من ناحية أخرى. وبالنسبة لدول المنطقة برز التصنيع كمدخل رئيسي لمواجهة التحدي الذي يفرضه الاعتماد على مصدر واحد قابل للنضوب وهو النفط، لقد انسأقت هذه الدول كغيرها من الدول النامية وراء بريق الجانب المادي من التنمية البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية الاقتصادية دون أن يكون هناك استيعاب كامل لجوهر التنمية الاقتصادية.

حسبت دول الخليج كغيرها من الدول النامية أن الصناعة هي المفتاح الوحيد للتنمية ولذلك فقد سعت إلى قيام الصناعة من منطلقات مغلوطة في أكثر الأحيان وبأي ثمن ولو كانت صناعة غير منتجة، أو صناعة لا تتوفر مقوماتها أو أسباب نجاحها من خلال منطلقات ارتجالية غير مدروسة أو سعيا وراء بريق الصناعة مظهرا من مظاهر العزة القومية، ولم تكن تلك المحاولات في أكثرها جادة، ولذلك جاءت ثمارها محدودة، وهامشية فيما عدا الصناعات التي تتعلق بالنفط والغاز الطبيعي⁽¹⁾.

(1) المرجع السابق، ص 53 - 54

إذا تم مراجعة التركيب السلعي للمنتجات الصناعية لدول المجلس نجد أنه باستثناء صناعة البتروكيماويات والأسمدة والحديد والألومنيوم فإن هذه الصناعات يغلب عليها الطابع الاستهلاكي ولم تحقق الصناعات الرأسمالية والوسيطية تقدماً يذكر⁽¹⁾.

لدفع القطاع الصناعي ليصبح قائداً للتنمية خلال الفترة القادمة جنباً إلى جنب مع الصناعة النفطية، والصناعات المترتبة عليها، يجب على الدولة اتخاذ بعض الإجراءات التي تحقق أهدافها في ذلك، ومنها:

1- وضع سياسة للائتمان مناسبة للتصنيع، تمنح القروض والتمويل على الصناعات الهامة التي تحتاجها المملكة.

2- تخفيض الرسوم الجمركية السلع الوسيطة الأساسية القائمة على التصنيع.

3- منح إعفاء ضريبي للمستثمرين الأجانب في بعض القطاعات الصناعية الهامة التي تحتاجها المملكة.

4- الانتقال إلى الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي، حيث ستكون أكثر جذبا للمواطنين السعوديين منها عن الصناعات التي تحتاج إلى مجهودات بدنية كبيرة، كثيفة العمالة.

5- تخفيض نسبة السعوية بحسب رأس مال المؤسسة، مما يخفض التكاليف على المصانع ويوفر لها السيولة التي تساعد على التوسع والإنتاج.

سابعاً: تنمية الصادرات غير النفطية:

تمثل تنمية الصادرات غير النفطية أحد التحديات الهامة للمملكة العربية السعودية، في ظل اعتماد هيكل الصادرات على الصادرات النفطية بشكل كبير، بالإضافة لضعف القطاعات الأخرى في توليد صادرات غير نفطية قوية.

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، صندوق النقد العربي، بيروت، 65 - 78

ترتكز استراتيجية تنمية الصادرات على ضرورة خلق وإيجاد مجموعة من المؤسسات التي تخدم وتسهل عملية التصدير، وتأخذ على عاتقها إيجاد الحلول لمختلف العراقيل التي تعترض العملية التصديرية، سواء ما يتعلق منها بترويج الصادرات، أو المنتجات الموجهة للتصدير، أو ما يتعلق بتمويل الصادرات، أو ما يرتبط بتبادل المعلومات التجارية وإقامة المعارض والتعريف بالمنتج المحلي في المحافل الدولية (1).

يمكن دعم الصادرات السعودية عن طريق:

1- تأمين الصادرات، بإنشاء نظام تأمين على الصادرات لتعويض الخسائر المحتمل تحققها من جراء العملية التصديرية، لا سيما نظام تأمين اعتمادات التصدير، وتقلبات سعر الصرف وضمانات التصدير.

2- إنشاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية التصديرية، لجذب الاستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعومة.

3- تسهيل وتبسيط إجراءات استيراد السلع الصناعية الوسيطة التي تدخل في إنتاج السلع الموجهة للتصدير وتخفيض تكاليف الحصول عليها.

4- إصلاح القطاع المصرفي، ودعمه لتحفيز الصادرات مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي.

5- تنويع التركيبة السلعية للصادرات لضمان استقرار حصيلتها، عن طريق وضع برنامج للتوسع في تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة، وزيادة قدرات الإنتاج في المؤسسات التي تغذي السوق الداخلي خاصة بالإنتاج الصناعي، وخلق وحدات جديدة للإنتاج من أجل التصدير، والعمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للصناعات التصديرية من أجل تعزيز المركز التنافسي لصادرات البلد في الأسواق الخارجية، وهنا تبرز ضرورة الربط بين الإنتاج المحلي والتصدير. ففتح

(1) مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير،

معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011/2010، ص 92

أسواق خارجية أمام المنتجات الصناعية المحلية يزيد من الطلب على هذه المنتجات، ويؤدي أيضا إلى تشجيع التوسع في برنامج التنمية الصناعية بالداخل. غير أن هذا الأمر بالنسبة للدول النامية يتطلب من هذه الأخيرة أن تركز أولا على المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية في برنامجها الصناعي، مثل المنتجات المصنعة من المواد الطبيعية (1).

6- تنويع الأسواق، وإعطاء أولوية خاصة لتطوير علاقات التبادل التجاري بين الدول الخليجية، بحيث تنخفض حدة المنافسة في هذه الدول، مما يضمن تحرير علاقات التبادل التجاري من سيطرة الاقتصاديات الرأسمالية والتخلص من التبعية لها.

(1) سميرة بولعام، أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر -، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 95-96

خلاصة الفصل الثالث

أقدمت المملكة العربية السعودية إزاء واقعها الاقتصادي وتأثرها بتقلبات أسعار النفط، على وضع رؤية حتى عام 2030، تستهدف فيها تخفيف هذا الأثر بشكل كبير، مع وضع برامج لتحقيق هذه الرؤية، كان في بدايتها "برنامج التحول الوطني 2020".

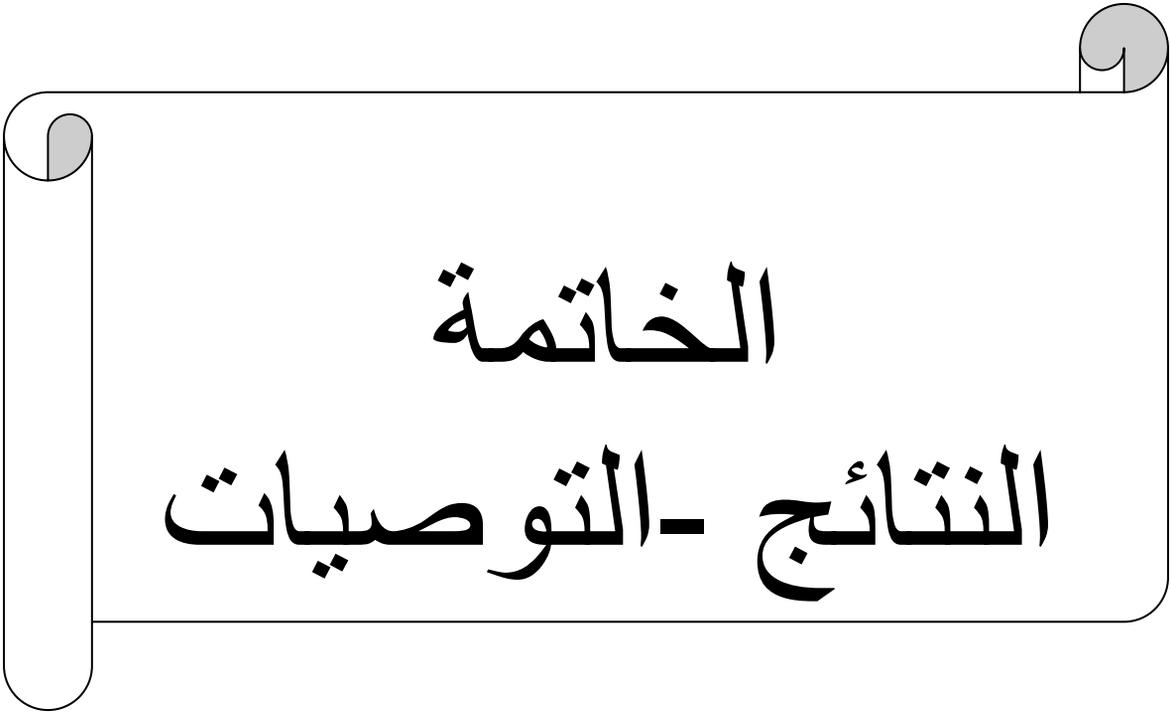
شمل برنامج التحول أهدافاً ومؤشرات اقتصادية على مستوى 24 جهة حكومية قائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية، وتم اعتماد 543 مبادرة قدرت تكاليفها الكلية 270 مليار ريال وذلك حتى عام 2020.

قدم الباحث مقترحاً لبعض التوجهات لإصلاحات اقتصادية بناء على تقييم رؤية التحول الوطني السعودية، والواقع الاقتصادي الحالي، وتجارب بعض الدول الناجحة في إدارة مواردها الطبيعية مثل النرويج وشيلي.

استخلص الباحث من هذه التجارب الناجحة تصوراً لدعم الاقتصاد السعودي، يشمل دراسة التنويع كواجب وطني هام للتحول الاقتصادي، وإصلاحات للمالية العامة تتضمن عدم تجاوز الإنفاق المخطط، وزيادة حصة الإنفاق الرأسمالي النوعي، ووضع برنامج لضمان الجودة، وإدارة فوائض الميزانية بشكل أكثر فاعلية.

قدم الباحث أيضاً تصوراً مقترحاً لإجراء بعض الإصلاحات بالسياسة النقدية، شمل تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، وتخفيض وتيرة أدونات مؤسسة النقد، وإصدار صكوك إسلامية للشريحة الجماهيرية، ورفع نسبة سقف القروض للودائع.

نجاح أي من التصورات السابقة سيظل مرتبطاً بإجراء بعض الإصلاحات برأس المال البشري، وعلاج الفساد الإداري، والتوجه نحو التصنيع، وتنمية الصادرات غير النفطية.

A decorative border resembling a scroll, with rounded corners and a vertical strip on the left side, framing the text.

الخاتمة

النتائج - التوصيات

الخاتمة

(النتائج - التوصيات)

أولاً: الخلاصة:

تناول هذا البحث والذي بعنوان "أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي وسبل تقويمها" مدى تأثير الاقتصاد السعودي بتقلبات أسعار النفط ومدى ارتباطه بتحركات الأسعار وذلك من خلال ثلاثة فصول، أما الفصل الأول فقد تناول نبذة عن الصناعة النفطية وتاريخها والعوامل التي تؤثر على أسعار النفط والأزمات التي تعرضت لها الأسعار مع دراسة أهم التحديات التي تواجه الصناعة.

تناول الفصل الثاني تحليلاً لهيكل الاقتصاد السعودي وعلاقة أسعار النفط بمؤشراته الكلية، ومدى تأثير تقلبات الأسعار على تلك المؤشرات، وتناول الفصل الثالث سبل تقويم أثر تقلبات الأسعار على الاقتصاد السعودي من خلال استعراض أفضل التجارب في حكومة الموارد الطبيعية، وتحليل لرؤية المملكة وتقديم رؤية موجزة لتحول الاقتصاد السعودي.

ثانياً: النتائج:

يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث كما يلي:

- 1- الإيرادات النفطية تعد الداعم الرئيس للاقتصادات حول العالم ودافعا لعجلة النمو ومؤثرا فعال في اتخاذ القرارات الاستراتيجية الهامة.
- 2- أسعار النفط تتأثر بحجم الاحتياطي النفطي العالمي ومعدل النمو الاقتصادي وسعر الخصم وسعر صرف الدولار وسوق المضاربة على النفط والعوامل الأمنية والجيوسياسية والتقلبات في المناخ وبدائل النفط المتنوعة والعوامل البيئية.
- 3- الأزمات السعرية المتتالية أثرت على أسعار النفط سواء ارتفاعا أو انخفاضاً.
- 4- تأثر الناتج المحلي بالقطاع النفطي.

- 5- اعتماد المملكة في انفاقها على الفوائض النفطية المحققة على مدار السنوات، وتركز الانفاق في الجانب الجاري عن الرأسمالي.
- 6- لم تستخدم المملكة جميع أدوات السياسة المالية إلا في فترات قليلة جدا.
- 7- عدم وجود مرونة لدى السياسة النقدية السعودية نتيجة ارتباط الريال بالدولار.
- 8- هناك العديد من الدول الناجحة في إدارة مواردها الطبيعية يمكن أن تتخذ كنموذج مناسب للتحول الاقتصادي.
- 9- رؤية السعودية إطار جيد للتحول يحتاج المزيد من الجهود لتنفيذه على أرض الواقع.

ثالثا: التوصيات:

في ضوء ما تم عرضه من تحليل لأثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي والتحديات التي تواجه سوق النفط العالمية والاقتصاد السعودي، يوصي الباحث بالاستفادة من التجارب الدولية في إدارة الموارد الطبيعية، والتوجه لفك الارتباط بشكل متدرج مع النفط.

ولضمان نجاح التحول يوصي الباحث بما يلي:

- 1- توضيح سبل تنويع الاقتصاد بشكل مفصل وواضح لا لبس فيه.
- 2- الشفافية في الإعلان عن نتائج برامج التحول الاقتصادية بشكل دوري، حتى لو لم تحقق هذه الأهداف غاياتها بنسبة 100%.
- 3- عدم تجاوز الإنفاق الفعلي للإنفاق المخطط والالتزام بالميزانية المعتمدة.
- 4- إدارة فوائض الميزانية بشكل أكثر فاعلية، والاستفادة من تلك الفوائض في الاستثمار الداخلي والخارجي.
- 5- زيادة حصة الإنفاق الرأسمالي النوعي بشكل مطرد.
- 6- وضع برنامج لحوكمة المشروعات الاستثمارية العامة لا يمنع المشاريع وإنما يضمن جودتها.

- 7- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك لدى مؤسسة النقد لتحريك الاقتصاد من حالة التباطؤ الحالية.
- 8- رفع سقف نسبة القروض إلى الودائع للتناسب مع دول المنطقة، في ظل قوة القطاع المصرفي السعودي.
- 9- تخفيض حجم أدونات وسندات مؤسسة النقد العربي السعودي.
- 10- استبدال الأدونات والسندات ببرنامج للصكوك الحكومية يتم تقديمه للشريحة الجماهيرية.
- 11- التركيز على جانب الطلب على رأس المال البشري ومعرفة رغباته ومتطلباته في العمالة المطلوبة توفيرها، والعمل على إعداد تلك العمالة للتناسب مع الطلب.
- 12- زرع بعض القيم الهامة في الشباب السعودي لمحاربة الكسل والإيمان بقيمة العمل وعدم الإسراف والتبذير.
- 13- استخدام الإعلام بشكل إيجابي في نقل الوعي السعودي من ثقافة الاستهلاك والتبذير لثقافة الإنتاج والتحول المثمر.
- 14- حفز المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتقديم مزايا لها لدفعها للإنتاج وخفض نسبة السعودة المطلوبة لديها لاستفادة الاقتصاد الكلي منها.
- 15- وقف التعيينات الجديدة بالقطاع الحكومية وإعادة هيكلة الوظائف وتوزيعها بشكل مناسب.
- 16- محاربة الفساد بقوة والترويج لهذا إعلاميا.
- 17- قبول الاستثمار الأجنبي كفاعل مهم في الاقتصاد الوطني ومنحه من المميزات التي تجعله يفضل المملكة عن غيرها من دول المنطقة على الأقل ثم عن غيرها من بقية دول العالم.
- 18- دعم وتنمية الصادرات غير النفطية والتركيز على الصناعات الهامة منها المؤثرة في الاقتصاد الوطني.

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: باللغة العربية:

أ - الكتب:

- 1- أسامة عبدالرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية "مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير 1978
- 2- أسامة ربيع، التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Spss، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2007
- 3- أنور عبدالعني العقاد، محمد عبدالحميد الحمادي، الجغرافيا الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 1979-1980
- 4- إياد حلمي الحصاني، النفط - التطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي، دار المعرفة، الكويت، 1982
- 5- بشير سعد زغول، دليلك إلى البرنامج الإحصائي spss، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2003
- 6- بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثورة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية ، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، 2010.
- 7- حافظ برجاس ومحمد المجذوب، "الصراع الدولي على النفط العربي"، بيسان للنشر والتوزيع الإعلامي، بيروت، لبنان، 2000.
- 8- حسن سيد أبو العينين، الموارد الاقتصادية، بيروت، 1979.
- 9- حسين عبدالله، البترول العربي - دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
- 10- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دراسات، أغسطس 2015.
- 11- سالم عبدالحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 1990
- 12- سهيل ناصر، النفط في الاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان، الكويت، 1977

- 13- عبدالحميد إبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، أبريل 1980.
- 14- عبدالخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج، دار الرفاعي للطباعة، القاهرة، 2002
- 15- عبدالله ناصر السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية 1930 - 1960، الطبعة 2، مطابع الشريف، جدة، 1978
- 16- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2012
- 17- عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبوظبي للطباعة والنشر، أبوظبي، 2002.
- 18- غيث البحر، التحليل الإحصائي للاستبيانات باستخدام برنامج IBM SPSS Statistics، مركز سبر للدراسات الإحصائية و السياسات العامة، تركيا، 2014
- 19- فاروق قاسم، النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 2009
- 20- مانع سعيد العتيبة، الأوبك والصناعة البترولية، ط2، لبنان، 1974
- 21- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983
- 22- محمد طلعت الغنيمي، البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1974
- 23- محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الاقطار العربية، جامعة الكويت، 1982
- 24- محمود عبدالفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979
- 25- ملكة بكر الطيار، التطور الاقتصادي والاجتماعي للسعودية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الطبعة 1، فبراير 1997

- 26- نبيل جعفر عبدالرضا، اقتصاد الطاقة، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، 2017.
- 27- نصري زياب خاطر، جغرافيا الطاقة، الجندارية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
- 28- نجلاء الأهواني، النفط العربي ونمط استخدام عائلته في الدول العربي، النموذج الكويتي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1979
- 29- يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليج في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، فبراير 2011

ب- الكتب المعربة:

- 1- أبو الحسن بني صدر، النفط والسيطرة، ترجمة فاضل رسول، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1980.
- 2- أندريكان، الأوبك في الاقتصاد العالمي، ترجمة هدى القاسم، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985
- 3- مارك سكاوزن، قوة الاقتصاد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2016

ت- البحوث والملتقيات العلمية:

- 1- أسواق النفط العالمية، أسعار النفط ستبقى منخفضة لفترة طويلة، جدوى للاستثمار، السعودية، يناير 2016
- 2- العمل في المملكة العربية السعودية "رؤية 2016"، أوكسفورد للاستشارات الاستراتيجية، السعودية، مارس 2016
- 3- تيم كالين وهونان كو، إطار مالي لدعم النمو وإدارة الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة، واشنطن، 2015
- 4- دراسة تحليلية لسوق النفط، السعودية، الخبير المالية، أغسطس 2015.
- 5- رؤية السعودية 2030، جدوى للاستثمار، مايو 2016

- 6- رؤية السعودية 2030 حزمة شاملة من الإصلاحات، الراجحي المالية، تقرير بحثي، أبريل 2016
- 7- سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق، دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013
- 8- صندوق النقد الدولي، أطر سياسات الاقتصاد الكلي للبلدان النامية الغنية بالموارد، 2012
- 9- طارق بن محمد السلوم، تنويع قاعدة الاقتصاد السعودي: (رؤية مستقبلية)، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات ندوة "الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي"، الرياض، 2002
- 10- ماثيو ريد، الرؤية السعودية 2030: الراحون والخاسرون، (on-line)، معهد كارنيجي للسلام، أغسطس 2016
- <http://carnegieendowment.org/sada/64228>
- 11- محمد خليل والزاندي فياض، خالد علي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام، دراسة مقدمة للندوة العلمية الثالثة حول: الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة المنعقدة بطرابلس، 20 يناير 2009.
- 12- مسودة المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2004
- 13- معهد حوكمة الموارد الطبيعية، مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017، 2017
- 14- معهد البحوث والدراسات العربية، دراسات في تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1978
- 15- منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، التنقيب عن البترول في الوطن العربي، الطبعة 3، سوريا، 1996
- 16- مهند بن عبد الملك السلطان، أحمد بن بكر البكر، مؤسسة النقد العربي السعودي، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي "دراسة وصفية"، فبراير 2016
- 17- نايف الغيث وأحمد آل درويش وبراغيان ديب وبادامجا خاندلوال، السياسة النقدية والاحترازية الكلية في السعودية، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة، واشنطن، 2015

18-نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (GRANGER)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، سوريا، 2011

ث- الرسائل والمطبوعات الجامعية:

1- أمينة مخلفي، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية - حالة مجمع بركين، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، تخصص العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2005/2004

2- أمينة مخلفي، محاضرات حول "مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)"، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2014/2013.

3- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986: 2008، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2009/2008

4- داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011-2012

5- ريم العجمي، أثر سياسات الحد من ظاهرة التغير المناخي على الطلب على النفط المملكة العربية السعودية نموذجًا، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، 2003

6- سميرة بولعام، أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001

7- شكاكطة عبدالكريم، النفط في العلاقات الدولية (دراسة حالة منظمة الأوبك) وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2007

8- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي "دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، تلمسان، 2011-2012

- 9- عبدالمالك مبانى، **الاقتصاد العالمي للمحروقات**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.
- 10- محمد رضا أبو معاش، **اقتصاديات نقل النفط مع التطبيق على صناعة نقل النفط العراقي خلال الثمانينات والتسعينات**، رسالة ماجستير في تكنولوجيا النقل البحري، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 11- مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي**، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004-2005.
- 12- مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2010/2011.

ج: المجالات والدوريات العلمية:

- 1- إبراهيم خليل برعي، **الشركات متعددة الجنسية وعابرة القومية العاملة في المجال المصرفي في الوطن العربي**، مجلة المنار، العدد 14/13، باريس، 1986.
- 2- بن زيدان حاج، **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبدالحميد بن باديس، يوليو 2011.
- 3- حامد عز الدين، **الأوبك في خطر**، مجلة المنار، عدد 8، باريس، أغسطس 1985.
- 4- حمدي صالح عبدالله، **السعر الحقيقي للنفط الخام وتطوير مصادر الطاقة البديلة**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 5، العدد 3، 1979.
- 5- جلال أمين، **مأزق التنمية العربية في السبعينات**، مجلة العربي، العدد 230، يناير 1978.
- 6- جدار رياض، **دور قطاع النقل في الصناعة النفطية والتحديات البيئية الراهنة "الجزائر نموذجا"**، دورية رماح للبحوث والدراسات، مركز البحوث وتنمية الموارد البشرية، الجزائر، يونيو 2016، ص 7.
- 7- ساهر محمد يحيى، **أسس تسعير النفط الخام**، مجلة نفط العرب، العدد 7، (د.م.ن)، 1973، ص 19.
- 8- فؤاد مرسي، **أزمة التنمية والتكامل في العالم العربي**، مجلة المنار، العدد 67، باريس، 1990.

- 9- فرحات عباس، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية - دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي العدد4، ديسمبر 2015
- 10- موريس أويستفلد وآخرون، أسعار النفط والاقتصاد العالمي: علاقة معقدة، منتدى صندوق النقد الدولي، 25 مارس 2016
- 11- محمد الجبوري، طالب الكريطي، محمد الزبيدي، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، 2015
- 12- ماجد عبدالله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في ادارة الفوائض النفطية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد47، 2009
- 13- يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراتها، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2015

ح: التقارير والمنشورات:

- 1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 1999
- 2- التقرير السنوي لعام 2016، منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"
- 3- إحتياطات الغاز المؤكدة في 2016، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)
- 4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، لبنان، 2001
- 5- بيانات المعادن والنحاس، مؤسسة ستاندرد آند بورز جلوبال ماركت إنتليجانس، 11 أبريل 2017
- 6- برينتس برتوليم، التقرير السنوي لعام 2014
- 7- برينتس ديفاسي ونيفيدان ريدي، برنامج التحول الوطني: تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية لعام 2030، الراجحي المالية، السعودية، 2016
- 8- مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 17 أبريل 2017
- 9- غرفة التجارة الشيلية الأمريكية، 11 يونيو 2015

خ: الجرائد والصحف الورقية والإلكترونية:

1- سالم بن فهد الزمام، ملاحظات جوهرية في برنامج التحول الوطني 2020، (on-line)،
صحيفة مال الإلكترونية، يونيو 2016

<http://www.maaal.com/archives/113937>

2- الصحة العالمية: السعودية الثالثة في الكسل، قناة العربية، 22 يوليو 2012

<https://goo.gl/yKA2UA>

3- عبدالرحمن محمد السلطان، كيف تغلبت تشيلي على نقمة الموارد؟، صحيفة الجزيرة، 16 يوليو
2013، العدد 14901

4- عبدالله بن محمد الشهراني، ملاحظات سريعة على خطة التحول الوطني 2020، صحيفة
الجزيرة السعودية، العدد 15963، 12 يونيو 2016

5- الفرد في السعودية يستهلك 90 كيلو من الخضراوات سنويا، صحيفة الاقتصادية، 4 فبراير
2016

<https://goo.gl/bmtmXv>

5- هيئة المقاولين: 60% من المشاريع الحكومية متعثرة، صحيفة الحياة، 17 يناير 2017
<https://goo.gl/CpY8Br>

6- وزير النفط السعودي: لا خفض في إنتاج أوبك حتى لو هبط السعر إلى دولارا، موقع bbc
http://www.bbc.com/arabic/business/2014/12/141223_opec_oil

خ: المصادر الحكومية:

1- برنامج التحول الوطني 2020، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي، السعودية، يونيو
2016.

<https://goo.gl/qWJLor>

2- رؤية السعودية 2030، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي، السعودية، 25 أبريل 2016.

<https://goo.gl/MKLmS9>

3- ميزانية السعودية 2017، وزارة المالية السعودية، السعودي، ديسمبر 2016

ثانيا: باللغة الانجليزية:

A- Books:

1. Batra R, Stock market crash of 1998 and 1999. Texas: Liberty Press Richardson, 1999
2. Corden W.Max, Exchange rate policy and resource boom, Australian National University, Canberra, ACT 2600, 1982
3. Daniel Yergin, The Prize: The Quest for Oil, Money, and Power (New York: Free Press, 2003).
4. Igor dekanic and others : A century of oil, Naklada Zadro publisher, Zagreb, 2005
5. Robert W. Tolf, The Russian Rockefellers: The Saga of the Noble Family and the Russian Oil Industry (Stanford, CA: Hoover Institution Press, Stanford University, 1976).

B- Researches:

1. Electric Vehicle Outlook 2017, Bloomberg New Energy Finance, United Kingdom, Jul 2017
2. FasanoUgo, " Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries ", International Monetary Fund Working Paper 00/112 , June 2000
3. Food Sustainability index, The Economist Intelligence Unit and the Barilla Center for Food & nutrition foundation, Dec 2016

4. Jihad Fakhreddine and Travis Owen, Lure of Government Jobs for Saudis, Gallup surveys, Aug 2015
5. Kimmitt, Robert M. "Sovereign Wealth Funds and the World Economy", Foreign Affairs: vol. 87, no. 1, 2008
6. Luiz Augusto Barroso and others, Renewable Energy Policies and Auctions, The International Renewable Energy Agency, United Arab Emirates, 2015
7. New Energy Outlook 2017, Bloomberg New Energy Finance, United Kingdom, Jun 2017
8. Sacks J.D & Warner A.M, Natural Resource Abundance and Economic Growth, National Bureau of Economic Research, Working paper 5398, Cambridge, December 1995
9. Samset, Knut, and Gro Holst Volden. "Investing for Impact Lessons with the Norwegian State Project Model and the First Investment Projects That Have Been Subjected to External Quality Assurance." Norwegian University of Science and Technology, Norway, 2013
10. Spencer Dale and Thomas D Smith, Back to the future: electric vehicles and oil demand, British Petroleum, Bloomberg New Energy Finance: The Future of Energy, EMEA Summit, October 2016, p9
11. Scenarios 2016, World Energy Council, London, 2016
12. Variable renewable integration in electricity systems: How to get it right, World Energy Council, United Kingdom, 2016
13. World Energy Investment 2016, International Energy Agency, France, 2016

14. WORLD Energy Investment 2017, International Energy Agency, France, 2017

15. World Energy Outlook 2016, International Energy Agency, France, 2016

C- Reports & working papers:

1. Gylfason T., Natural Resources, Education, and Economic Development, European Economic Review 45, 2001

2. Jason Tuvey, Saudi Vision 2030 likely to fall short of lofty goals, Capital Economics, 27 jun 2017

3. Lam,Rickey. &Wantchekan Leonard ", Political Dutch Disease " , Working paper, April 2003

4. Norman C., Walpole. Area Hand Book For Saudi Arabia, American University (Washington, D.C.). Foreign Area Studies, U.S. Government Printing Office, Issue 51, 1971

5. Petroleum Intelligence Weekly, Special Supplement (12 September 1988).

D- Newspapers & Websites:

1. Saudi Cost-Cutting Drive May Cancel \$20 Billion of Projects, Bloomberg, 6 Sep 2016

<https://www.bloomberg.com/news/articles/2016-09-06/saudi-arabia-said-to-weigh-canceling-20-billion-of-projects>

2. David Blackmon, Oil Prices: Expect The 2nd Half Of 2017 To Look A Lot Like 2H 2016

<https://www.forbes.com/sites/davidblackmon/2017/06/19/oil-prices-expect-the-2nd-half-of-2017-to-look-a-lot-like-2h-2016/#2e8983ba74e9>

الملاحق

أولاً_ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية للتوصل إلي نتائج الدراسة و ذلك باستخدام البرامج الإحصائية (SPSS V.24) و (E-views 8) وذلك بهدف التحقق من صحة فروض الدراسة، والإجابة على تساؤلاتها، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقاييس النزعة المركزية والتشتت :

يقصد بها المقاييس التي تقيس أماكن تركيز البيانات و مدى بعدها عن بعضها البعض و من أشهر مقاييس النزعة المركزية الوسط الحسابي بينما من أشهر مقاييس التشتت الانحراف المعياري⁽¹⁾.

2- شكل الانتشار (scatter plot) :

شكل بياني يستخدم لتوضيح العلاقة بين قيم متغيرين كميّين من حيث هل العلاقة طردية أم عكسية وهل العلاقة قوية أم ضعيفة⁽²⁾.

3- معامل ارتباط بيرسون (pearson coefficient) :

هو معامل يستخدم لقياس درجة و نوع العلاقة بين متغيرين كميّين، طبقاً للجدول التالي⁽³⁾.

جدول (1)

طبيعة العلاقة بين متغيرين وفقاً لمعامل ارتباط بيرسون

قيمة المعامل	العلاقة	قيمة المعامل	العلاقة
0	لا يوجد علاقة	0	لا يوجد علاقة
من 0 إلى 0.4	توجد علاقة طردية ضعيفة	من 0 إلى -0.4	توجد علاقة عكسية ضعيفة
من 0.4 إلى 0.6	توجد علاقة طردية متوسطة	من -0.4 إلى -0.6	توجد علاقة عكسية متوسطة
من 0.6 إلى 0.9	توجد علاقة طردية قوية	من -0.6 إلى -0.9	توجد علاقة عكسية قوية
بين 0.9 و 1	علاقة طردية شبة تامة	بين -0.9 و -1	علاقة عكسية شبة تامة
1	علاقة طردية تامة	-1	علاقة عكسية تامة

(1) بشير سعد زغول، دليلك إلى البرنامج الإحصائي spss، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2003، ص 149

(2) أسامة ربيع، التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Spss، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2007، ص 102

(3) غيث البحر، التحليل الإحصائي للاستبيانات باستخدام برنامج IBM SPSS Statistics، مركز سبر للدراسات الإحصائية و السياسات العامة، تركيا، 2014، ص 89

4- أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple linear regression) :-

أسلوب إحصائي يستخدم لقياس أثر متغير مستقل (مؤثر) على متغير تابع (متأثر) و هو مبنى على فكرة بناء نموذج يوضح العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل و يفترض هذا النموذج الخطية في المعالم (β_0 و β_1) شكل هذا النموذج

y : المتغير التابع

x : المتغير المستقل

β_0 : هي قيمة المتغير التابع في حالة أن المتغير المستقل مساوى للصفر

β_1 : هي القيمة التي يتغير بها المتغير التابع في حالة زيادة المتغير المستقل بوحدة واحدة

e : الخطأ العشوائي

تقدير معالم النموذج نستخدم طريقة (OLS) توجد لها فروض حتى تكون مقدراتها

صحيحة و هي:

(1) الخطية في المعالم (β_0 و β_1) .

(2) الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي و يمكن التغاضي عن هذا الشرط في حالة أن حجم العينة أكبر من 30 طبقاً لنظرية النزعة المركزية (central limit theorem).

(3) عدم وجود ارتباط ذاتي (autocorrelation) بين الأخطاء العشوائية.

(4) الأخطاء العشوائية لها تباين ثابت وهو σ^2 (homoscedasticity) (4).

- اختبار T :

اختبار إحصائي يستخدم لاختبار هل معاملات نموذج الانحدار (β_0 و β_1) معنوية أم

لا أي هل للمتغير المستقل تأثير على المتغير التابع أم لا.

- اختبار F :

اختبار إحصائي يستخدم في اختبار معنوي نموذج الانحدار أي هل المتغيرات المفسرة

الموجودة معاً في النموذج لها تأثير معنوي على المتغير التابع أم لا ؟

معامل التحديد (Determinant Coefficient):

مقياس يستخدم لمعرفة إلي أي مدى استطاع المتغير المستقل أن يفسر الاختلافات

الموجودة في المتغير التابع و تتراوح قيمة هذا المعامل بين الصفر و الواحد الصحيح و كلما

(4) المرجع السابق، ص 149

اقتربنا من الواحد الصحيح دل على جودة توفيق النموذج و أن المتغير المستقل استطاع أن يفسر و بقوة الاختلافات في المتغير التابع.

اختبار White :

اختبار إحصائي يستخدم لاختبار مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء حيث يكون الفرض العدمي أن الأخطاء العشوائية لها تباين ثابت (تجانس تباينات الأخطاء العشوائية) بينما الفرض البديل أن الأخطاء العشوائية ليس لها تباين ثابت (عدم تجانس تباينات الأخطاء العشوائية) .

- اختبار Jarque-Bera :-

اختبار إحصائي يستخدم لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا . حيث أن الفرض العدمي هو أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بينما الفرض البديل هو أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

- اختبار Breusch-Godfrey serial correlation LM

اختبار إحصائي يهدف إلي اختبار ما إذا كانت أخطاء نموذج الانحدار تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي (ارتباط الأخطاء ببعضها البعض) حيث يكون الفرض العدمي أن الأخطاء لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي بينما الفرض البديل أن البيانات تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

- الحكم على الاختبارات :

بالنظر إلي قيمة sig لأي اختبار فإذا كانت أقل من 0.05 سوف نرفض الفرض العدمي بينما إذا كانت قيمة sig أكبر من 0.05 فأننا سنقبل الفرض العدمي.

ثانياً :- التوصيف الإحصائي للمتغيرات :

سنتناول في هذا الجزء تقديم ملخص إحصائي بسيط عن كل مؤشر من مؤشرات الدراسة متمثل في تحديد القيم الصغرى و القيم العظمى و المتوسط و المدى و الانحراف المعياري و عدد المفردات لكل متغير على حده و عرضها بهدف التعرف على السمات الأساسية لكل متغير و التمهيد لدراسة العلاقات بين المتغيرات.

جدول (2)

الإحصاءات الوصفية

الانحراف المعياري	المتوسط	القيمة العظمى	القيم الصغرى	المدى	عدد المفردات	
34.42	34.46	111.96	1.80	110.16	48	النفط (دولار للبرميل)
8460.03	1388745.00	2580820.34	484432.80	2096387.54	47	إنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون ريال)
4994.20	18697.23	580924.00	-383923.00	964847.00	48	صافي عجز الميزانية (مليون ريال)
7512.21	221458.19	739658.00	3853.00	735805.00	48	سروفات الجارية (مليون ريال)
916.22	85358.77	370245.00	2175.00	368070.00	48	سروفات الرأسمالية (مليون ريال)
7727.13	208388.08	459646.99	44260.00	415386.99	12	مدين العام القائم في نهاية العام (مليون ريال)
11.14	99.75	137.60	86.90	50.70	37	مؤشر القياسي لتكلفة المعيشة
5128.58	204317.44	874171.00	3898.40	870272.60	48	إيرادات التجارة (مليون ريال)
597.89	148474.71	217030.00	71263.00	145767.00	12	إيرادات السلع غير النفطية (مليون ريال)
78.53	4293.58	16712.64	646.03	16066.61	32	مؤشر العام لسوق الأسهم السعودية "تداول" (مليون ريال)
7072.85	129797.57	301496.69	57313.00	244183.69	22	مؤشر النقدية (مليون ريال)
7384.77	427391.59	1361628.74	67119.00	1294509.74	28	إيرادات المصرفي الممنوح (مليون ريال)
10.39	10.75	12.40	8.10	4.30	18	معدل البطالة %
9814.77	459855.58	693784.00	228625.00	465159.00	18	عدد المتعطلين (فرد)
6590.66	589877.15	1248058.00	117278.00	1130780.00	47	عدد العاملين في الدولة (فرد)
4.56	4.08	9.50	0.75	8.75	30	معدل الفائدة بين البنوك السعودية

بالنظر إلى الجدول رقم (2) يمكننا ملاحظة أن :-

- متوسط سعر برميل النفط منذ عام 1969 وحتى 2016 قد بلغ 34.46 للبرميل الواحد بينما كانت أقل قيمة له عام 1969 حيث بلغ سعر برميل النفط 1.8 دولار للبرميل الواحد بينما وصل زروته عام 2011 حيث كان سعر البرميل 111.96 دولار للبرميل الواحد.

- متوسط الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة منذ عام 1970 و حتى عام 2016 قد بلغ 1388745 مليون ريال سعودي بينما كانت أقل قيمة له عام 1970 حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 484432.8 مليون ريال سعودي بينما وصل زروته عام 2016 حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2580820.34 ريال سعودي.
- متوسط فائض الميزانية منذ عام 1969 و حتى عام 2016 قد بلغ 18697.23 مليون ريال سعودي بينما كانت أقل قيمة له عام 2016 حيث كان عجز الميزانية 383923 مليون ريال سعودي بينما بلغ فائض الميزانية ذروته عام 2008 حيث كان فائض الميزانية 580924 مليون ريال سعودي.
- متوسط المصروفات الجارية منذ عام 1969 و حتى عام 2016 قد بلغت 221458.19 مليون ريال سعودي بينما كانت أقل قيمة لها عام 1969 حيث كانت المصروفات الجارية 3853 مليون ريال سعودي بينما بلغت المصروفات الجارية ذروتها عام 2014 حيث كانت المصروفات الجارية 739658 مليون ريال سعودي.
- متوسط المصروفات الرأسمالية منذ عام 1969 و حتى عام 2016 قد بلغت 85358.77 مليون ريال سعودي بينما كانت أقل قيمة لها عام 1969 حيث كانت المصروفات الرأسمالية 2175 مليون ريال سعودي بينما بلغت المصروفات الجارية ذروتها عام 2014 حيث كانت المصروفات الرأسمالية 370245 مليون ريال سعودي.
- متوسط حجم الدين العام منذ عام 2005 و حتى عام 2016 قد بلغ 208388 مليون ريال سعودي بينما كانت أقل قيمة له عام 2014 حيث بلغ حجم الدين العام 44260 مليون ريال سعودي بينما بلغ حجم الدين العام ذروته عام 2005 حيث كانت قيمة حجم الدين العام 459646 مليون ريال سعودي.
- متوسط الرقم القياسي لتكلفة المعيشة منذ عام 1980 و حتى عام 2016 قد بلغ 99.75 بينما كانت أقل قيمة له عام 1988 حيث بلغ الرقم القياسي لتكلفة المعيشة 86.90 بينما بلغ الرقم القياسي لتكلفة المعيشة ذروته عام 2016 حيث كانت قيمته 137.60.
- متوسط قيمة الميزان التجاري منذ عام 1969 و حتى عام 2016 قد بلغ 204317 مليون ريال سعودي بينما كانت أقل قيمة له عام 1986 حيث بلغت قيمته 3898 مليون ريال سعودي بينما بلغ ذروته عام 2011 حيث بلغت قيمته 874171 مليون ريال سعودي.
- متوسط قيمة الصادرات السلعية غير النفطية منذ عام 2005 و حتى عام 2016 قد بلغت 148474 مليون ريال سعودي بينما كانت أقل قيمة له 71263 مليون ريال سعودي عام 2005 بينما بلغ ذروتها عام 2014 حيث بلغت قيمتها 217030 مليون ريال سعودي.

- متوسط المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية منذ عام 1985 و حتى عام 2016 قد بلغ 4293.58 نقطة بينما كانت أقل قيمة له عام 1986 حيث بلغت قيمته 646.03 نقطة بينما بلغ ذروته عام 2005 حيث بلغت قيمته 16712.64 نقطة.
- متوسط قيمة القاعدة النقدية منذ عام 1994 وحتى عام 2015 قد بلغت 129797.57 مليون ريال سعودي بينما كانت أقل قيمة لها عام 1995 حيث بلغت قيمتها 57313 مليون ريال سعودي بينما بلغت ذروتها عام 2015 حيث كانت قيمتها 301496.69 مليون ريال سعودي.
- متوسط قيمة الائتمان المصرفي الممنوح منذ عام 1988 وحتى عام 2015 قد بلغ 427391.59 مليون ريال سعودي بينما كانت أقل قيمة عام 1990 حيث بلغت قيمته 67119 مليون ريال سعودي بينما بلغ ذروته عام 2015 حيث كانت قيمته 1361628.74 مليون ريال سعودي.
- متوسط معدل البطالة منذ عام 1999 و حتى عام 2016 قد بلغ 10.75% بينما كانت أقل قيمة له عام 1999 حيث بلغت قيمته 8.10% بينما بلغ ذروته عام 2011 حيث كانت قيمته 12.40%.
- متوسط أعداد المتعطلين منذ عام 1999 و حتى عام 2016 قد بلغ 459855 بينما كانت أقل قيمة له عام 1999 حيث بلغت قيمته 228625 بينما بلغ ذروته عام 2011 حيث كانت قيمته 693784.
- متوسط أعداد العاملين في الدولة منذ عام 1970 و حتى عام 2016 قد بلغ 589877 بينما كانت أقل قيمة له عام 1970 حيث بلغت قيمته 117278 بينما بلغ ذروته عام 2015 حيث كانت قيمته 1248058.
- متوسط سعر الفائدة في البنوك الداخلية السعودية منذ عام 1987 وحتى عام 2016 قد بلغ 4.08 بينما كانت أقل قيمة له عام 2010 حيث بلغت قيمته 0.75 بينما بلغ ذروته عام 1988 حيث كانت قيمته 9.50.

ثانيا: اختبارات معنوية النماذج:

1- العلاقة بين سعر النفط و الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة :

- لاختبار معنوية النموذج :

الفرض العدمي : النموذج غير معنوي.

الفرض البديل : النموذج معنوي.

بالنظر إلى قيمة $\text{prop}(F\text{-statistic}) = 0.00000$ و هي أقل من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نرفض الفرض العدمي أي أن النموذج معنوي أي أن المتغير المفسر (سعر برميل النفط بالدولار) له تأثير على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة).

- بالنظر إلى قيمة R^2 نجد أنها تساوي 0.7128 أي أن سعر النفط استطاع أن يفسر 71.28 % من الاختلافات في قيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالمليون ريال.
- لاختبار مشكلة heteroscedasticity نجرى اختبار white :-

الفرض العدمي : لا توجد مشكلة heteroscedasticity.

الفرض البديل : توجد مشكلة heteroscedasticity.

جدول (3)

اختبار مشكلة heteroscedasticity لنموذج انحدار حجم الناتج الإجمالي

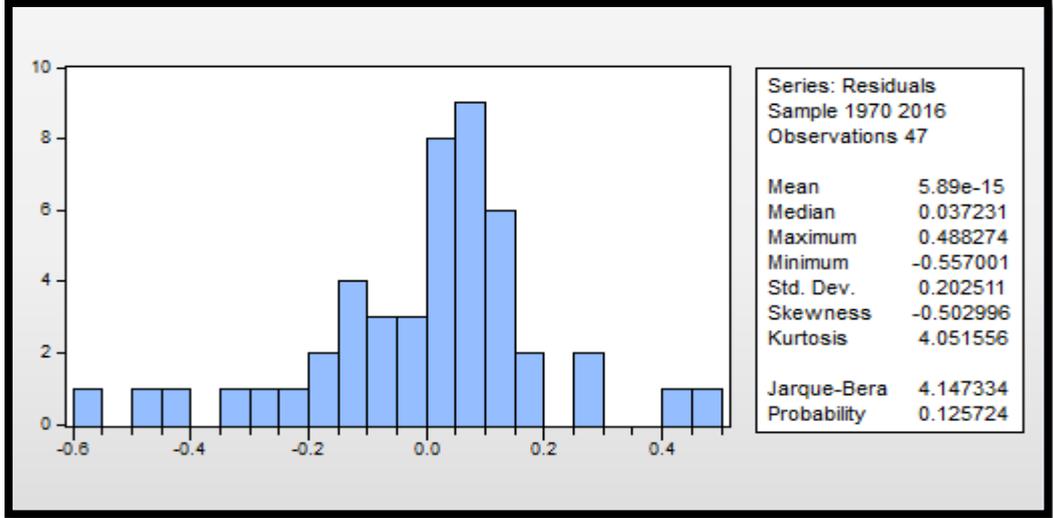
Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	0.558138	Prob. F(2,44)	0.5763
Obs*R-squared	1.162884	Prob. Chi-Square(2)	0.5591
Scaled explained SS	1.626512	Prob. Chi-Square(2)	0.4434

بالنظر إلى قيمة $\text{prob.}F(2,44) = 0.5763$ وهي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات لا تعاني من مشكلة heteroscedasticity .

- لاختبار مدى اعتدالية البيانات نقوم بإجراء اختبار Jarque-Bera :
الفرض العدمي : الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.
الفرض البديل : الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي.

شكل (1)

لاختبار اعتدالية الاخطاء نموذج انحدار حجم الناتج الإجمالي علي سعر النفط



بالنظر إلي قيمة $\text{probability} = 0.125$ و هي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

• شرط عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

الفرض العدمي : الأخطاء لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

الفرض البديل : الأخطاء تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

جدول (4)

اختبار مشكلة autocorrelation لنموذج انحدار حجم الناتج الإجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	41.41816	Prob. F(2,43)	0.0000
Obs*R-squared	30.93945	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

بالنظر إلي قيمة $\text{prob.F}(2,43) = 0.0000$ و هي أقل من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نرفض الفرض العدمي أي أن البيانات تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

وبالتالي تتحقق شروط صحة طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في التقدير ماعدا فرض عدم الارتباط الذاتي للأخطاء.

2- العلاقة بين سعر النفط و المصروفات الجارية :

- لاختبار معنوية النموذج :-

الفرض العدمي : النموذج غير معنوي.

الفرض البديل : النموذج معنوي.

بالنظر إلى قيمة $\text{prop}(F\text{-statistic}) = 0.00000$ و هي أقل من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نرفض الفرض العدمي أي أن النموذج معنوي أي أن المتغير المفسر (سعر برميل النفط بالدولار) له تأثير على المتغير التابع (المصروفات الجارية بالمليون ريال).

- بالنظر إلى قيمة R^2 نجد أنها تساوي 0.8457 أي أن سعر النفط استطاع أن يفسر 84.57 % من الاختلافات في قيم المصروفات الجارية بالمليون ريال.

- لاختبار مشكلة heteroscedasticity نجرى اختبار white :-

الفرض العدمي : لا توجد مشكلة heteroscedasticity

الفرض البديل : توجد مشكلة heteroscedasticity

جدول (5)

اختبار مشكلة heteroscedasticity لنموذج انحدار المصروفات الجارية

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	1.186038	Prob. F(2,44)	0.3150
Obs*R-squared	2.404196	Prob. Chi-Square(2)	0.3006
Scaled explained SS	1.727591	Prob. Chi-Square(2)	0.4216

بالنظر إلى قيمة $\text{prob.}F(2,44) = 0.315$ و هي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل

الفرض العدمي أي أن البيانات لا تعاني من مشكلة heteroscedasticity .

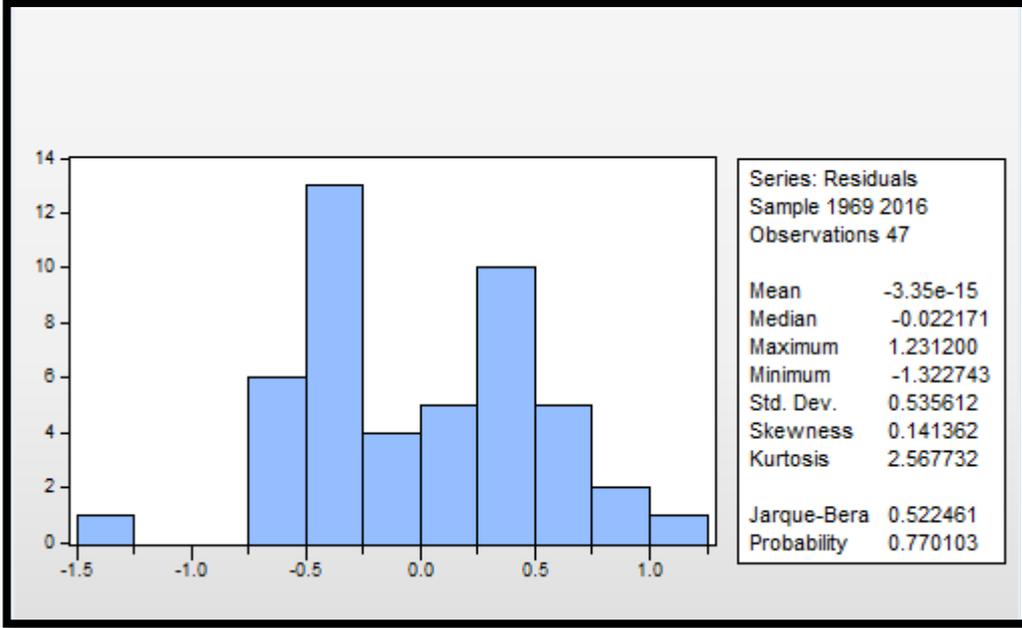
- لاختبار مدى اعتدالية البيانات نقوم بإجراء اختبار Jarque-Bera:

الفرض العدمي : الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرض البديل : الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي.

شكل (2)

لاختبار اعتدالية الاخطاء نموذج انحدار المصروفات الجارية علي سعر النفط



بالنظر إلي قيمة $probability = 0.77$ و هي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

• شرط عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

الفرض العدمي : الأخطاء لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

الفرض البديل : الأخطاء تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

جدول (6)

اختبار مشكلة autocorrelation لنموذج انحدار المصروفات الجارية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	24.02562	Prob. F(2,43)	0.0000
Obs*R-squared	24.80371	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

بالنظر إلي قيمة $prob.F(2,43) = 0.0000$ و هي أقل من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نرفض الفرض العدمي أي أن البيانات تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

وبالتالي تتحقق شروط صحة طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في التقدير ماعدا

فرض عدم الارتباط الذاتي للأخطاء.

3- العلاقة بين سعر النفط و المصروفات الرأسمالية:

- لاختبار معنوية النموذج :

الفرض العدمي : النموذج غير معنوي.

الفرض البديل : النموذج معنوي.

بالنظر إلى قيمة $\text{prop}(F\text{-statistic}) = 0.00000$ و هي أقل من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي

نرفض الفرض العدمي أي أن النموذج معنوي أي أن المتغير المفسر (سعر برميل النفط بالدولار) له تأثير على المتغير التابع (المصروفات الرأسمالية بالمليون ريال).

- بالنظر إلى قيمة R^2 نجد أنها تساوي 0.498 أي أن سعر النفط استطاع أن يفسر 49.8

% من الاختلافات في قيم المصروفات الرأسمالية بالمليون ريال.

- لاختبار مشكلة heteroscedasticity نجري اختبار white :

الفرض العدمي : لا توجد مشكلة heteroscedasticity.

الفرض البديل : توجد مشكلة heteroscedasticity.

جدول (7)

اختبار مشكلة heteroscedasticity لنموذج انحدار المصروفات الرأسمالية

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	2.786127	Prob. F(2,44)	0.0726
Obs*R-squared	5.283116	Prob. Chi-Square(2)	0.0713
Scaled explained SS	4.163784	Prob. Chi-Square(2)	0.1247

بالنظر إلى قيمة $\text{prob.}F(2,44) = 0.0726$ و هي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل

الفرض العدمي أي أن البيانات لا تعاني من مشكلة heteroscedasticity .

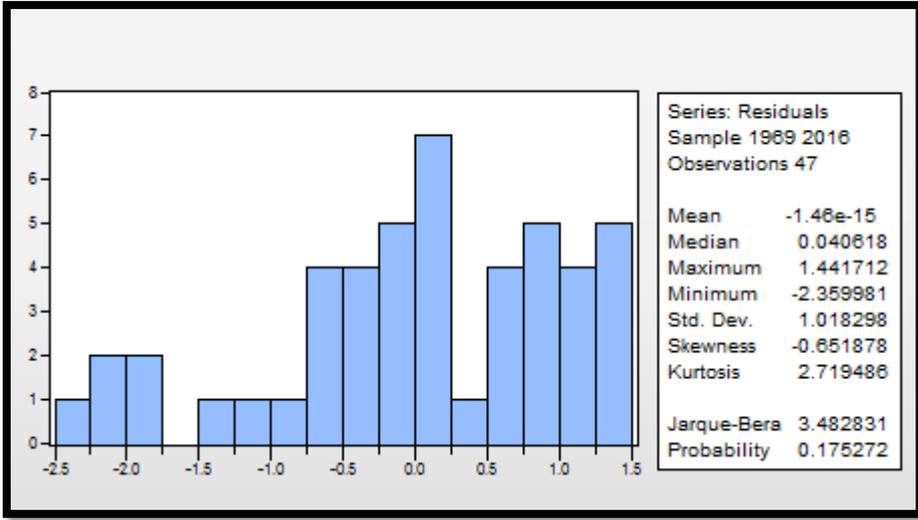
- لاختبار مدى اعتدالية البيانات نقوم بإجراء اختبار Jarque-Bera:

الفرض العدمي : الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرض البديل : الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي .

شكل (3)

لاختبار اعتدالية الاخطاء نموذج انحدار المصروفات الرأسمالية علي سعر النفط



بالنظر إلي قيمة $\text{probability} = 0.175$ و هي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

• شرط عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء :

الفرض العدمي : الأخطاء لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

الفرض البديل : الأخطاء تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

جدول (8)

اختبار مشكلة autocorrelation لنموذج انحدار المصروفات الرأسمالية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	11.02435	Prob. F(2,43)	0.0001
Obs*R-squared	15.93097	Prob. Chi-Square(2)	0.0003

بالنظر إلي قيمة $\text{prob.F}(2,43) = 0.0001$ و هي أقل من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نرفض

الفرض العدمي أي أن البيانات تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

و بالتالي تتحقق شروط صحة طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في التقدير ماعدا فرض عدم الارتباط الذاتي للأخطاء.

4- العلاقة بين سعر النفط و حجم الدين العام:

- لاختبار معنوية النموذج :

الفرض العدمي : النموذج غير معنوي.

الفرض البديل : النموذج معنوي.

بالنظر إلى قيمة $prop(F-statistic) = 0.0103$ و هي أقل من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نرفض الفرض العدمي أي أن النموذج معنوي أي أن المتغير المفسر (سعر برميل النفط بالدولار) له تأثير على المتغير التابع (حجم الدين العام القائم نهاية العام بالمليون ريال).

- بالنظر إلى قيمة R^2 نجد أنها تساوي 0.498 أي أن سعر النفط استطاع أن يفسر 49.8% من الاختلافات في قيم حجم الدين العام القائم نهاية العام بالمليون ريال.

- لاختبار مشكلة *heteroscedasticity* نجرى اختبار *white* :

الفرض العدمي : لا توجد مشكلة *heteroscedasticity*.

الفرض البديل : توجد مشكلة *heteroscedasticity*.

جدول (9)

اختبار مشكلة *heteroscedasticity* لنموذج انحدار حجم الدين العام

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	1.209110	Prob. F(2,9)	0.3427
Obs*R-squared	2.541434	Prob. Chi-Square(2)	0.2806
Scaled explained SS	1.307274	Prob. Chi-Square(2)	0.5202

بالنظر إلى قيمة $prob.F(2,9) = 0.342$ و هي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل

الفرض العدمي أي أن البيانات لا تعاني من مشكلة *heteroscedasticity* .

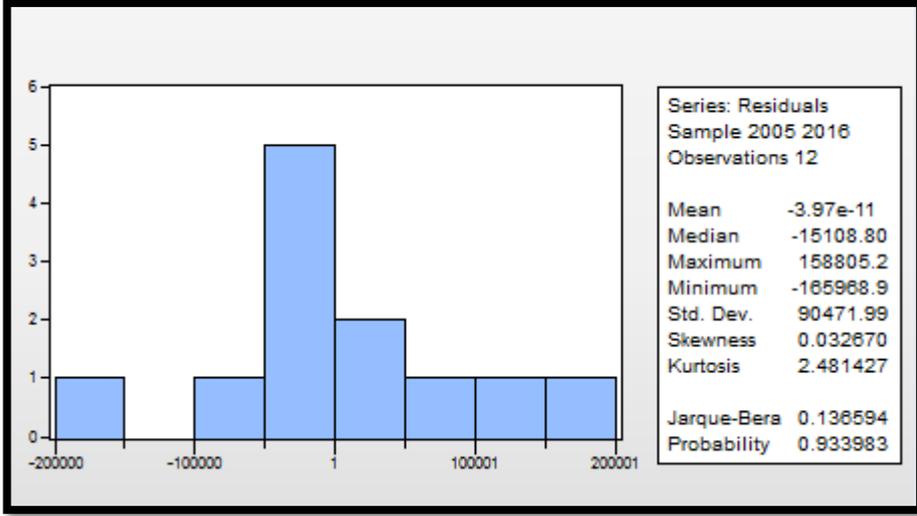
- لاختبار مدى اعتدالية البيانات نقوم بإجراء اختبار Jarque-Bera:

الفرض العدمي : الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرض البديل : الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي.

شكل (4)

لاختبار اعتدالية الاخطاء نموذج انحدار حجم الدين العام علي سعر النفط



بالنظر إلي قيمة $probability = 0.933$ وهي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ وبالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- شرط عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء:
الفرض العدمي : الأخطاء لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.
الفرض البديل : الأخطاء تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

جدول (10)

اختبار مشكلة autocorrelation لنموذج انحدار حجم الدين العام

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.169990	Prob. F(2,8)	0.3583
Obs*R-squared	2.715649	Prob. Chi-Square(2)	0.2572

بالنظر إلي قيمة $prob.F(2,8) = 0.3583$ و هي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي. وبالتالي نتحقق شروط صحة طريقة المربعات الصغري المستخدمة في التقدير.

5- العلاقة بين سعر النفط و الميزان التجاري:

- لاختبار معنوية النموذج :-
الفرض العدمي : النموذج غير معنوي.
الفرض البديل : النموذج معنوي.
- بالنظر إلى قيمة $\text{prop}(F\text{-statistic}) = 0.0000$ و هي أقل من $(\alpha = 0.05)$ وبالتالي نرفض الفرض العدمي أي أن النموذج معنوي أي أن المتغير المفسر (سعر برميل النفط بالدولار) له تأثير على المتغير التابع (الميزان التجاري بالمليون ريال).
- بالنظر إلى قيمة R^2 نجد أنها تساوي 0.604 أي أن سعر النفط استطاع أن يفسر 60.4 % من الاختلافات في قيم الميزان التجاري بالمليون ريال
- لاختبار مشكلة heteroscedasticity نجرى اختبار white :-
الفرض العدمي : لا توجد مشكلة heteroscedasticity.
الفرض البديل : توجد مشكلة heteroscedasticity.

جدول (11)

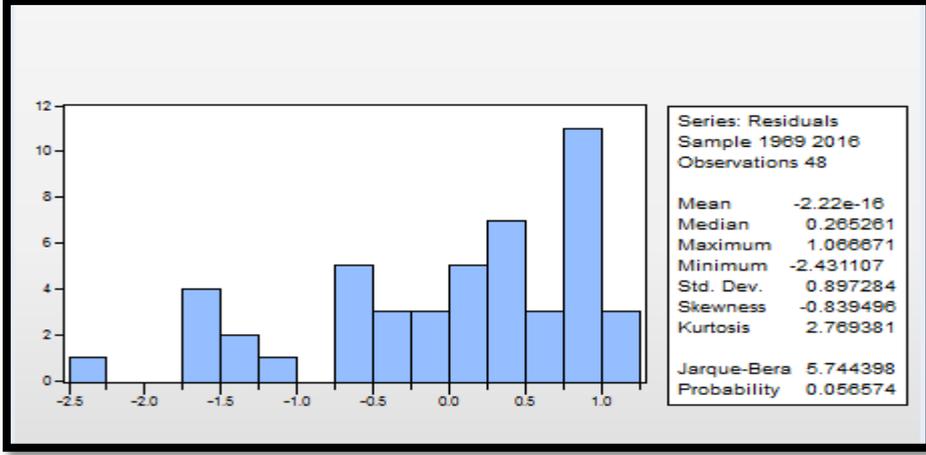
اختبار مشكلة heteroscedasticity لنموذج انحدار الميزان التجاري

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	1.718570	Prob. F(2,45)	0.1909
Obs*R-squared	3.406121	Prob. Chi-Square(2)	0.1821
Scaled explained SS	2.767480	Prob. Chi-Square(2)	0.2506

- بالنظر إلى قيمة $\text{prob.F}(2,45) = 0.190$ و هي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات لا تعاني من مشكلة heteroscedasticity .
- لاختبار مدى اعتدالية البيانات نقوم بإجراء اختبار Jarque-Bera:
الفرض العدمي : الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.
الفرض البديل : الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي.

شكل (5)

لاختبار اعتدالية الاخطاء نموذج انحدار الميزان التجاري علي سعر النفط



بالنظر إلى قيمة $probability = 0.056$ وهي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- شرط عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء:
الفرض العدمي : الأخطاء لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.
الفرض البديل : الأخطاء تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

جدول (12)

اختبار مشكلة heteroscedasticity لنموذج انحدار الميزان التجاري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.169990	Prob. F(2,8)	0.3583
Obs*R-squared	2.715649	Prob. Chi-Square(2)	0.2572

بالنظر إلى قيمة $prob.F(2,8) = 0.3583$ وهي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي. و بالتالي تتحقق شروط صحة طريقة المربعات الصغري المستخدمة في التقدير.

6- العلاقة بين سعر النفط و الصادرات السلعية غير النفطية:

- لاختبار معنوية النموذج :-
الفرض العدمي: النموذج غير معنوي.
الفرض البديل: النموذج معنوي.

بالنظر إلى قيمة $\text{prop}(F\text{-statistic}) = 0.1251$ و هي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن النموذج غير معنوي أي أن المتغير المفسر (سعر برميل النفط بالدولار) ليس له تأثير على المتغير التابع (الصادرات السلعية غير النفطية بالمليون ريال). و بالتالي لن نحتاج إلى اختبار شروط صحة نموذج الانحدار لأنه من الأساس النموذج غير معنوي.

7- العلاقة بين سعر النفط و المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية :

- اختبار معنوية النموذج :-
الفرض العدمي: النموذج غير معنوي.
الفرض البديل : النموذج معنوي.
- بالنظر إلى قيمة $\text{prop}(F\text{-statistic}) = 0.0000$ و هي أقل من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نرفض الفرض العدمي أي أن النموذج معنوي أي أن المتغير المفسر (سعر برميل النفط بالدولار) له تأثير على المتغير التابع (المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية).
- بالنظر إلى قيمة R^2 نجد أنها تساوي 0.703 أي أن سعر النفط استطاع أن يفسر 70.3 % من الاختلافات في قيم المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية.
- اختبار مشكلة heteroscedasticity نجري اختبار white :-
الفرض العدمي :لا توجد مشكلة heteroscedasticity.
الفرض البديل : توجد مشكلة heteroscedasticity.

جدول(13)

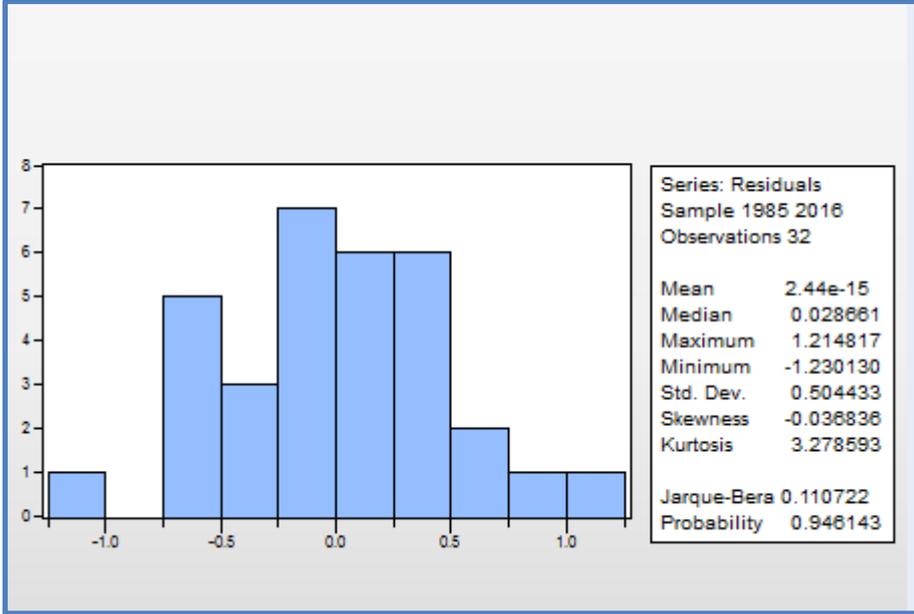
اختبار مشكلة heteroscedasticity لنموذج انحدار المؤشر العام لسوق أسهم السعودية

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	2.012629	Prob. F(2,29)	0.1519
Obs*R-squared	3.900295	Prob. Chi-Square(2)	0.1423
Scaled explained SS	3.905501	Prob. Chi-Square(2)	0.1419

- بالنظر إلى قيمة $\text{prob.}F(2,29) = 0.1519$ و هي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات لا تعاني من مشكلة heteroscedasticity .
- اختبار مدى اعتدالية البيانات نقوم بإجراء اختبار Jarque-Bera:
الفرض العدمي : الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.
الفرض البديل : الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي.

شكل (6)

لاختبار اعتدالية الأخطاء نموذج انحدار المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية علي سعر النفط



بالنظر إلي قيمة $\text{probability} = 0.946$ و هي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- شرط عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء
- الفرض العدمي : الأخطاء لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي
- الفرض البديل : الأخطاء تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي

جدول (14)

اختبار مشكلة autocorrelation لنموذج انحدار المؤشر العام لسوق أسهم السعودية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	6.964057	Prob. F(2,28)	0.0035
Obs*R-squared	10.63009	Prob. Chi-Square(2)	0.0049

بالنظر إلي قيمة $\text{prob.F}(2,28) = 0.0035$ و هي أقل من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نرفض الفرض العدمي أي أن البيانات تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي. وبالتالي تتحقق شروط صحة طريقة المربعات الصغري المستخدمة في التقدير ماعدا فرض الارتباط الذاتي.

8- العلاقة بين سعر النفط و القاعدة النقدية:

- لاختبار معنوية النموذج :-
الفرض العدمي : النموذج غير معنوي
الفرض البديل : النموذج معنوي
- بالنظر إلي قيمة $\text{prop}(F\text{-statistic}) = 0.0000$ وهي أقل من $(\alpha = 0.05)$ وبالتالي نرفض الفرض العدمي أي أن النموذج معنوي أي أن المتغير المفسر (سعر برميل النفط بالدولار) له تأثير على المتغير التابع (القاعدة النقدية بالمليون ريال).
- بالنظر إلي قيمة R^2 نجد أنها تساوى 0.778 أي أن سعر النفط استطاع أن يفسر 77.8% من الاختلافات في قيم القاعدة النقدية بالمليون ريال.
- اختبار مشكلة heteroscedasticity نجري اختبار white :-
الفرض العدمي : لا توجد مشكلة heteroscedasticity.
الفرض البديل : توجد مشكلة heteroscedasticity.

جدول(15)

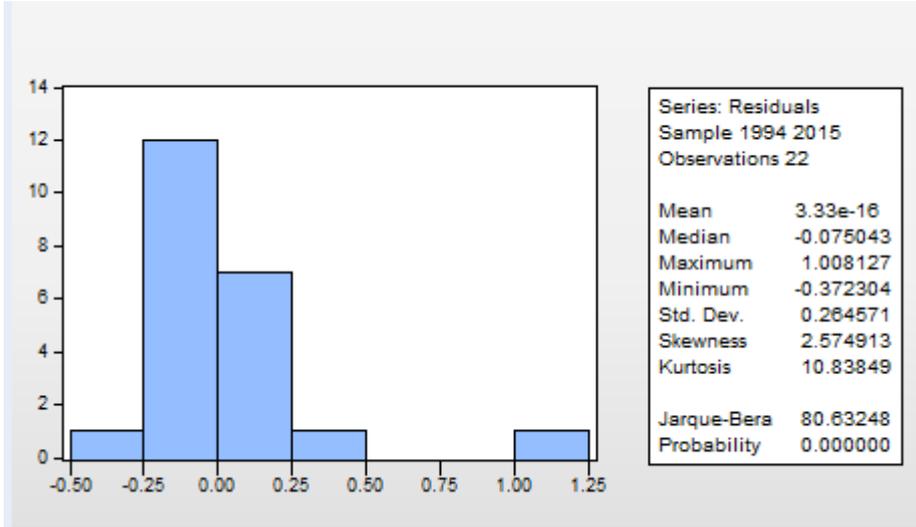
اختبار مشكلة heteroscedasticity لنموذج انحدار القاعدة النقدية

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	1.048330	Prob. F(2,19)	0.3699
Obs*R-squared	2.186437	Prob. Chi-Square(2)	0.3351
Scaled explained SS	8.888947	Prob. Chi-Square(2)	0.0117

- بالنظر إلي قيمة $\text{prob.F}(2,19) = 0.3699$ و هي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات لا تعاني من مشكلة heteroscedasticity .
- لاختبار مدى اعتدالية البيانات نقوم بإجراء اختبار Jarque-Bera:
الفرض العدمي : الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.
الفرض البديل : الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي.

شكل (7)

لاختبار اعتدالية الأخطاء نموذج انحدار القاعدة النقدية علي سعر النفط



بالنظر إلي قيمة $probability = 0.000$ وهى أقل من $(\alpha = 0.05)$ وبالتالي نرفض الفرض العدمي أي أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

- شرط عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء:
الفرض العدمي : الأخطاء لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.
الفرض البديل : الأخطاء تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

جدول (16)

اختبار مشكلة autocorrelation لنموذج انحدار القاعدة النقدية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	3.268566	Prob. F(2,18)	0.0615
Obs*R-squared	5.861195	Prob. Chi-Square(2)	0.0534

بالنظر إلي قيمة $prob.F(2,18) = 0.0615$ و هى أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

و بالتالي نتحقق شروط صحة طريقة المربعات الصغري المستخدمة في التقدير ماعدا فرض التوزيع الطبيعي.

9- العلاقة بين سعر النفط و الائتمان المصرفي الممنوح:

- لاختبار معنوية النموذج :
الفرض العدمي : النموذج غير معنوي.
الفرض البديل : النموذج معنوي.
- بالنظر إلي قيمة $\text{prop}(F\text{-statistic}) = 0.0000$ و هي أقل من $(\alpha = 0.05)$ وبالتالي نرفض الفرض العدمي أي أن النموذج معنوي أي أن المتغير المفسر (سعر برميل النفط بالدولار) له تأثير علي المتغير التابع (الائتمان المصرفي الممنوح بالمليون ريال).
- بالنظر إلي قيمة R^2 نجد أنها تساوي 0.839 أي أن سعر النفط استطاع أن يفسر 83.9% من الاختلافات في قيم الائتمان المصرفي الممنوح بالمليون ريال.
- اختبار مشكلة heteroscedasticity نجري اختبار white :
الفرض العدمي : لا توجد مشكلة heteroscedasticity.
الفرض البديل : توجد مشكلة heteroscedasticity.

جدول (17)

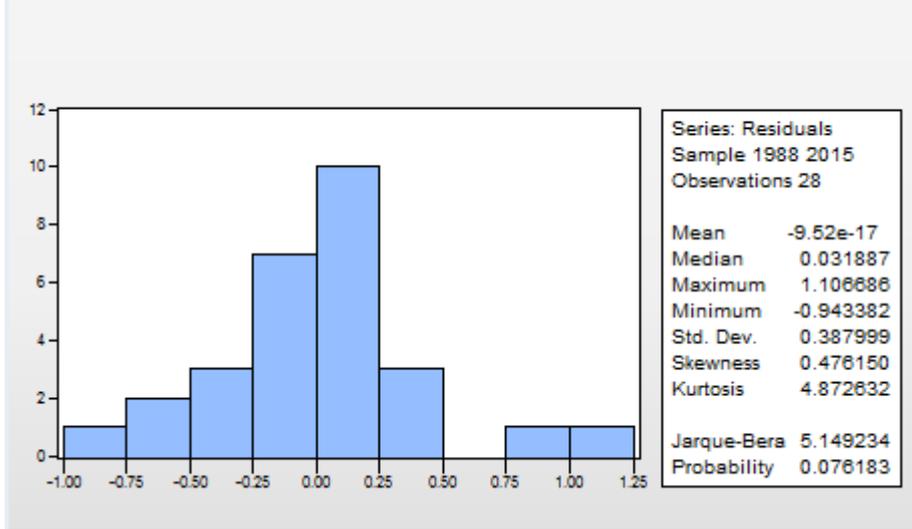
اختبار مشكلة heteroscedasticity لنموذج انحدار الائتمان المصرفي الممنوح

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	0.316159	Prob. F(2,25)	0.7318
Obs*R-squared	0.690726	Prob. Chi-Square(2)	0.7080
Scaled explained SS	1.153221	Prob. Chi-Square(2)	0.5618

- بالنظر إلي قيمة $\text{prob.F}(2,25) = 0.7318$ و هي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات لا تعاني من مشكلة heteroscedasticity.
- اختبار مدى اعتدالية البيانات نقوم بإجراء اختبار Jarque-Bera:
الفرض العدمي : الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.
الفرض البديل : الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي.

شكل (8)

لاختبار اعتدالية الأخطاء نموذج انحدار الائتمان المصرفي في الممنوح علي سعر النفط



بالنظر إلى قيمة $probability = 0.076$ وهي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ وبالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- شرط عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء:
الفرض العدمي : الأخطاء لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.
الفرض البديل : الأخطاء تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

جدول (18)

اختبار مشكلة autocorrelation لنموذج انحدار الائتمان المصرفي الممنوح

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	6.605716	Prob. F(2,24)	0.0052
Obs*R-squared	9.941034	Prob. Chi-Square(2)	0.0069

بالنظر إلى قيمة $prob.F(2,24) = 0.0052$ وهي أقل من $(\alpha = 0.05)$ وبالتالي نرفض الفرض العدمي أي أن البيانات تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي. وبالتالي نتحقق شروط صحة طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في التقدير ماعدا فرض عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

10- العلاقة بين سعر النفط و أعداد المتعطلين:

- لاختبار معنوية النموذج :
الفرض العدمي :النموذج غير معنوي.
الفرض البديل : النموذج معنوي.
- بالنظر إلي قيمة $\text{prop}(F\text{-statistic}) = 0.000$ وهى أقل من $(\alpha = 0.05)$ وبالتالي نرفض الفرض العدمي أي أن النموذج معنوي أي أن المتغير المفسر (سعر برميل النفط بالدولار) له تأثير على المتغير التابع (أعداد المتعطلين).
- بالنظر إلي قيمة R^2 نجد أنها تساوى 0.5365 أي أن سعر النفط استطاع أن يفسر 53.65% من الاختلافات في قيم أعداد العاطلين.
- اختبار مشكلة heteroscedasticity نجري اختبار white -:
الفرض العدمي :لا توجد مشكلة heteroscedasticity.
الفرض البديل : توجد مشكلة heteroscedasticity.

جدول(19)

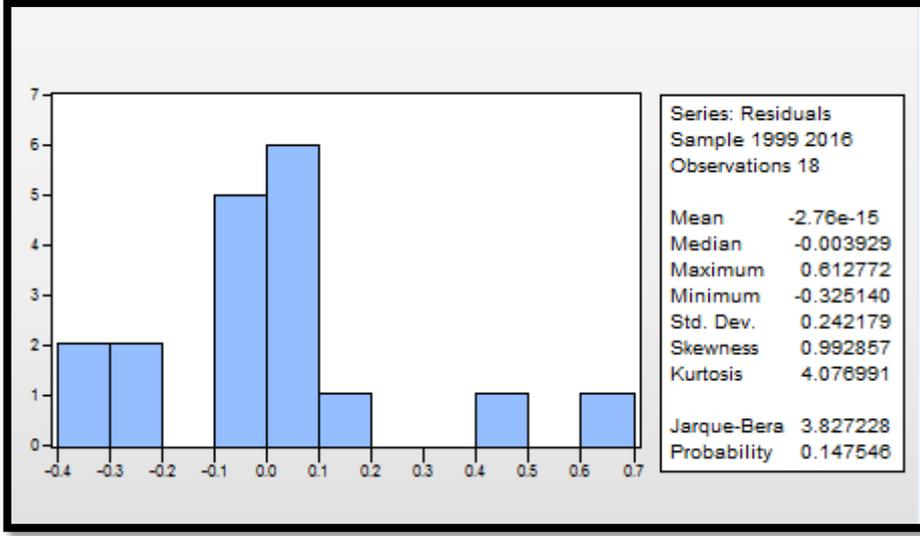
اختبار مشكلة heteroscedasticity لنموذج انحدار عدد العاطلين في الدولة

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	0.670177	Prob. F(2,15)	0.5263
Obs*R-squared	1.476489	Prob. Chi-Square(2)	0.4780
Scaled explained SS	1.794823	Prob. Chi-Square(2)	0.4076

- بالنظر إلي قيمة $\text{prob.F}(2,15) = 0.5263$ و هى أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات لا تعاني من مشكلة heteroscedasticity.
- لاختبار مدى اعتدالية البيانات نقوم باجراء اختبار Jarque-Bera:
الفرض العدمي : الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.
الفرض البديل : الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي.

شكل (9)

لاختبار اعتدالية الأخطاء نموذج انحدار عدد العاطلين في الدولة علي سعر النفط



بالنظر إلي قيمة $probability = 0.147$ و هي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ وبالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- شرط عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء:
الفرض العدمي : الأخطاء لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.
الفرض البديل : الأخطاء تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

جدول (20)

اختبار مشكلة autocorrelation لنموذج انحدار عددالعاطلين في الدولة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	7.555847	Prob. F(2,14)	0.0059
Obs*R-squared	9.343685	Prob. Chi-Square(2)	0.0094

بالنظر إلي قيمة $prob.F(2,14) = 0.0059$ و هي أقل من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نرفض الفرض العدمي أي أن البيانات تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.
و بالتالي تتحقق شروط صحة طريقة المربعات الصغري المستخدمة في التقدير ماعدا فرض عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

11- العلاقة بين سعر النفط و أعداد العاملين بالدولة:

- لاختبار معنوية النموذج :-
الفرض العدمي :النموذج غير معنوي.
الفرض البديل : النموذج معنوي.
- بالنظر إلي قيمة $\text{prop}(F\text{-statistic}) = 0.0006$ وهي أقل من $(\alpha = 0.05)$ وبالتالي نرفض الفرض العدمي أي أن النموذج معنوي أي أن المتغير المفسر (سعر برميل النفط بالدولار) له تأثير على المتغير التابع (أعداد العاملين).
- بالنظر إلي قيمة R^2 نجد أنها تساوى 0.5246 أي أن سعر النفط استطاع أن يفسر 52.46% من الاختلافات في قيم أعداد العاملين.
- اختبار مشكلة heteroscedasticity نجري اختبار white :
الفرض العدمي :لا توجد مشكلة heteroscedasticity.
الفرض البديل : توجد مشكلة heteroscedasticity.

جدول(21)

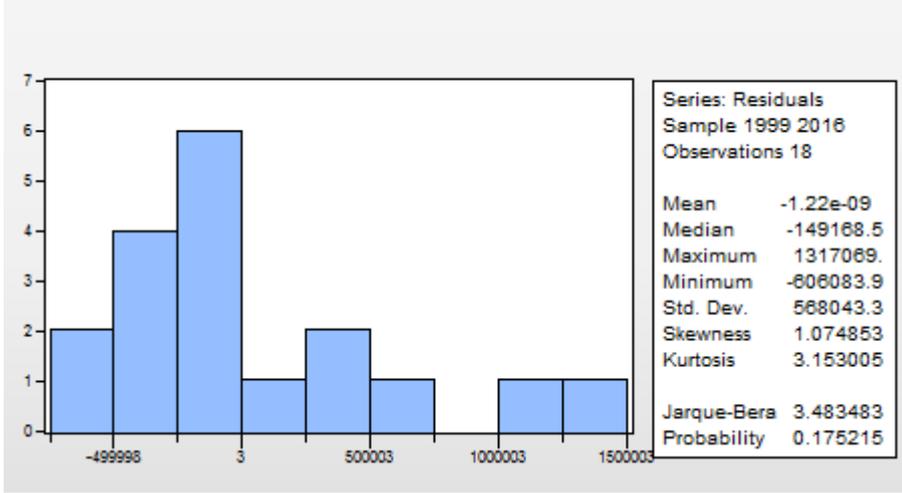
اختبار مشكلة heteroscedasticity لنموذج انحدار عدد العاملين في الدولة

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	0.854827	Prob. F(2,15)	0.4451
Obs*R-squared	1.841677	Prob. Chi-Square(2)	0.3982
Scaled explained SS	1.566475	Prob. Chi-Square(2)	0.4569

- بالنظر إلي قيمة $\text{prob.}F(2,15) = 0.4451$ و هي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات لا تعاني من مشكلة heteroscedasticity.
- اختبار مدى اعتدالية البيانات نقوم بإجراء اختبار Jarque-Bera:
الفرض العدمي : الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.
الفرض البديل : الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي.

شكل (10)

لاختبار اعتدالية الأخطاء نموذج انحدار أعداد العاملين في الدولة علي سعر النفط



بالنظر إلي قيمة $probability = 0.175$ وهي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ وبالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- شرط عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء:
الفرض العدمي : الأخطاء لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.
الفرض البديل : الأخطاء تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

جدول (22)

اختبار مشكلة autocorrelation لنموذج انحدار عددا العاملين في الدولة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	22.96739	Prob. F(2,14)	0.0000
Obs*R-squared	13.79543	Prob. Chi-Square(2)	0.0010

بالنظر إلي قيمة $prob.F(2,14) = 0.0000$ وهي أقل من $(\alpha = 0.05)$ وبالتالي نرفض الفرض العدمي أي أن البيانات تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

و بالتالي تتحقق شروط صحة طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في التقدير ماعدا فرض عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

12- العلاقة بين سعر النفط و معدل الفائدة بين البنوك السعودية:

- لاختبار معنوية النموذج :-
الفرض العدمي :النموذج غير معنوي.
الفرض البديل : النموذج معنوي.
- بالنظر إلى قيمة $\text{prop}(F\text{-statistic}) = 0.0006$ و هي أقل من $(\alpha = 0.05)$ وبالتالي نرفض الفرض العدمي أي أن النموذج معنوي أي أن المتغير المفسر (سعر برميل النفط بالدولار) له تأثير على المتغير التابع (معدل الفائدة بين البنوك السعودية).
- بالنظر إلى قيمة R^2 نجد أنها تساوى 0.5022 أي أن سعر النفط استطاع أن يفسر 50.22% من الاختلافات في قيم معدلات الفائدة بين البنوك السعودية.
- لاختبار مشكلة heteroscedasticity نجرى اختبار white :
الفرض العدمي :لا توجد مشكلة heteroscedasticity.
الفرض البديل : توجد مشكلة heteroscedasticity.

جدول (23)

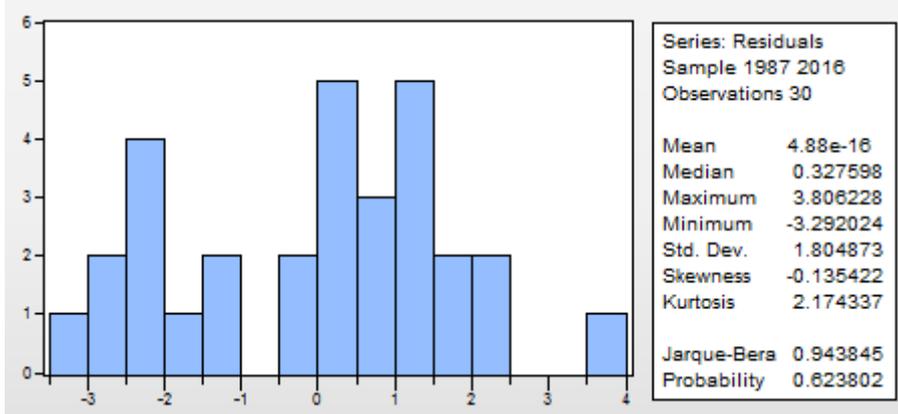
اختبار مشكلة heteroscedasticity لنموذج انحدار معدل الفائدة بين البنوك السعودية

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	2.438413	Prob. F(2,27)	0.1063
Obs*R-squared	4.589691	Prob. Chi-Square(2)	0.1008
Scaled explained SS	2.347576	Prob. Chi-Square(2)	0.3092

- بالنظر إلى قيمة $\text{prob.}F(2,27) = 0.4451$ و هي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات لا تعاني من مشكلة heteroscedasticity.
- لاختبار مدى اعتدالية البيانات نقوم بإجراء اختبار Jarque-Bera:
الفرض العدمي: الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.
الفرض البديل: الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي.

شكل (11)

لاختبار اعتدالية الأخطاء نموذج انحدار معدل الفائدة بين البنوك السعودية علي سعر النفط



بالنظر إلي قيمة $\text{probability} = 0.623$ وهي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

• شرط عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

الفرض العدمي : الأخطاء لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

الفرض البديل : الأخطاء تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

جدول (24)

اختبار مشكلة autocorrelation لنموذج انحدار معدل الفائدة بين البنوك السعودية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	6.371416	Prob. F(2,26)	0.0056
Obs*R-squared	9.867244	Prob. Chi-Square(2)	0.0072

بالنظر إلي قيمة $\text{prob.F}(2,26) = 0.0056$ و هي أقل من $(\alpha = 0.05)$ و بالتالي نرفض الفرض العدمي أي أن البيانات تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

وبالتالي تتحقق شروط صحة طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في التقدير ماعدا فرض عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.